

محاضرات في
علم الاجتماع العام

د . غسان الخلف

أ.د جلال السناد

جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الأول

التجمع الإنساني وظهور المجتمع

أولاً- أشكال التجمع الإنساني :

يميل الإنسان منذ أن ظهر على وجه الأرض إلى التجمع بأفراد نوعه. وقد عبر أرسطو عن هذه الناحية بقوله إن (الإنسان كائن اجتماعي). ويحكم هذا الميل عند الإنسان نجده لا يعيش، في العادة بمفرده، وإنما مع غيره من بني الإنسان، وهذا حدث في أول الأمر بطريقة تلقائية وبدون أي وعي أو قصد. وظهرت بذلك أبسط أشكال التجمع البشري، وهي تلك التي تميزت بمجرد وجود الناس قريبين من بعضهم، وهذا القرب يرتبط بنوع من التنظيم أو التأثير المتبادل، وقد أطلق اصطلاح الحشد aggregate على مثل هذا النوع من التجمع، وأبسط أنواع التجمع هو الحشد، ويمكن أن نلخص العوامل التي دفعت الإنسان إلى التجمع :

- 1- العامل الجغرافي أو البيئة الطبيعية، حيث يعمل المناخ المناسب، واحتمال الصيد الوفير والقرية الخصبة والطرق السهلة ووفرة الموارد الطبيعية بأنواعها المختلفة، يعمل كل هذا على تجمع الإنسان مع بعضه البعض. فالإنسان ظهر وظهرت معه حاجاته إلى الغذاء والماء لكي يعيش، فإذا ما توفر الغذاء والماء تجمع الناء وكونوا بذلك حشداً. وكانوا يهجروا المناطق التي لا يتوافر فيها الغذاء والماء
- 2- الدافع الجنسي، وما يصاحب إرضاء هذا الدافع من إنجاب النسل، وما يتميز به هذا النسل من بقاء نموه، وقد دعا هذا الدافع إلى تجمع الإنسان بنوعه الآخر.

فالدكر كان يكون مع أنثاه تجمعاً بسيطاً في حجمه. وقد شجع هذا التجمع الأسري ما يتطلبه إنبيها صغار الإنسان، من رعاية أمهاتهم لفترة طويلة جداً. إذ قيس بذاك التي تحتاج إليها صغار الحيوان، وقد نتج عن ذلك تجمع الأطفال بأمهاتهم إذا أريد لهم الحياة. ونتيجة لذلك أيضاً ظهرت الأسرة كأقدم شكل للتنظيم الاجتماعي.

- 3- الروابط النفسية، وهذه تتمثل فيما سماه جينجز الشعور بالوعي Consciousness of Kind و يظهر هذا الشعور في ارتياح كل فصيلة حيوانية إلى ما يشبهها وابتعادها عما لا يشبهها من فصائل، وهذه الناحية تعتبر عاملاً أساسياً في تكوين المجتمعات الإنسانية. كما تظهر العوامل

النفسية لتجمع الإنسان في الخوف من أشياء معينة، وما يصاحب هذا الشعور بالخوف من تجمع الناس في جماعات للحماية المشتركة، وتختلف طبيعة هذه التجمعات باختلاف أسباب الخوف نفسها، فالناس كانوا يميلون إلى التجمع في حشود كبيرة أو صغيرة خوفاً من بعض الظواهر الطبيعية كالعواصف والزلازل والخسوف، والكسوف، فإذا ما مرت الظاهرة دون أن تؤذيهم وكان هذا ما يحدث في الغالب اعتبروا هذه نتيجة لتجمعهم معاً.

وعندما انتقلت مرحلة الحشود إلى مرحلة أرقى منها وهي مرحلة الجموع، كان ذلك الانتقال نتيجة للأسس الحضارية كالعادات، واتفاق المجموعة على ناحية معينة وكراهيتها لناحية أخرى، وما نتج عن ذلك من وحدة الشعور بالمصالح الشائعة، والاشتراك في اتجاهات واحدة، وقد بدأ الناس يفكرون على هذا الأساس في أنهم ينتمون إلى جمع من الناس مثلهم. ولم يظهر الجمع نتيجة لهذا المظهر الخارجي فحسب، وإنما ظهر أيضاً نتيجة لطبيعة في الإنسان تتمثل في قابليته للتعلم، وقد اتجهت هذه القابلية إلى تجمعه، إلا أن التجمع كان في هذه الحالة عن عمد هدف لتحقيق هدف معين، وذلك بعد أن تعلم الإنسان، أن هذا التجمع يحقق له عدداً من الفوائد، ولم يكن الإنسان في أول أمره يتعلم من الكتب وإنما كان ذلك عن طريق خبراته حياته، فقد كان يكتشف أن هناك صلات معينة بين الأشياء التي كانت تحدث له، وكان يستخدم هذه الاستكشافات فيما بعد لكي تحدث الأشياء كما يرغب هو، فقد اكتشفت مثلاً أن الناس إذا ما عملوا معاً أمكنهم رد العدو سواء أكان هذا العدو حيواناً أم إنساناً، وما كان هذا يحدث لو عاش الإنسان منفرداً أو في حشد غير منظم.

يتميز الجمع عن الحشد بوجود تفاعل بدرجة معينة بين أفراده، كما يتميز أيضاً بشعور أفراده بنوع مشترك من المصالح والأهداف.

أما عن اصطلاح (مجتمع society) فقد اختلف علماء الاجتماع في تعريفه اختلافاً كبيراً، فماكيفر يرى أن المجتمع عبارة عن "النسق المكون من العرف المنوع والإجراءات المرسومة، ومن السلطة والمعونة المتبادلة، ومن الكثير من التجمعات والأقسام وشتى وجود ضبط السلوك الإنساني والحريات (ماكيفر، 1957، 16).

ويرى جنريرج أن كلمة المجتمع society إن هي إلا تعبير عن كل صلة للإنسان بالإنسان سواء أكانت هذه الصلة مباشرة أم غير مباشرة، منظمة أم غير منظمة عن وعي أم عن بدون وعي، تتميز بالتعاون أم تتميز بالعداء، كما يرى أيضاً أن المجتمع بهذا المعنى الواسع يتميز عن الاصطلاح في صيغة المفرد A society ذلك لأن المجتمع شيء عالمي ليس له حدود معينة، بينما

تعني كلمة (المجتمع) مجموعة من الأفراد تربطهم أو تجمعهم صلات معينة أو طرق من السلوك تميزهم عن أفراد آخرين لا تشملهم أو تربطهم هذه الصلات أو يختلفون عنهم في السلوك.

ويرى يوبانك أن المجتمع عبارة عن (مجموعة من الناس عاشوا وعملوا معاً فترة من الزمن بلغت من الطول ما مكنهم من تنظيم أنفسهم، واعتبار أنفسهم وحدة اجتماعية لها حدودها المعروفة).

ويختلف معنى المجتمع عند مارشال جونز عنه عند العلماء السابقين، في أنه يطلق هذا الاصطلاح على نوع معين من الجموع يتميز بالاكتماء الذاتي، ويرى جونز أن ناحية الاكتفاء الذاتي للمجتمع، لا تتعارض مع إنشاء علاقات تجارية أو غير تجارية مع غيره من الحشود أو الجموع بقصد الترفيه أو الترحيح، إلا أنه مع ذلك يجب أن يكون على استعداد دائماً لأن يصبح عند الضرورة مكتفياً بذاته وأن يحقق كل ضرورياته عن طريق تنظيمه الداخلي، وهذه صفة لا تتوافر لكل من الحشد والجمع.

هذا ويميز ماكيفر وشالزيج اصطلاحات ثلاثة، المجتمع Society والمجتمع المحلي Community والهيئة أو الرابطة Association. وقد سبق أن وضحنا تعريفهما للاصطلاح الأول وهو المجتمع، أما المجتمع المحلي فيرى المؤلفان أنه مجموعة من الناس يحتلون بقعة معينة من الأرض ويربطهم معاً نظام عام من القواعد التي تنظم حياتهم وتحدد الصلات بينهم، على ألا يمنع هذا من أن يكون المجتمع المحلي جزءاً من مجتمع محلي أكبر، وتصبح المجتمعات المحلية بذلك داخل مجتمعات محلية أكبر. والمؤلفان إذن يميزان بين نوعين من المجتمعات المحلية، مجتمعات محلية كبيرة ومجتمعات محلية صغيرة، فهي قد تكون كبيرة حتى تصل في اتساعها إلى أن تكون أمة. وقد تكون صغيرة كقرية أو جيرة معينة (ماكيفر وبيج، 1957، 82)، ويكاد المجتمع المحلي الكبير يتطابق مع المجتمع Society من وجهة نظر مارشال جونز.

أما الهيئة أو الرابطة فلا يعتبرها ماكيفر وبيج جماعة محلية وإنما هي توجد داخل الجماعة المحلية، وهما يذللان يعتبران الجماعة المحلية شيئاً أكبر من الهيئات التي تنشأ في داخلها، فالهيئة مجموعة من الناس يتحدون لأداء وظيفة أو عدة وظائف كالاتحاد التجاري والطائفة المهنية والجمعية العلمية والنادي الرياضي. وتختلف المجتمعات المحلية عن الهيئات، كما أن هناك خلافاً آخر بين الجماعة المحلية والرابطة يظهر فيما إذا تأملنا ناحية المصلحة في الهيئات أو الرابط التي توجد لتحقيق مصالح معينة، ذلك لأننا ننسب إليها بسبب المصالح، فننسب مثلاً إلى النادي الرياضي بقصد تجديد نشاطنا الجسمي أو لممارسة الرياضة عموماً، كما نشترك في مؤسسة تجارية لكسب

معاشنا أو للحصول على ربح مادي، وإلى النادي الاجتماعي للاستمتاع بالزمانة، وهذا يعني أن العضوية في الرابطة معنى محدداً، ويترتب على ذلك أن تنشأ روابط متعددة داخل الجماعة المحلية، وبذلك أصبح طبيعياً أن ينتسب الفرد إلى الكثير منها بحسب تعدد نشاطها (ماكيفر وبيج، 1957، 2).

أما المجتمع عند تونيز فهو (عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يندمجون ويتفاعلون طبقاً لرغبتهم أو إرادتهم الشخصية الصادرة عن العقل لتحقيق مصالح تهمهم. وعلى ذلك فالمجتمع هنا ليس من إنتاج الطبيعة، وإنما ينتج من عملية صناعية كمجتمع الشركات والاتحادات التجارية والمصانع والمدن الحديثة (تونيز، 1956، 70).

ومن الاصطلاحات الشائعة في علم الاجتماع أيضاً اصطلاح الجماعة The group ويعرفها جنزيرج بأنها (مجموعة من الناس بينهم اتصال وارتباط منظم، ولهم تركيب معلوم) (جنزيرج، 1956، 50).

كما يعرفها يوبانك بطريقة أكثر تفصيلاً حين يرى أنها (مجموعة من اثنين أو أكثر من الناس يكون بينهم نماذج من التفاعل منصوص عليها، ويعتبرها أفرادها وحدة اجتماعية بسبب ما تتميز به من تصرف جمعي معين (يوبانك، 1970، 30).

وهذاك شروط لكي يطلق (اصطلاح الجماعة) على أي تجمع إنساني. فالجماعة تتكون من شخصين أو أكثر على أن يكونوا على اتصال ببعضهم بطريق مباشر أو غير مباشر، ويعني هذا الاتصال من وجهة النظر السوسولوجية أن الأفراد قد أصبحوا في وضع يمكنهم من التأثير في بعضهم والاستجابة إلى بعضهم بطريقة مقصودة، أو في وضع يمكنهم من الاستجابة لمؤثر مشترك مما يقوم معه في النهاية تفاعل اجتماعي أو صلات اجتماعية، ويتميز الاتصال المباشر بين الأفراد بعدم وجود وسيط، وكما يعتبر الاتصال عن طريق الرسائل اتصالاً غير مباشر.

وإذا ما قلنا إن الاتصال يرتبط بالاستجابة المقصودة، تطلب ذلك بالضرورة قدراً معيناً من الاشتراك في خبرات الماضي، ذلك لأن الدوافع وحدها لا تكفي دائماً لخلق هذه الاستجابة حتى ولو كان الاتصال وجهاً لوجه، فالغريب الذي لا يعرف لغة قوم حل بهم يصعب عليه إقامة صلات اجتماعية، كما يصعب عليه الاشتراك في حياة الجماعة.

إذن فالعلاقات الاجتماعية لا تنشأ إلا على أساس من التفاعل المقصود مهما كان هذا التفاعل سطحياً، وهذا يدفعنا إلى القول بأن أفراد الجماعة يرتبطون بأشكال مختلفة من الفهم

المشترك، وهذا الفهم المشترك يدور بالتالي حول مصلحة مشتركة تتركز في هدف معين أو عدد من الأهداف، مثل إشباع بعض الحاجات الإنسانية أو إشباع رغبة أو عدد من الرغبات الحضارية.

وتختلف العلاقات التي ترتبط أفراد الجماعة من ناحية درجة التفاعل الذي يقوم بين أفرادها، فمن الجماعات ما تتميز بالتفاعل العميق بين أفرادها، ومنها ما يتميز بسطحية هذا التفاعل، ويمكن أن نمثل الاختلاف، هذا العمق إذا قارنا بين الأسرة كجماعة، وبين الجماعة وبين الجماعة في ناد من الأندية، كما يختلف هذا العمق بين الأسرة في المجتمع الريفى والأسرة في المجتمع الحضرة، هذا علاوة على اختلاف درجة التفاعل في الجماعة الواحدة من وقت لآخر.

وعلى أساس درجة التفاعل هذا أمكن التمييز بين نوعين من الجماعات، الجماعات الأولية Primary Groups، والجماعات الثانوية Secondary Groups وقد وضع الاصطلاح الأول شارز كولي Cooley، ويرى أن أوضح أمثلة للجماعة الأولية هي (الأسرة وجماعة اللعب عند الأطفال والجيرة)، وتتميز كلها بعمق الصلات والتفاعل الذي يقوم به في العادة صلة الوجه للوجه، فالأسرة مهما تبعثر أفرادها وعاشوا بعيداً عن بعضهم لا يخرجها هذا عن صفتها كجماعة أولية، وبالمثل لا تعتبر صلة الوجه للوجه دائماً أساساً لكي تكون الجماعة أولية، فقد تتوافر هذه الصلة مع فرد أو جماعة يشعر الإنسان نحوه أو نحوها بالخوف، أو الكراهية، أو الاحتقار، ولا تتكون بالتالي الجماعة الأولية (Cooley, 1923, 24).

وقد أوحى استعمال كولي لاصطلاح (الجماعة الأولية) بظهور اصطلاح (الجماعة الثانوية)، ويقصد بها تلك الجماعات التي تتميز بضعف الصلات بين أفرادها وضعف الاستجابة بينهم، كما تتميز أيضاً بضعف عامل المصلحة المشتركة ويمكن أن نمثل لمثل هذه الجماعات سكان إحدى المدن، وكأما تعقدت المدينة ازداد عدد الجماعات الثانوية على حساب الجماعات الأولية.

ومن كل ما سبق يمكننا أن نميز بين أربعة أنواع من التجمعات الإنسانية، أولها الحشد ويقوم أساساً على قرب الأفراد بعضهم من بعض في مكان معين. ثم الجمع وهو قد يكون حشداً، ولكنه يتميز في الوقت نفسه بشعور أفرادهم بمصالح عامة ونشاط عام، ثم المجتمع ويتميز علاوة على كل ما سبق بناحية اكتفائه بذاته، وأخيراً الجماعة ويتميز أفرادها بشعور بالمصالح والنشاط، ولكنه شعور أقوى بكثير مما هو عليه في حالة الجمع، كما تتميز الجماعة في الوقت نفسه بصغر حجمها.

ثانياً : مصطلح علم الاجتماع:

ظهر علم الاجتماع، باعتباره الدراسة العلمية للمجتمع، بمثابة محاولة لمساعدة الإنسان على تقديم التفسيرات العلمية للتحويلات، والتبدلات، غير المنتظمة التي تحدث المجتمع البشري ومن ثم أجمع علماء الاجتماع على أنه : (العلم الذي يهتم بدراسة المجتمع البشري، والكائنات البشرية، وعلاقاتها بالجماعات، والتنظيمات الاجتماعية التي تنتمي إليها، وهو بذلك يهتم بدراسة التفاعل داخل تلك المجتمعات والتنظيمات وفيما بينها وبين الأشخاص (Poucek, 1975, 3)).

وقد جاء أول استخدام لمصطلح علم الاجتماع Sociology على يد الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي 'أوجست كونت' عام 1839، حينما قدم صياغته للمفهوم، حيث صاغ المصطلح باشتقاقه من المصطلح اللاتيني Soci، والذي يقابله بالإنجليزية كلمة Socio، وتعني (المجتمع)، والمصطلح الإغريقي Logos، والذي يعني (علم) ويقابله بالإنجليزية كلمة Lobby، وتعني دراسة على مستوى رفيع. بحيث أصبح المصطلحان يشكلان معاً مصطلح Sociology بالإنجليزية، والذي ترجم للعربية بعلم الاجتماع وقد سبقت صياغة "ابن خلدون" حيث سمي العلم الذي يتناول شؤون المجتمع البشري، والأمم بعلم العمران، كما أن "أدولف كتليه" Adolophe Quetele بعد إجراء دراساته الإحصائية على المجتمع، سمي تلك الدراسات ((بالفيزياء الاجتماعية)).

وقد استخدم مصطلح علم الاجتماع في التراث الإنجليزي في بعض مؤلفات "جون ستيوارت مل" John Stuart Mill، عام 1943. حيث عني به البرنامج العلمي للمجتمع. مقارناً في ذلك بين مناهج العلوم الطبيعية، ومناهج علم الاجتماع ومؤكداً تحرره من أي التزام أخلاقي. وقد وجدت أول نظرية منظمة للمجتمع بشكل عام في بريطانيا، في كتاب (تاريخ المجتمع المدني) لأدم فيرجسون Adam Ferguson، والذي نشر عام 1767. وقد بدأت البحوث المنظمة تنظيمياً نوعياً حديثاً في أعمال "سير جون سنكلر" Sir John Sinclair (التقدير الإحصائي لاسكتلاند عام 1790).

وبذلك راج استخدام مصطلح علم الاجتماع. وبذلك تكثفت الجهود لإثراء منهجه ونظريته، إلى الحد الذي نجد فيه العديد من النظريات المتباينة، والواقع أن النظرية المعاصرة قد اشتقت تاريخياً من ثلاثة مصادرة رئيسية متعاقبة : منها محاولات 'أوجست كونت' (1795 - 1857م)، وأعمال من واصلوا الجهد في اتجاهه أمثال 'هوب هاوس' Hobhouse (1864 - 1929م) وأعمال "ماركس" (1818-1883) وأعمال 'دور كهايم' (1858 - 1817). وأعمال 'هريبرت سنسر وماكس فيبر' (1864 - 1920).

وإذا ما أضفنا إلى هؤلاء أعمال زمل (Zimmel 1858 - 1918) وأعمال بارتو (Parto 1845 - 1923) نكون قد وصلنا تقريباً للتأثيرات الرئيسية على المفاهيم السوسيولوجية المعاصرة. والتي ترتبط بعلم الاجتماع، وتسهم في إيضاح مفهومه وتعريفه. كما أنها ما تزال ذات أهمية علمية بالغة في مجاله باعتبارها دعامة أساسية للنظرية السوسيولوجية في علم الاجتماع.

تعريف علم الاجتماع :

التعاريف كثيرة مختلفة وأحياناً متضادة تماماً، تختلف هذه التعاريف حسب الشعوب أو الأمم كما تختلف في الأمة الواحدة، بين مرحلة تاريخية وأخرى وبين مؤلف وآخر، وهذا تابع أولاً لتغير المفاهيم العلمية ووجهات النظر الاجتماعية حسب الأزمنة التاريخية، وهو تابع ثانياً لاختلاف وجهات نظر المؤلفين والمذاهب التي يستمدون منها ويصدرون عنها.

وهناك عدة تعريف ومفاهيم علمية دقيقة لعلم الاجتماع أهمها تعريف مورس كيز بيرث Ginsberg الذي ينص على أنه (العلم الذي يدرس طبيعة العلاقات الاجتماعية وأسبابها ونتائجها، ودراسته لها تكون على مستويات مختلفة كالعلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية والكبرى. ويعني بالعلاقات الاجتماعية أي اتصال أو تفاعل أو تجاوب بين شخصين أو أكثر بهدف إلى سد وإشباع حاجات ومتطلبات الأفراد الذين يكونون الاتصال أو التفاعل الاجتماعي (Ginsberg, 1950, 7). فاتصال البائع بالمشتري واتصال الطالب بالأستاذ واتصال الطبيب بالمريض واتصال القاضي بالمتهم هي أنواع مختلفة من العلاقات الاجتماعية، والتي تتضمن سؤال وجواب وفعل ورد فعل ومجموعة رموز سلوكية وكلامية وتفاعلية يؤديها أطراف العلاقة الاجتماعية. لكن العلاقات الاجتماعية التي تقع بين الأفراد والجماعات والمنظمات الاجتماعية الوظيفية تكون على أنواع مختلفة كالعلاقة الاجتماعية العمودية والعلاقة الاجتماعية الأفقية والعلاقة الاجتماعية الرسمية والعلاقة الاجتماعية غير الرسمية (الحسن، 1976، 64).

إن العلاقة الاجتماعية العمودية هي الاتصال أو التفاعل الذي يقع بين شخصين أو أكثر يحتلون مراكز اجتماعية وأدواراً وظيفية مختلفة كاتصال الضابط بالجندي واتصال الأب بالابن واتصال المهندس بالعامل واتصال الطبيب بالمريض (الحسن، 1976، 65).

وهناك العلاقة الاجتماعية الأفقية التي هي (الاتصال أو التفاعل الذي يقع بين شخصين أو أكثر يحتلون مراكز اجتماعية متساوية ومتكافئة من ناحية المنزل والدور كاتصال المهندس أ بالمهندس ب واتصال العامل أ بالعامل ب واتصال المدرس أ بالمدرس ب. وهناك العلاقة

الاجتماعية الرسمية التي تدور حول التفاعل الذي يقع بين الأفراد، والذي يتعلق بأداء الواجبات والمهام الرسمية المناطة بهم والتي عن طريقها يمكن تحقيق أهداف المنظمة أو المؤسسة التي يعملون في كاتصال المدرس بطلبته وقت المحاضرة وحثهم على السعي والاجتهاد والحصول على أحسن النتائج الأكاديمية. وأخيراً هناك العلاقة الاجتماعية غير الرسمية التي هي الاتصال والتفاعل غير الرسمي بين أفراد المؤسسة والذي لا يتعلق بالواجب والعلم بل يتعلق بالأمور الشخصية للأفراد الذين يدخلون في هذا النمط من العلاقة الاجتماعية كاتصال المهندس أ بالمهندس ب حول الاستفسار عن عائلته ودعوته للذهاب معه إلى المطعم بعد الانتهاء من الدوام الرسمي.

إن العلاقة الاجتماعية كما يخبئنا كينز بيرك مجموعة أسباب ونتائج. فأسباب العلاقات الاجتماعية هي الدوافع والمنبهات التي تحفز الأفراد على تكوين العلاقات والدوافع الاقتصادية هي التي تحفز العامل على العمل في المصنع وتكوين العلاقات الاجتماعية مع العمال والإدارة، والدوافع القربوية هي التي تحفز الطالب على الدراسة في الكلية أو الجامعة وتكوين العلاقات الاجتماعية مع الطلبة والأساتذة، والدوافع العسكرية هي التي تحفز المقاتل على الانخراط في المؤسسات العسكرية وتكوين العلاقة مع المقاتلين والضباط. زد على ذلك الدوافع الصحية التي تحفز المرضى على تكوين العلاقة الاجتماعية الجيدة مع الأطباء. إذن الدافع يحفز الإنسان على تكوين العلاقات الاجتماعية، وهذه العلاقات بأنواعها المختلفة هي التي تشبع حاجات وطموحات وأهداف الأشخاص الذين يدخلون في مجالاتها ويخضعون لأحكامها وقوانينها.

أما نتائج العلاقات الاجتماعية فإنها تعبر (عن طبيعة الأسباب التي تحدد تكوينها وحدثها (الحسن، 1973، 177) فلو كانت الأسباب اقتصادية لكانت النتائج اقتصادية، فالعلاقات الاجتماعية التي تقع بين العمال والإدارة هي علاقات تتأثر بالعامل الاقتصادي فلو كانت هذه العلاقات إيجابية وجيدة فإن الإنتاج لا بد أن يكون كبيراً وجيداً. بينما لو كانت هذه العلاقات سلبية فإن الإنتاج لا بد أن يكون ضعيفاً من ناحية الكمية والنوعية. وهناك دراسات وبحوث قام بها علماء الاجتماع الصناعي تشير إلى أثر العلاقات الإنسانية في كمية ونوعية الإنتاج ومن أهم هذه الدراسات دراسة البروفيسور الين ميو التي توضح دور العلاقات الاجتماعية السلبية التي تربط العمال بالإدارة في أحد المصانع الأمريكية في انخفاض كمية الإنتاج وتدني نوعيته (Mayo, 1945, 2).

إن حقل علم الاجتماع الواسع يهتم بدراسة أنماط العلاقات الإنسانية والأحكام والقوانين التي تنظمها، واهتمامه بهذه الدراسة ينطلق من هدف تحسين وتطوير العلاقات من خلال إزالة معوقاتها

ومظاهرها السلبية وإذا ما تحسنت العلاقات فإن الإنسان من خلال الجماعة والمجتمع يستطيع بلوغ أمانيه وأهدافه القريبة والبعيدة.

أما ماكس فيبر Max Weber فيعرف علم الاجتماع في كتابه (نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي) بالعلم الذي يفهمه ويفسر السلوك الاجتماعي (Weber, 1969, 88) وبالسلوك الاجتماعي يعني فيبر أية حركة أو فعالية مقصودة يؤديها الفرد وتأخذ بعين الاعتبار وجود الأفراد الآخرين وقد يكون سببها البيئة أو الأحداث التي تقع فيه أو الأشخاص الذين يلزمون الفاعل الاجتماعي Social Actor الذي يقوم بعملية الحدث أو السلوك. والسلوك الاجتماعي يعتمد عادة على ثلاثة مقاييس أساسية هي : (Weber, 1969, 93).

أ- وجود شخصين أو أكثر يتفاعلان معاً ويكونان السلوك أو الحدث الذي نريد دراسته في هذا المقام.

ب- وجود أدوار اجتماعية متساوية أو مختلفة يشغلها الأفراد الذين يقومون بالسلوك.

ج- وجود علاقات اجتماعية تتزامن مع عملية السلوك.

وسلوك الفرد يتغير من وقت لآخر تبعاً لطبيعة وأهمية الأدوار الاجتماعية التي تتفاعل مع دوره الوظيفي. فسلوك الطفل الذي يتجسد في كلامه وحركته وسكناته مع أخيه الطفل يختلف عن سلوكه مع والده أو والدته، كذلك يختلف سلوك الطالب باتصاله مع زميله عن سلوكه باتصاله مع المعلم أو الأستاذ. إذن يعتمد السلوك الاجتماعي للفرد على طبيعة الأدوار الوظيفية التي يشغلها، ونستطيع التنبؤ بسلوك الفرد من معرفتنا لدوره الاجتماعي (Parsons, 1952, 19)، فنحن مثلاً نستطيع التنبؤ بسلوك الطبيب أو سلوك المريض أو سلوك الضابط أو الجندي من معرفتنا لأدوارهم الاجتماعية.

وبفهم وتفسير السلوك الاجتماعي يعني فيبر الأسباب الدافعة للسلوك وأنماطه الأساسية، فالسلوك الاجتماعي قد يكون سببه العاطفة والانفعال أو سببه العادات والتقاليد الاجتماعية أو سببه العقل والمنطق والبصيرة والإدراك الواعي (Weber, 1969, 99). لهذا يمكن تقسيم السلوك الاجتماعي حسب السبب أو الدافع إلى ثلاثة أنواع أساسية هي :

أ- السلوك الاجتماعي الغريزي :

وهو السلوك الانفعالي والعاطفي من ناحية الوساطة means والغاية End، ومصدره الغريزة أو العاطفة التي غالباً ما تتناقض مع (العقل والحكمة والبصيرة) وما تقره الحياة الواقعية التي

يعيش فيها الأفراد، والغريزة هي (ميل أو اندفاع حيواني ينبعث في منطقة اللاشعور ويدفع صاحبه إلى العمل من أجل إشباع متطلباته وحاجاته الحيوانية والشهوانية دون التفكير بالنتائج أو العواقب التي تتبع الحدث الغريزي (ميشيل، 1981، 126). ولإنسان حسب آراء مكد وجال Mc Dougall غرائز كثير أهمها (غريزة حب التملك والخوف والهرب، والغريزة الجنسية والاجتماعية، وغريزة حب الظهور والسيطرة على الآخرين، وغريزة الاستسلام والخضوع، وغريزة الأمومة، وغريزة الموت والدمار، وغريزة حب الاستطلاع ... الخ).

تقول هذه الغرائز الحيوانية حسب رأي فرويد في منطقة الأنا السفلي Id والغرائز التي تخرج من هذه المنطقة تدفع صاحبها لتكوين العلاقات والتفاعل مع الآخرين والتجاوب أو التصادم معهم من أجل إشباع حاجاتهم ودوافعها لكن الفرد لا يكون خاضعاً خضوعاً تاماً للحاجات والدوافع الحيوانية، فهناك منطقة الأنا العليا Ego الموجود في منطقة العقل الواعي Con - Scious Mind التي تهذب وتضبط وتهيمن على الدوافع الغريزية غير المهدبة وتمنعها من جلب الضرر للإنسان والمجتمع، فالدوافع الغريزية تريد الانطلاق وإشباع نزواتها وحاجاتها الحيوانية، لكن الإنسان السوي يمنع حدوث هذا من خلال منطقة العقل الظاهري التي تكبت الغرائز وتمنع خروجها وتهذبها لخير وسعادة الإنسان وتقدم ورفاهية للمجتمع، إن الغرائز تسبب لحاملها المنازعات والمشكلات والقلق التي تكدر راحته وصفوة حياته، لهذا ينبغي السيطرة عليها وتوجيه دوافعها نحو تحقيق أهدافه وطموحاته بصورة عقلانية ومهذبة تتنافى مع صيغ العمل الغريزي. إن السلوك الاجتماعي الغريزي كما يشير فيبر يتمثل في النزاع والصراع بين الأصدقاء والدول وفي (الغيرة والحسد والطمع والنفاق) ودخول الإنسان في عالم (الخلاعة والمجون والملذات وانطوائه إلى الخمول والكسل والامبالاة) كما يتمثل هذا السلوك بالجرائم التي يرتكبها الأفراد (كالسرقة والقتل والاغتصاب والتزوير والاحتيال).

ب- السلوك الاجتماعي التقليدي :

يأتي هذا السلوك من (عادات وتقاليد وقيم ومثل وأخلاق المجتمع) (Weber, 1969، 116). وهذا الضوابط الاجتماعية التقليدية تحدد سلوك الإنسان وتنظم علاقاته بالآخرين وترسم أهدافه وطموحاته ومصالحه التي غالباً ما تنطبق مع تلك التي يعتمدها المجتمع ويؤمن بها. ويكتسب الفرد هذا النمط من السلوك منذ حداثة حياته من المؤسسات والمنظمات البيروقراطية التي يحتك بها ويتفاعل معها (كالعائلة والقرابة والمجتمع المحلي وجماعة اللعب والمدرسة والجامع أو الكنيسة ... الخ)، إن هذه المؤسسات والمنظمات تزرع عند الفرد بذور هذا النمط من السلوك وتصب في عروقه النموذج التقليدي للسلوك الاجتماعي السوي الذي ينسجم ويتفق مع أخلاقية

وسلوكية المجتمع، هذه الأخلاقية والسلوكية التي تمرر عبر الأجيال وتشارك مشاركة فعالة في تحقيق وحدة المجتمع وقوته . ويتجسد هذا النوع من السلوك في طقوس السلام والتحيات التي يمارسها الأفراد في حياتهم اليومية، كما يتجسد في مراسيم الأعياد والمناسبات الوطنية والدينية وحفلات الزواج والختان ومآتم التشييع والحزن.

ج- السلوك الاجتماعي العقلي :

وهو السلوك الذي يتميز (بالعقل والحكمة والمنطق والبصيرة والإدراك الثاقب للأمور والقضايا والمشكلات (Weber, 1969, 117). ويخرج هذا السلوك من منطقة الأنا العليا التي تعبر عن ماهية وحقيقة العالم الخارجي والحياة الاجتماعية التي يعيشها الأفراد والجماعات، وعند الاقتدار بهذا النمط من السلوك يعتمد الفاعل الاجتماعي Social Actor في احتكاكه مع الآخرين وتفاعله مع المجتمع اللغة الرفيعة والكلام المهذب والأخلاق العالية والحجج والمبررات الموضوعية للأفعال التي يمارسها. كما يتظاهر بالرفقة والوداعة والعفة والطهارة عند مقابلته للآخرين لكي يكتسب ثقتهم وينال استحسانهم (الحسن، 1973، 117). وهنا يستطيع الفرد بذكائه وقابليته وحسن سلوكه تحقيق مآربه وطموحاته التي قد تكون مشروعة أو غير مشروعة. وقد يلبي هذا النمط من السلوك دوافع ورغبات وشهوات العقل الباطني بعد أن يستعمل أساليب المنطق والحكمة والدراية والفطنة في تحقيق نزوات الفرد وحاجاته والتي تنبعث من الميول والاتجاهات الغريزية الكئنة في منطقة الشعور .

ويقسم ماكس فيبر هذا السلوك إلى ثلاثة أنواع حسب طبيعة الوسطة والغاية علماً بأن لكل سلوك مهما يكن نوعه واسطة وغاية كما أسلفنا سابقاً.

1- سلوك اجتماعي عقلي ذو واسطة وغاية غير عقلية :

تعني الوسطة أو الغاية الأخلاقية والشريفة والمهذبة التي تتسجم مع أخلاقية وتعاليم ومثل المجتمع وتتكيف بمجالها وتسير في فلكها. أما الوسطة أو الغاية غير العقلية فهي الوسطة أو الغاية غير الشريفة والأخلاقية التي تتدفق وتتدفق مع تعاليم ومثل وأهداف وتراث المجتمع. ويتمثل هذا النوع من السلوك بحالة المنتج الرأسمالي تعاليم ومثل وأهداف وتراث المجتمع. ويتمثل هذا النوع من السلوك بحالة المنتج الرأسمالي المحتكر الذي يستعمل الآليات الميكانيكية الحديثة ويعتمد الخبرات العلمية في الإنتاج والتنظيم من أجل خلق بضاعة يحتاجها المجتمع (الحسن، 1973، 72). لكن الغاية من الإنتاج هي الربح الفاحش واستغلال المواطنين خصوصاً عندما يفرض أسعاراً عليهم. إذن

الواسطة أخلاقية وهي الإنتاج الآلي وتهيئة البضاعة المطلوبة ولكن الغاية لا أخلاقية وهي احتكار بيع السلعة واستغلال المواطنين.

2- سلوك اجتماعي عقلي ذو واسطة غير عقلية وغاية عقلية :

وهذا النوع من السلوك العقلي معكس للنوع الأول من ناحية الواسطة والغاية. ويمثل بحالة رب الأسرة الذي يرغب بامتلاك منزل للسكن، ولكن عدم حوزته الأموال اللازمة التي تؤمن شراءه مثل هذا المنزل قد تدفعه على سرقتها أو اختلاسها، إذن الغاية هي أخلاقية وعقلانية لأنها تتجسد في رغبة رب الأسرة في امتلاك منزل لأسرته والواسطة هي لا أخلاقية وغير شريفة لأنها تتجسد في سرقة أو اختلاس الأموال لشراء أو بناء مثل هذا الدار.

3- سلوك اجتماعي عقلي ذو واسطة عقلية وغاية عقلية :

يسمى هذا بالنوع المثالي للسلوك الاجتماعي Ideal Type هو ذلك (السلوك الذي يبتعد كل البعد عن العاطفة والتحيز والتعصب والتشنج ويكون سلوكاً محايداً من حيث أدوات تنفيذه وأغراضه (Weber, 1969, 113). والسلوك هذا يكون عقلانياً من ناحية الواسطة التي ينفذ من خلالها والغاية أو الهدف الذي يرمي إلى تحقيقه. ويتجسد هذا النمط من السلوك في سلوك الجندي الذي يدافع عن وطنه، فالجندي أثناء المعركة يستعمل الأسلحة المتطورة والخبرات القتالية الفاعلة، وينفذ الخطط العسكرية الموضوعة أمامه وهذه هي واسطة السلوك. لكن الهدف من استعمال الأسلحة والخبرات الموضوع أمامه وهذه هي واسطة السلوك. لكن الهدف من استعمال الأسلحة والخبرات العسكرية والقتالية هي تحقيق النصر على الأعداء والدفاع عن تربة الوطن. وهذا الهدف هو هدف عقلي أيضاً. إذن سلوك الجندي في المعركة هو سلوك يأخذ طابع النوع المثالي. كما أن سلوك طالب المدرسة أو الجامعة هو سلوك يتميز بالنوع المثالي طالما أن واسطته عقلية وأخلاقية (دوام المنتظم والسعي والاحتماد) وأن غايته عقلية وأخلاقية أيضاً (الحصول على الشهادة العلمية وخدمة المجتمع من خلالها).

أما جورج زميل فيعرف علم الاجتماع بالعلم (الذي يهتم بدراسة شبكة العلاقات والتفاعلات الاجتماعية، التي تقع بين الأفراد والجماعات والمؤسسات على اختلاف أنواعها وأغراضها (Simmel, 1950, 10). فعلم الاجتماع كما يرى زميل ينبغي أن يدرس أنواع العلاقات والتفاعلات كما تقع وتتكرر خلال فترات تاريخية مختلفة وفي مواضيع حضارية متنوعة. لهذا انتقد زميل

النظريات الاجتماعية العضوية التي طرحها كل من كونت وسبنسر' ونبذ الأسلوب التاريخي المتداول في ألمانيا والذي يدرس الحقائق والظواهر الاجتماعية دراسة تاريخية.

لذا يرفض زيمل المدارس العضوية والمثالية التي أرادت دراسة وفهم المجتمع في ضوء تعاليمها وطروحاتها التفسيرية لعلم الاجتماع النظري. أن زيمل لا يعتقد بأن المجتمع هو كائن حي كما يعتقد "كونت وسبنسر" ولا شيء ليس له وجود حقيقي وإنما هو شبكة معقدة من العلاقات المزدوجة بين الأشخاص الذين هم في حالة اتصال دائم الواحد مع الآخر. إذن المجتمع هو مصطلح يطلق على عدد من الأفراد الذي تربطهم علاقات اجتماعية متفاعلة. أما التراكيب المعقدة (للدولة والعشيرة والعائلة والمدينة ونقابة العمال) فيه حصيلة الاتصالات والتفاعلات التي تقع بين الأفراد الذين ينتمون إليها والتي من خلالها يستطيعون تحقيق طموحاتهم وأهدافهم المنشودة. أن الحقل الأساسي لعلم الاجتماع إنما هو دراسة الظاهرة الاجتماعية التي تعبر عن أنواع الروابط والتفاعلات التي تقع بين البشر (Coser, 1971, 178).

وينتقد زيمل هؤلاء المفكرين الذين يعتقدون بأن علم الاجتماع هو سيد العلوم الاجتماعية والعلم المختص في دراسة جميع الظواهر الإنسانية مهما تكن طبيعتها وأغراضها. فعالم الاجتماع بالنسبة له يجب أن لا يختص بدراسة القانون واللغة والعلوم السياسية وعلم النفس والاقتصاد والتاريخ، بل يجب عليه دراسة الجوانب المشتركة للعلاقات والتفاعلات الإنسانية التي تقع في هذه التخصصات الفرعية من الحياة. ذلك أن العلم الحقيقي يدرس الأبعاد والجوانب المتفرعة للظواهر ولا يدرس الخلفيات الاجتماعية والطبيعية التي تشتق منها هذه الظواهر. فعلم الاجتماع يتخصص في وصف وتحليل الأشكال الموضوعية للتفاعلات الاجتماعية التي تشهدها الجماعة والمؤسسة. يدرس علم الاجتماع مثلاً أسباب ونتائج الحدث الاجتماعي كما يقع وسط الجماعة عندما يكون أعضاؤها في حالة تفاعل مستمر. لكن التفاعل بين الأفراد وما ينطوي عليه من سلوك اجتماعي ظاهري لا يمكن تفسيره إلا من خلال ظاهرة الجماعة وما يمكن أن تفرضه الجماعة على الأفراد من شروط وميول تحدد سلوكهم وتضعه في قالب معين (Coser, 1971, 51). لكنه بالرغم من اعتقاد زيمل بأن واجب علم الاجتماع هو دراسة التراكيب المؤسسية للمجتمع إلا أنه كان ميالاً إلى دراسة التفاعلات التي تقع بين الأفراد وسط الجماعة طالما أن هؤلاء يكونون البنى المعقدة للمنظمات المؤسسية في المجتمع بالسيطرة أو الخضوع، ذلك أن الصراعات العسكرية تعبر عن رغبة مجتمع بالسيطرة على مجتمع آخر والصراعات الزوجية تعبر عن رغبة الزوج بالسيطرة على زوجته أو العكس بالعكس.

والعلاقات التفاعلية التي تقع في المؤسسات الاجتماعية المعقدة تكون على أشكال متعددة أهمها العلاقات المبنية على (الصراع أو التعاون) والعلاقات المبنية على (الاستعلاء أو الخضوع) والعلاقات المبنية على (المركزية أو الا مركزية). ومن خلال فهم وتحليل هذه الأنماط من العلاقات استطاع زيمل أن يتبنى نظاماً هندسياً للحياة الاجتماعية يتميز بالدقة والمثانة والموضوعية. إذن نعتبر المجتمع عملية تفاعلية بين أفراد وجماعات فإن وصف أشكال هذه العملية التفاعلية يعتبر من أهم وظائف علم الاجتماع.

إن علم الاجتماع الشكلي Formal Sociology الذي اتبعه زيمل يتلخص بتأكيد على ضرورة دراسة مضمون وأشكال الحياة الاجتماعية وأشكالها (Coser, 1971, 179). ومع هذا فإن علم الاجتماع الشكلي يفصّل بين شكل ومضمون الظواهر الاجتماعية والإنسانية. فبالرغم من قيام العلم بتوضيح الاختلافات بين المصالح والأغراض التي تدفع الأفراد إلى الدخول في علاقات معينة فإن الأشكال الاجتماعية للتفاعلات التي من خلالها تتجزّ هذه المصالح والأغراض قد تكون متطابقة. فالمصالح الاقتصادية يمكن تحقيقها بالمنافسة أو بالتعاون. في حين يمكن إشباع الدوافع العدائية بالأشكال المختلفة من الصراعات بين الطوائف والجماعات والدول.

وأخيراً يعرف هوبس Hobhouse علم الاجتماع (بالعمل الذي يدرس العلاقة المتفاعلة بين الجوانب المخلفة للحياة الاجتماعية كما تعبر عن نفسها بالمؤسسات الاجتماعية) (Ginsberg, 1956, 45).

فالحياة الاجتماعية تظهر عندما تقوم المؤسسات بأداء وظائفها للإنسان والمجتمع ووظائفها هذه تختلف باختلاف (أهدافها ومصالحها واتجاهاتها). فهناك الوظائف الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية، وهناك الوظائف الأسرية التي تقوم بها المؤسسات الأسرية، وهناك الوظائف الدينية التي تقوم بها المؤسسات الدينية وهكذا. إن علم الاجتماع يدرس بنى ووظائف المؤسسات الاجتماعية دراسة تفصيلية لا تتوخى فهم واستيعاب (أنشطتها وأحكامها وقوانينها وأهدافها) القريبة والبعيدة فحسب. بل تتوخى استخلاص الحقائق الاجتماعية المشتركة بينها ورسم القوانين الشمولية التي تحدد أنماط سلوكية وعلاقات ومواقف وقيم أعضائها ومنتسبيها أيضاً (Ginsberg, 1956, 51). ويعتقد هوبهوس بأن ظهور الحياة الاجتماعية هي ظواهر معقدة لا يمكن تفسيرها بواسطة قوانين التفاضل والتكامل ولا بواسطة القوانين الديناميكية التي ترسم حركة المجتمع والمراحل الحضارية التاريخية التي يمر بها، والتي تكلم عنها علماء الاجتماع التاريخيون أمثال "كونت وسبنسر ووليم كراهام سمنر". لذا لا يستطيع علم الاجتماع فهم الظواهر الاجتماعية وتحليل أنواعها إلا بعد

دراستها دراسة موضوعية من قبل عدد من العلوم الاجتماعية والاحصائية والاقتصاد والعلوم السياسية والأديان واللغات والتاريخ وعلم النفس والأنثروبولوجيا وعلم الكلام. إن هذه العلوم المشبعة تستطيع دراسة الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية وتلقي الأضواء عليها. وبعد الدراسة هذه ينبغي على العلماء تنسيق جهودهم والتعاون فيما بينهم من أجل جمع نتائجهم الدراسية وتوحيدها واستخلاص القوانين الاجتماعية والحقائق الموضوعية منها والتي يمكن أن تفسر الظواهر الاجتماعية والعوامل الموضوعية والذاتية المؤثرة فيها. وبعد القيام بهذه العمل يتولى العالم الاجتماعي استخراج القوانين الكونية Universal Laws التي تفسر أنماط العلاقات الاجتماعية والسلوك الحضاري والقوى التي تحافظ على شكلية التركيب الاجتماعي أو تبديلها. ومثل هذه القوانين الكونية تشكل العمود الفقري للنظرية الاجتماعية التي يعتمد عليها ظهور العلم ونموه

ثالثاً- طبيعة علم الاجتماع :

نعني بطبيعة علم الاجتماع (منزلة العلمية) بين العلوم الطبيعية والاجتماعية وفروعها الدراسية والمنهجية. بالنسبة للمنزلة العلمية التي يتمتع بها علم الاجتماع وهناك ثلاثة مدارس فكرية متناقضة تعبر عن الدرجة العلمية التي وصل إليها علم الاجتماع وتحدد المقاييس التي تعتمد عليها في اعتبار علم الاجتماع مادة علمية بحتة كالفيزياء والكيمياء والرياضيات أو اعتباره مادة انسانية شبيهة بالدين واللاهوت والفلسفة وعلم المنطق.

المدرسة الأولى تعتبر علم الاجتماع مادة علمية تستعمل نفس المناهج الدراسية والبحثية التي تستعملها العلوم الطبيعية. ومن أقطاب هذه المدرسة كونت وهربرت سبنسر وأميل دوركايم. فكونت يعتبر علم الاجتماع مادة علمية تركز على علم الأحياء، ذلك أن العلم الذي يدرس الحياة البايولوجية للنبات والحيوان دراسة فيزيولوجية لا تتعلق بالجوانب السلوكية والنفسية. بينما يدرس علم الاجتماع الحياة في أعلى مظاهرها أي الحياة الاجتماعية وما يواكبها من علاقات وتفاعلات وظواهر سلوكية وحضارية تتعلق بالإنسان ومجتمعه (Marindale, 1981, 82). ومثل هذه الدراسة كما يعتقد كونت لا تختلف عن دراسة الحيوان والنبات أو دراسة الأجسام الجامدة ومركباتها وعناصرها. أما هربرت سبنسر فهو الآخر الذي يعتقد بأن علم الاجتماع هو موضوع علمي شبيه بعلم التشريح أو الفيزيولوجي. فعلم الاجتماع يدرس الكائن الاجتماعي بنفس الطريقة التي يدرس بها علم التشريح الكائن الحيواني. ذلك أن كلا الكائنين الاجتماعي والحيواني يتكونان من أجهزة وظيفية متكاملة. فالكائن الاجتماعي يتكون من أجهزة اجتماعية تسمى بالمؤسسات، وهذه تكون على أنواع مختلفة من حيث وظائفها كالمؤسسات الدينية والاقتصادية والسياسية والعائلية. بينما يتكون الكائن

الحيواني من أجهزة عضوية أهميتها في ديمومة ونمو الكائن كالجهاز (العضلي والدموي والحسي والعصبي والجنسي .. الخ) أما إميل دوركهايم فقد حاول تبديل علم الاجتماع من موضوع فلسفي إلى موضوع علمي واقعي. ومحاولته هذه أنزمتها إلى اقتناء منهجية وضعية تعالج الحقائق الاجتماعية وكأنها أشياء خارجية تقيد سلوكية وعلاقة الأفراد. ذلك أن الأفراد لا حول ولا قوة لهم في تبديل أو تحويل الحقائق والظواهر الاجتماعية كاللغة والدين والزواج والعادات والتقاليد (Marindale, 1981, 103) ... الخ . فالفرد منذ ولادته كما يخبرنا دور كهايم يجد نفسه محاطاً بأحكام وقوانين اجتماعية قسرية لا يستطيع تغييرها أو التقليل من أهميتها كما لا يستطيع انتقادها أو التهجم عليها أو التهرب منها. والشئ الوحيد الذي يستطيع الفرد لدى القيام به هو إطاعة هذه القوانين والاستسلام إلى أوامرها ونصوصها دون أي تردد أو تأخير وإلا لا يمكن أن يكون الفرد مقبولاً لدى الجماعة ومنضوياً تحت لوائها. إذن علم الاجتماع هو موضوع علمي لأنه يتخصص بدراسة الحقائق الاجتماعية بعد أن يعتبرها أشياء خارجية قسرية لا تخضع (لآراء وقيم ومواقف ونزعات وأهواء الفرد). كما أنه علم يفصل بين الحقائق والقيم ويركز على دراسة الحقائق كما هي دون تقييمها أو تفضيل بعضها على بعض.

أما المدرسة الذاتية التي تعبر علم الاجتماع موضوعاً أدبياً وإنسانياً وخير من يمثل هذه المدرسة البروفيسور ادور شلز E. Sails فهو يعتقد بأن علم الاجتماع لا يمكن أن يحقق أهدافه ويشارك مشاركة فعالة في تغيير وتطوير المجتمع دون اهتمامه بدراسة الإنسان وعلاقته بأخيه الإنسان دراسة عقلانية وأخلاقية. فالمجتمع يتكون من أفراد يتميزون بحياتهم العقلية والأخلاقية حيث أن سلوكهم وعقلاياتهم وقيمهم وحياتهم الذاتية تحددها مجموعة من القوانين الأخلاقية والمعايير الفلسفية والقواعد الاجتماعية المتفق عليها من قبل المجتمع. لذا والحالة هذه لا يمكن أن يعتبر علم الاجتماع موضوعاً طبيعياً من حيث مضمونه ومنهجيته وتقاليده وفعاليات أخصائيته. كما أن العالم الاجتماعي لا يستطيع دراسة الظواهر والعمليات الاجتماعية دراسة محايدة مستقلة عن قيمه وأهوائه ونزعاته النفسية (Parson, 1961, 1410). فهو دائماً ما يخلط مواقفه وقيمته ومقاييسه الذاتية مع الحقائق والظواهر الاجتماعية التي يريد دراستها وتحليلها من أجل فهمها واستيعابها. والخلط بين الحقائق والقيم، يبعد العلم عن صفاته الموضوعية واتجاهاته التجريدية وأهدافه الحيادية. لذا لا يمكن اعتبار علم الاجتماع موضوعاً علمياً بحثاً كما يعتقد شلز نظراً لدراسته الإنسان الذي يتأثر سلوكه بحياته الذاتية أكثر مما يتأثر بالعوامل البيئية والمحيطية. زد على ذلك تأثير الأخصائي الاجتماعي بحياته القيمية والنفسية التي دائماً ما تلون نتائج البحثية بألوان معينة وتحدد مساراتها واتجاهاتها

النهاية نحو أهداف يميل لها ويريد تحقيقها بأسرع وقت ممكن. لذا ينبغي أن يكون علم الاجتماع موضوعاً أدبياً إنسانياً لكي يبلغ أهدافه التي تطمح تحسين أخلاقية وسلوكية وعلاقات الإنسان في الجماعة والمنظمة والمجتمع المحلي.

أما المدرسة الثالثة يترأسها ماكس فيبر ويعتقدون بأن علم الاجتماع لا يمكن أن يكون موضوعاً علمياً بحتاً ولا يمكن أن يكون موضوعاً إنسانياً بحتاً وذلك لطبيعة الأشياء التي يدرسها، والتي تحتم عليه استخدام منهجية خاصة به تساعد على فهم الجوانب الموضوعية والذاتية للإنسان والمجتمع. إذ يشير ماكس فيبر في كتابه (منهجية العلوم الاجتماعية) بأن علم الاجتماع يختلف اختلافاً كلياً عن العلوم الطبيعية من حيث (مضمونه وأبعاده وأهدافه وطريقته المنهجية). فالباحث والمختص في العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء وعلم الفلك يهتم بدراسة الظواهر دراسة علمية واشتقاق القوانين الشمولية منها ولا يبحث عن دوافع الظاهرة ولا مدلولاتها ومضامينها والسلوكية كما يفعل العالم الاجتماعي. ذلك أن العالم الاجتماعي ينبغي عليه دراسة الظواهر والتفاعلات الاجتماعية والتعمق بمعرفة أسبابها ودوافعها ومضامينها ونتائجها الإنسانية والحضارية. كما يتطلب منه أيضاً فهم وتفسير السلوك الاجتماعي وهذا العمل لا يمكن القيام به دون معرفة العقل الظاهري والعقل الباطني للفاعل الاجتماعي ومعرفة العوامل والقوى الموضوعية والذاتية التي تؤثر فيه وتحدد مسارات سلوكه في اتجاهات معينة (Weber, 1969, 93). إذن لما كان علم الاجتماع مهتماً بدراسة ظواهر وتفاعلات اجتماعية معقدة تنبثق من سلوكية وعلاقات الأفراد، وهذه السلوكية والعلاقات تتأثر بقوى العقل الواعي والباطني وبقوى ومتغيرات اجتماعية وحضارية معقدة فإن على العالم الاجتماعي استعمال منهجية خاصة تتلاءم مع طبيعته ومضامينه وحدوده الأكاديمية، والمنهجية التي اعتمدها فيبر تعتمد على مذهب النموذج المثالي للظاهرة أو الحادثة الاجتماعية.

فمذهب (النموذج المثالي) الذي اعتقد بصلاحيته استعماله ماكس فيبر في تفسير الظواهر والتفاعلات الاجتماعية المعقدة يعتمد على دراسة مواضيع المجتمع وظواهره دراسة حيادية ومتجردة يستطيع العالم من خلالها الفصل بين أهوائه ونزعاته ومصالحه وبين حقيقة الوجود الاجتماعي التي يروم كشف حقيقتها وتعرية جوانبها الموضوعية والذاتية. ولا يعني فيبر بأسلوب أو طريقة النموذج المثالي دراسة الحالة النموذجية للظاهرة الاجتماعية أو دراسة أنماط تكرار وقوعها، بل يعني دراستها دراسة موضوعية وذاتية في آن واحد، أي دراسة القوى الخارجية المؤثرة فيها ودراسة جوهرها الداخلي وعناصرها السيكلوجية.

رابعاً - فروع ومواضيع علم الاجتماع:

فيقسمها موريس كينز بيرك إلى ثلاثة أقسام :

- 1- دراسة المورفولوجية الاجتماعية Socail Morphology وتهتم هذه الدراسة بالتركيز على العوامل الجغرافية والبيئية وتوضيح أثرها في (طبيعة وشكلية وديناميكية المجتمع) كدراسة آثار المناخ والتضاريس الأرضية الطبيعية على نوعية الحياة الاجتماعية المتوفرة في الإقليم الجغرافي (Ginsberg, 1982, 70). كما تهتم هذه الدراسة بالتوزيع الجغرافي والمهني للسكان والعلاقة بين حجم السكان، وحجم الموارد الطبيعية من جهة، وبين حجم السكان وطبيعة التسهيلات الخدمية التي يحتاجها من جهة أخرى. إضافة إلى اهتمامها بدراسة العوامل (الموضوعية والذاتية) لنمو السكان وتوازنه وحركته. وتهتم الدراسة أيضاً بتقسيم المجتمعات البشرية إلى أنواع مختلفة حسب درجة تقدمها الحضاري مع الإشارة إلى حركات المجتمعات وانتقالها من مرحلة حضارية معينة إلى مرحلة أخرى كتقسيم المجتمعات في العالم إلى (مجتمعات ريفية ومجتمعات حضرية) وانتقالها دائماً من المرحلة الريفية إلى المرحلة الحضرية. أو تقسيمها إلى (مجتمعات عبودية إقطاعية ورأسمالية واشتراكية) وتحولها من المرحلة الإقطاعية إلى الرأسمالية ومن ثم إلى الاشتراكية.
- 2- الدراسة الفيزيولوجية الاجتماعية Social Physiology أو التشريع الاجتماعي. وتعني هذه الدراسة بالتخصص في المواضيع التي تهتم بدراسة جوانب معينة من الحياة كالجوانب (الدينية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية والأسرية ... الخ) ومواضيع التشريع الاجتماعي التي تهتم بهذه الدراسات كثيرة ومتنوعة أهمها (علم الاجتماع الدين وعلم الاجتماع التربية وعلم اجتماع القانون وعلم اجتماع الاقتصاد وعلم الاجتماع السياسي ... الخ). وإن جميع هذه العلوم تحاول فهم بنى المجتمع في ضوء فرضيات ونظريات وقوانين علم الاجتماع.
- 3- علم الاجتماع العام General Sociology أن وظيفة هذا العلم تتلخص بجمع النتائج التي توصلت إليها العلوم الاجتماعية الأخصائية (كالسياسة والتربية والقانون والاقتصاد وعلم الأخلاق والدين) ثم بعد ذلك تشخيص الحقائق الاجتماعية المشتركة التي تكمن فيها وبالتالي كشف احتمالية وجود القوانين العامة التي تفسر الظواهر والعمليات الاجتماعية تفسيراً علمياً عقلانياً. ويمكننا في هذا الصدد التنبه بين علم الاجتماع العام وعلم البايولوجي العام حيث أن العلم الأخير يهدف إلى دراسة القوانين العامة التي تفسر علوم الحياة، في حين يهدف علم الاجتماع العام إلى جمع وتصنيف الحقائق الاجتماعية التي تكتنفها العلوم الإنسانية الأخصائية واشتقاق قوانين شمولية منها لها القابلية على تفسير

الواقع الاجتماعي بشقيه الموضوعي والذاتي. وفي هذا الصدد لا بد من القول أن لعلم الاجتماع مدلولين : مدلول عام شامل يعني دراسة جميع العلوم الاجتماعية دراسة أخصائية موضوعية بعيدة كل البعد عن الأهواء والنزعات النفسية، ومدلول خالص يعني دراسة الحقائق والظواهر الاجتماعية المشتركة التي تكمن في العلوم الاجتماعية مع فهم أنماط الأديولوجيات والممارسات والعلاقات الاجتماعية ومعرفة الظروف التي تحكم شكلية ومسارات ومتطلبات التنمية والتقدم الاجتماعي (ميشيل، 1981، 231).

خامساً- أهداف علم الاجتماع :

يقسم علم الاجتماع من ناحية (وظائفه وأهدافه) إلى قسمين أساسيين هما علم الاجتماع التطبيقي Applied Sociology، و علم الاجتماع النظري هو ذلك (العلم الذي يهتم بدراسة واكتشاف وتراكم المعرفة النظرية المتعلقة بالمجتمع والسلوك الاجتماعي والحضاري المادي وغير المادي (Al. Hassan, 1982, 138)). بينما علم الاجتماع التطبيقي هو ذلك (العلم الذي يهتم بتطبيق (مبادئ وأسس ونظريات علم الاجتماع العام على معالجة وحل المشكلات الاجتماعية التي تواجه الإنسان والمجتمع. فنظريات علم الاجتماع الصناعي مثلاً تستعمل في تحقيق وحدة المؤسسة الصناعية وتكامل عناصرها البنيوية عن طريق حل المشكلات الإنسانية التي تظهر بين الإدارة والعمال وتعمل على تحسين ظروف العمال داخل وخارج عملهم، وهذا الأمر يساعد على زيادة الإنتاجية ورفع نوعية الإنتاج. ونظريات علم اجتماع التربية تستعمل في تطوير العلاقات التربوية والاجتماعية بين الطلبة والأساتذة وتعمل من أجل تشجيع العائلات كافة على إرسال أبنائها إلى المدارس ودور العلم لغرض التزود بالثقافة والمعرفة الأخصائية التي يمكن الاعتماد عليها في خدمة وتنمية المجتمع في المجالات الحياتية كافة. إن علم الاجتماع النظري يهدف إلى جمع وتصنيف وتنظيم وتراكم أكبر كمية من المعرفة الاجتماعية التي يمكن الاستفادة منها في فهم واستيعاب بناء ووظائف المجتمع وإدراك ماهية قوانين مسيرته المادية والحضارية. إلا أن اكتساب المعرفة النظرية في حقل علم الاجتماع تستلزم الشروع بتنفيذ مشاريع بحثية تهدف إما إلى إيجاد واكتشاف نظريات اجتماعية جديدة مشتقة من وقائع المجتمع الإنساني وأصوله الحضارية والتراثية، أو إلى فحص شرعية وكفاءة وصدق النظريات الاجتماعية التي يعرفها علماء الاجتماع في العالم.

لكن المعرفة الاجتماعية الصرفة يمكن تقسيمها إلى حقول دراسية متعددة كل حقل منها يختص بجانب من جوانب المجتمع كعلم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاجتماع السياسي وعلم اجتماع القانون وعلم الاجتماع الحضري والريفي وعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية وعلم اجتماع

العمل والفراغ ... الخ .ويهتم علماء الاجتماع الصرف بهذه المواضيع الدراسية اهتماماً كبيراً إذ يعتبرونها غاية بحد ذاتها. بينما يعتبرها علماء الاجتماع التطبيقي وسيلة لتحقيق غاية معينة. فالنظريات الاجتماعية تستعمل غالباً في حل المشكلات الإنسانية التي يعاني منها المجتمع وحل هذه المشكلات لا بد ان يكفل توازنه واستقراره وفاعليته ونموه المستمر .

أما علم الاجتماع التطبيقي فإن أهميته تبدو أكثر وضوحاً من علم الاجتماع النظري وذلك لاهتمامه ببناء الإنسان وتطوير المجتمع وزيادة درجة رفاهيته وازدهاره. فالعالم التطبيقي هو ذلك الشخص الذي يختار المفاهيم والأحكام والنظريات الاجتماعية ويستعملها في حل المشكلات الحضارية والإنسانية التي يعاني منها المجتمع. بيد أنه لا يستطيع بمفرده حل مشكلات المجتمع دون تعاون مع الموظف الإداري والسياسي. فالسياسي هو الذي يخطط ويرسم السياسة الاجتماعية التي ترمي إلى تنمية المجتمع ورفاهيته، وهو الذي يختار السبل لتحقيق ذلك. إلا أنه خلال عملية رسمية للسياسة وشروعه بتنفيذ مراحلها يحتاج إلى معلومات وحقائق دقيقة وصادقة عن المجتمع لكي يعتمد عليها في تنميته وتطويره. ومثل هذه المعلومات والحقائق يمكن الحصول عليها من العالم الاجتماعي التطبيقي.

يمكننا في هذا المجال تحديد أهم الأهداف التي يريد علم الاجتماع تحقيقها للإنسان والمجتمع.

- 1- يهدف علم الاجتماع وضع مورفولوجية خاصة بالعلاقات الاجتماعية تأخذ على عاتقها تصنيف العلاقات إلى أنواع مختلفة وإدخالها في كافة منظمات المجتمع والهدف من هذه المورفولوجية تحويل العلاقات الإنسانية من علاقات سلبية وعدائية إلى علاقات إيجابية وتعاونية.
- 2- يحاول علم الاجتماع توضيح أجزاء البناء الاجتماعي وتحليل عناصرها ومركباتها فهناك المؤسسات الدينية والاقتصادية والأسرية والسياسية والتربوية. وهذه المؤسسات مترابطة ومتكاملة وأن أي تغير يضر على إحداها لا بد أن يترك آثاره وانعكاساته على بقية المؤسسات وهنا يحدث ما يسمى بالتحول الاجتماعي.
- 3- يهدف علم الاجتماع إلى دراسة أنماط السلوك الاجتماعي ودوافعه وآثاره على الفرد والجماعة. ودراسة السلوك الاجتماعي هذه تتوخى محاربة السلوك الانفعالي وتعزيز ودعم السلوك العقلاني الذي تعود مردوداته الإيجابية للفاعل الاجتماعي والمجتمع الكبير على حد سواء.

- 4- يحاول علم الاجتماع الحديث معرفة قوانين السكون والديناميكية أو التحول الاجتماعي.
- 5- يتوخى علم الاجتماع تشخيص المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات قاطبة ومعرفة أسبابها الموضوعية والذاتية وآثارها القريبة والبعيدة وطرق مجابهتها والتصدي لانعكاساتها الهدامة.
- 6- دراسة طبيعة وأسباب ونتائج الظواهر الاجتماعية المعقدة دراسة اجتماعية تحليلية ونقدية تتبع من واقع وظروف وملابسات هذه الظواهر كدراسة الحركات الاجتماعية.

سادساً- موضوع علم الاجتماع :

ومن المناقشات التي دارت حول موضوع علم الاجتماع، نستطيع أن نحدد إجابتين أساسيتين بالنسبة لهذا الموضوع، حيث أن بعض علماء الاجتماع، يذهبون إلى أن علم الاجتماع بمثابة الدراسة العلمية لما نسميه بالثقافة في الوقت الحاضر. كما أن البعض الآخر من يؤكدون على دراسة الترابطات الاجتماعية القائمة بين الأفراد، ويعتبرونه الموضوع الأساسي الذي يهتم علم الاجتماع بتدوله، وحول هاتين المجموعتين، ظهرت تعريفات كثيرة ومعقدة في علم الاجتماع.

ومن علماء الاجتماع الذين ناقشوا موضوع هذا العلم، وبالنسبة لوجهة النظر التي تقترح الثقافة كموضوع لعلم الاجتماع، نعرض لرأي كل من عالم الاجتماع الفرنسي اميل دوركايم، Durkheim (1858 – 1917)، وعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر ' Max Weber (1864 – 1920).

أما وجهة النظر التي تؤكد على مدخل الترابط الاجتماعي كموضوع لعلم الاجتماع، فتتناول رأي كل من عالم الاجتماع الألماني "جورج زميل" (1858 – 1918)، وعلم الاجتماع الأمريكي "جورج هربرت ميد" (1863 – 1913).

1- علم الاجتماع ودراسة الثقافة :

يكشف الحوار الدائر في علم الاجتماع، عن قضية هامة تتمثل في : العلاقة القائمة بين (الثقافة، والمجتمع والحياة الاجتماعية) والتي ما تزال محل جدل ونقاش في تراث علم الاجتماع.

وهناك علماء الاجتماع، والانثروبولوجيا، الذين يؤكدون على أهمية إدراج الثقافة ضمن موضوع علم الاجتماع، وقد ظهر ذلك عند عالم الانثروبولوجيا 'يفانز بريشارد'، عندما كان يفرق بين الاتجاهين : الثقافي والاجتماعي، في الدراسات الانثروبولوجيا، واهتدى إلى قضية أساسية مؤداها : أنه لا يمكن أن نفصل بين الثقافة، والجوانب الاجتماعية. نظراً لفاعلية الثقافة، وتأثيرها في بناء

المجتمع. كما أبرز 'أوجيرن' أهمية الثقافة ودورها في عملية التغير الاجتماعي (Ogburn, 22, 1970). وقد اتخذ 'سروكين' هذا الاتجاه، عندما قرر تداخل التأثير بين ما هو ثقافي، وما هو اجتماعي، وما هو شخصي، في مؤلفه (المجتمع والثقافة والشخصية عام 1947) (Sorokin, 50, 1947). وهو نفس الاتجاه الذي أكدته عالم الاجتماع 'تالكوتن بارسونز'، عندما طرح قضية التأثير المتبادل بين الجوانب الثقافية والاجتماعية والشخصية في مؤلفه (نحو النظرية العامة للفعل الاجتماعي عام 1951). حيث ذهب إلى أن الثقافة محددة لأنساق التفاعل الاجتماعي. وقد مهد لهذا الاتجاه، أي الاتجاه الذي يعتبر الثقافة موضوعاً أساسياً لعلم الاجتماع، كـ 'من دوركايم' في فرنسا، و 'ماكس فيبر' في ألمانيا. وتأكيدهم على أهمية إدراكها في إطار علم الاجتماع. واعتبارها موضوعاً أساسياً له.

انصب اهتمام 'دوركايم' في المحل الأول على القواعد التي تولدت عن العلاقات الاجتماعية، على مر الزمن في المجتمعات البشرية فرغم أن هذه العلاقات الاجتماعية كانت أولاً، إلا أنه يؤكد على النسق الأخلاقي، والعملية الاجتماعية، التي صار بواسطتها هذا النسق مفروضاً على العلاقات الاجتماعية.. ومتحكماً فيها. ومن ثم تبرز أهمية تناول علم الاجتماع لهذا البعد من المجتمع، والذي عن طريقه، يمارس المجتمع الضبط الأخلاقي والعاطفي على أعضائه (Durkheim, 1964, 350).

يذهب أيضاً إلى أن علم الاجتماع لا يهتم بدراسة المجتمع في عموميته، ولكنه يهتم بجانب واحد للحياة الاجتماعية يتمثل في نسق الضبط الأخلاقي، والضغوط المتولدة عن ترابط الأفراد ببعضهم، والتي تمارس ضبطاً عليهم. وقد طور 'دوركايم' هذه المقولة المرتبطة بهذه الظاهرة، وحصرها في التغير المرتبط بزيادة الإدراك، والوعي الاجتماعي، بالعوامل التي تمارس ضغطاً اجتماعياً، على أعضاء المجتمع.

وأبرز 'دوركايم' ذلك في كتابه الأول، تقسيم العمل الاجتماعي يبدو وكأنه يعادل بين هذه الضغوط والأخلاق. ومن ثم ذهب إلى أن علم الاجتماع هو علم الأخلاق Ethics. وهذه الضغوط والأخلاق تعد بمثابة عناصر قائمة بالفعل، وسابقة لوجود الأفراد في المجتمع. وهي بذلك تشبه القوالب، التي يلبسها الأفراد ويفرضونها على أنفسهم فرضاً، لما لها من قوة في تسهيل المعاملات فيما بين أعضاء المجتمع. وهذه القوالب والسنن الأخلاقية والاجتماعية، نظام متعارف وسنن محترمة تكون تارة مكتوبة مثل القانون، وتارة غير مكتوبة مثل العادات والعرف والتقاليد والذوق العام ... الخ (عزة، 1959، 25).

وقد وأكد "دوركايم" على القوة الأخلاقية، أو القانون الأخلاقي، أو النسق الأخلاقي، في مؤلفه (قواعد المنهج في علم الاجتماع، وأسماها بالنظم الضاغطة Constraints Institution واعتبر علم الاجتماع علم دراسة النظم ويشير مصطلح النظم عند دوركايم لكل المعتقدات، ولجميع أساليب السلوك المنتظمة بواسطة التصورات الجمعية collective representation، وجميع أساليب الاتصال، والمشاعر العامة، والرأي العام (Durkheim, 1951, 118)، وذهب إلى أن علم الاجتماع ما هو إلا الدراسة العلمية لكيفية أداء الثقافة لوظيفتها، وتحديد سلوك الإنسان.

ويتضح من كتابات "أميل دوركايم" أن ما يسميه بالاجتماعي يتكون من أنساق الأفكار المشتركة. وهذه الأفكار المشتركة تختلف عن الأفكار التي توجد في عقل الفرد. وهو هنا يؤكد بجلاء على أن التصورات الجمعية ما هي إلا هذه الأفكار المشتركة. وفي ظاهرة طبيعية إلا أنها تختلف عن الظواهر الطبيعية الأخرى، بتعقيدها الشديد. كما أنها تعيش وتوجد كقوة نشطة. شأنها في ذلك شأن الظواهر الطبيعية الكونية من حيث تأثيرها على الفرد ومن ثم تصبح التطورات الجمعية حقيقة مادية تقبل الخضوع للتكنيكات الأمبريقية لعلم الاجتماع. وبهذا يكون دوركايم "اعتبر الثقافة موضوعاً أساسياً لعلم الاجتماع.

وقد اتخذ "ماكس فيبر" من هذا الموضوع، موقفاً مماثلاً لموقف دوركايم من حيث اعتبار الثقافة موضوعاً أساسياً لعلم الاجتماع. ومن ثم يعكس حوار حول الموضوع تأكيداً واضحاً على أن الثقافة ليست مثالية فحسب، بل أنها حقيقية وعينية أيضاً وتخضع للدراسات العلمية لعلم الاجتماع. وبهذا ذهب إلى أنه : إذا أراد المرء أن يعرف النظم العنمية التي تعالج حوادث الحياة الاجتماعية، في علاقتها بالمدنول الثقافي، بالعلوم الثقافية يكون العلم الاجتماعي متمنياً لتلك الفئة (Weber, 1949, 76.

ومع ذلك فإن كل من "دوركايم" و"ماكس فيبر" يختلفان إلى حد ما في مدخلهما لمفهوم الثقافة حيث يؤكد دوركايم على الثقافة كنسق الضغوط والالتزامات المفروضة على سلوك الفرد، في حين أن ماكس فيبر يعتبر الثقافة كنسق المعاني، التي يحملها الفرد معه في الموقف، والتي تعطي للموقف مدلولاً خاصاً، ولسلوك الفرد معنى معيناً ومن ثم ذهب "ماكس فيبر" إلى أن علم الاجتماع يتم بأنماط المعان الثقافية، والتي ترتبط بصورة مباشرة، وغير مباشرة بنشاط الإنسان، ومن ثم يهتم بدراسة بناءات الأفكار، والمعاني التي ترتبط بنشاط الإنسان الاجتماعي، والاقتصادي، مثل الأخلاق المرتبطة بالأسواق المالية Stouk Market والبناءات المعنوية في النظم الأخرى، والتي يكون لها تأثيرها على النشاط الاقتصادي للإنسان.

ومن ثم أظهر اهتمامه بدراسة الأخلاق البروتستانتية، وتأثيرها على أخلاقيات العمل، وسلوك الرأسمالية الغربية، والبناءات المعنوية المرتبطة بالنظم الأخرى، التي تنبثق عن النشاط الاقتصادي. مثل تزايد البيروقراطية في التنظيمات الغربية.

والواقع أن "دوركايم" كان مهتماً بالعلاقات القائمة بين التغيرات الثقافية الخاصة. إلا أنه يسعى لإيجاد العلاقة القائمة بين المجتمعات البشرية من حيث الطابع الثقافي العام.

أما ماكس فيبر كان يتحاشى دراسة العمليات الاجتماعية ذات الطابع العام ويتمسك فقط بنمط العلاقات الثقافية الخاصة.

وبذلك نجد أنه رغم اتفاق كل من "دوركايم" و"ماكس فيبر" بالثقافة كموضوع لعلم الاجتماع. إلا أنهم يختلفان في تحديد الصورة العامة للثقافة، من حيث الزمان، والمكان.

2- علم الاجتماع ودراسة الترابط ASSOCIATION:

اهتم كل من "جورج زمل" و "جورج ميد" بدراسة الترابط البشري. إلا أن "زمل" أهتم بأنماط التفاعل الاجتماعي داخل الترابط، وأوضح دور الوعي الفردي في هذا التفاعل. في حين أن "ميد" أهتم بالسلوك الاجتماعي بين الأفراد، واهتم بطبيعة الإدراك الفردي. ومن ثم نجد أن العنصر الموسيولوجي كان واضحاً في تعريفه للرابطة. ولذا يرى أن علم الاجتماع يدرس العلاقة بين الفرد وبيئته الاجتماعية.

أما "جورج زمل" يفضل استعمال لفظ ترابط Association بدلاً من استعمال كلمة مجتمع society، ويوجد النقد للعلماء الذين يستخدمون كلمة مجتمع. وذلك لأنه يعرف المجتمع : (بأنه عملية معقدة، وليست شيئاً مادياً. فالمجتمع في نظره مجموعة من العلاقات أو الحوادث التي يخلفها الأفراد، ويستغرقون فيها، ولائي تعبر عن تفاعل تجاربهم، وخبرتهم. في حين أن الترابط في نظره يعتبر أدق، إذا ما استخدم التعبير عن طبيعة الحياة الاجتماعية (Barens, 1946, 255). وقد كان لهذا الفهم لطبيعة المجتمع، والترابط، تأثيره على فهمه لموضوع علم الاجتماع. إذ أنه يرفض وجهة النظر التي ترى أن علم الاجتماع يدرس كل الحقائق الاجتماعية، أو كل ما هو إنساني، لأن هذه العمومية في نظره تسيء لعلم الاجتماع، وتعطي الفرصة لمعارضيه لتوجيه النقد إليه. معنى هذا أن علم الاجتماع يقحم نفسه في كل الموضوعات الإنسانية، التي تتصل بشؤون الحياة الاجتماعية. وذلك في حد ذاته يفقد علم الاجتماع كثيراً من مقاومته كعلم. ويحيله لمجرد طريقة أو

منهج للبحث يستخدم في جميع الدراسات الإنسانية، ويسلبه القدرة على بلورة نظامه الخاص كعلم مستقل في حد ذاته، وله موضوعه المحدد الذي يتناوله.

ويرى أيضاً أن العلوم الجديدة يجب أن تقوم على التجريد، أي تجريد حقائق موضوعاتها بما تنطوي عليه من مادة، وتجريد مضمونها، ومحتواها بغية الوصول إلى مبادئ العلم الجوهرية المجردة. وقد حاول "جورج زمل" تطبيق وجهة نظره تلك على علم الاجتماع، فاعتبره علم نظري مجرد، ينحصر موضوعه في دراسات العلاقات الاجتماعية، في شكلها الخاص. بمعنى دراسة أشكال التفاعلات الاجتماعية المتبادلة، التي تحدث في جميع ميادين الحياة الاجتماعية. وبذلك لا يتناول علم الاجتماع الحقائق الاجتماعية المادية، وذلك لأن هذه الجوانب من اختصاص العلوم الاجتماعية الخاصة، التي تتناول مجالات النشاط الاجتماعي المختلفة. ومن ثم يحصر "زمل" وظيفته في مجرد التجريد بغية الوصول إلى أشكال العلاقات الاجتماعية.

فالجانب الاجتماعي برأي زمل هو الذي يتناوله علم الاجتماع، يتجسد في عمليات التفاعل الاجتماعي، المتبادل بين أعضاء هذا الترابط، والذي يتضمن التوجيه، والإدراك المتبادل بين الأشخاص مثال ذلك وجود شخصين غريبين عن بعضهما بصورة جبرية في مكتب واحد سوف نجدهما لفترة من الوقت منفصلين عن بعضهما ولن تكون بينهما أية علاقة، أو تفاعل. ولكنهما بعد هذه الفترة يدركان بعضهما. ومن ثم يبدأ رد فعل كل منهما للآخر. وفي تلك اللحظة يتوكل ما هو اجتماعي. أي يظهر الجانب الاجتماعي متجسداً في هذا التفاعل، أو الترابط الذي يأخذ مكانه بينهما. ومن ثم أكد "زمل" على نسق العلاقات الاجتماعية، التي تتولد بين الأفراد، واهتم باستخدام مفهوم الترابط بدلاً من استخدام مفهوم المجتمع لأننا هنا نكون بصدد الحديث عن الترابط وليس عن المجتمع ولأن المجتمع مجرد الاسم الذي نطلقه على الأفراد، الذين يرتبطون ببعضهم، بواسطة التفاعل، وبسبب هذا التفاعل فإنهم يصيرون وحدة Unit.

والشيء الهام هنا أن ندرك ما يراه "زمل" بالنسبة للتفاعل الاجتماعي. إذ أنه يراه متوحداً دائماً مع العنصر الذاتي. والتفاعل الاجتماعي في نظره ليس مجرد سلوك، بل إنه سلوك يتسم بالإدراك للرابطة الجمعية مع الآخرين. والحقيقة أن الشخص يكون مدركاً للآخرين وداعياً على الأقل بالرابطة الوثيقة بينه وبينهم. ومقدراً لخبرة ارتباطه مع الآخرين. وهذه النقطة في نظر "زمل" أساسية لتعريف الارتباط.

والروابط الاجتماعية برأيه توجد عندما لا يكون الشخص مختلفاً عن الآخر . فعندما يشعر الشخص أنه أداة للآخرين، فإنه لا يعمل. ولذلك تعد خبرة المعاشرة، والترابط، مكفاءة في حد ذاتها.

وكجزء من الكفاءات العينية التي يحصل عليها الشخص، والتي تتمثل في إنجاز النشاط التعاوني. وبذلك تشبع خبرة الرابطة الاجتماعية في الإنسان الحاجة الملحة لدى معظمنا من هذه الناحية. ومن أجل ذلك ولهذا السبب، تظهر صورة التفاعل الاجتماعي بين الكائنات البشرية، ومن ثم أجل إشباع الحاجات الملحة لدينا تخلق.

وعلى نحو ما ذهب جورج فيه نجد أن علم الاجتماع يدرس العلاقات القائمة بين الإنسان وبيئته الاجتماعية. والبيئة الاجتماعية في نظره هي العلاقات التي تظهر عندما يتجمع الأفراد في نشاط معين، والفرد في نظره يتسم بالذكاء وذلك يعني أنه قادر على ربط نشاطه وتحقيق التكيف مع بيئته الاجتماعية. وهذان النمطان من العلاقة على كل المستويين، يتسمان بمستوى معين من الإلزام، والقصر، والاعتماد المتبادل. والواقع أن "جورد ميد" في تحديده لموضوع علم الاجتماع ينطلق من فهمه لهذه العلاقة، فما هي طبيعة هذه العلاقة؟ وللإجابة على هذا السؤال من واقع فهم "جورد ميد"، فإننا نستمر في تناولنا لقضية التفاعل. ولكن في ضوء نمطي العلاقة، وإذا ما أخذنا في الاعتبار : أولاً العلاقة بين الفرد وبيئته الاجتماعية؟ فإننا نجد أن لها عنصرين أساسيين، الأول منها يظهر في سلوك الفرد الزائد في مواجهة تلك البيئة. ويتمثل العنصر الثاني في خبرته الذاتية Subjective Experience بهذه العلاقة (بنشاطه الخفي). وهنا لفهم عملية التفاعل المرتبطة بنمط العلاقة هذه، وإذا ما نظرنا لنمط ترابطات الجماعة الواسع نلمس ببساطة السلوك الزائد. والتفاعل القائم بين العديد من الأفراد في البيئة الاجتماعية. غير أن هذا التفاعل مرتبط بدوره بالاتصال، ويتناول الرموز ذات المعاني الكاملة، بواسطة الأفراد، ولذلك يؤكد أن التفاعل في الجماعات البشرية رمزي في أساسه. ومن ثم فإن من واجب عالم الاجتماع دراسة شبكات العلم الرمزية، والطريقة التي تربط بها كل من الجماعة والفرد بهذا الاتصال. وهنا يشير "ميد" إلى أن المطالب المصحوب بهذه الدراسة، هو دراسة النشاط الخفي للفرد لمعرفة مدى استجابته لهذا الاتصال.

وبذلك نجد أن كلاً من "جورد زمن" و"جورد ميد" يلتقيان في اعتبار الترابط موضوعاً أساسياً لعلم الاجتماع، إلا أن زمن يركز على التفاعل الاجتماعي داخل هذا الترابط، في حين أن "جورد ميد" يركز على السلوك الحادث بين الأفراد، ويهتم بالعملية الذاتية للتفاعل الاجتماعي.

وبوجه خاص على الاعتماد القائم بين بناء المعنى لدى الفاعل، وموقفه الاجتماعي. ولذلك يؤثران على بعضهما.



الفصل الثاني

المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع

تقديم:

يعيد الناس في كل مكان إلى تطوير أنشطة متخصصة لمواجهة التحدي الذي تفرضه عليهم مشكلات تطوير وتدعيم وتنظيم حياتهم المشتركة، ويعد تنظيم العمل أول مبادئ الحياة الاجتماعية وهو عبارة عن تنظيم محكم للأفعال المتباينة التي تستهدف مواجهة مقتضيات الحياة اليومية في ظل الظروف الاجتماعية المختلفة ويضطرنا تباين الأنشطة الإنسانية وتخصيصها إلى تطوير مجموعة من المصطلحات التي تتميز بقدر ملائم من التباين، وقدر كاف من التخصص يناسب الظواهر التي تتصدى لدراستها. وكثيراً ما يوجه النقد إلى علماء الاجتماع لاستخدامهم لغة متخصصة، وشغفهم الواضح بابتكار كلمات جديدة، في الوقت الذي يضيفون فيه على المصطلحات القديمة المألوفة معاني جديدة كثيراً ما تكون غريبة.

ولقد استطاع علم الاجتماع أن يطور قائمة من المصطلحات التي تشير إلى الأشياء التي يدرسها، ولهذه المصطلحات وظيفتين: الأولى هي تسمية الظواهر وتحديدتها باسم تعرف به، والوظيفة الثانية وصفها في موضوع يمكن في إطاره تحليلها وفهمها، بحيث أصبحت الكتابات السوسيولوجية تستخدم لغة خاصة سهل على الناس أن يتعرفوا عليها وعلى انتمائها لهذا العلم.

ولذلك أصبح بوسع أي قارئ مدقق أن يفهم كم كبير من الكثرات السوسيولوجية بسهولة إذا ما تمكن من عدد قليل من المصطلحات الأساسية ومن الأفكار التي تعبر عنها تلك المصطلحات. وسوف نعرض أهم المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع.

1- النسق الاجتماعي Social System :

لقد ظهرت فكرة النسق system أول ما ظهرت في معناها العلمي في كتابات مونتسكيو Montesquieu وبخاصة في كتابة روح القوانين، حيث أرسى في هذا الكتاب قواعد أو أسس نظرية النسق الاجتماعي الكلي بناء على ارتباط أجزاء المجتمع ارتباطاً وظيفياً (قباري ، 2000 ، 358).

يعتبر النسق أهم المفاهيم التي تقوم عليها دراسة علم الاجتماع ويتكون النسق من فردين أكثر من الناس متواجدين في بيئة تجمعهم ويشتركون في واحد أو أكثر من الأنشطة المشتركة أي الجمعية.

فالنسق الاجتماعي عبارة عن مجموعة من الأشخاص والأنشطة تتميز العلاقات المتبادلة بينهم بقدر من الثبات والاستمرارية (الجوهري، 2007، 27)، أما من وجهة نظر تالكوت بارسونز T.Parsons يتكون النسق الاجتماعي من مجموعة كبيرة من الفاعلين الذين تقوم بينهم علاقات تفاعل اجتماعي في موقف معين ويتجهون نحو تحقيق الاشباع الأمثل لحاجاتهم، كما تتحدد علاقاتهم الاجتماعية عن طريق بناء ثقافي مميز ومجموعة من الرموز المشتركة (روشيه، 1981، 107).

ويستخدم مصطلح النسق الاجتماعي، شأنه شأن كثير من مصطلحات علم الاجتماع الأخرى، لوصف مستويات من التركيب والتعقيد متباينة تمام التباين، ولذلك ليس من المستغرب أن نتكلم مثلاً عن النسق الاجتماعي لوحدة اجتماعية صغيرة، كالقرية، أو عصابات الطرق، أو لوحدة اجتماعية كبيرة كالأمة مثلاً، وأن هذا المفهوم يمثل في المرحلة الراهنة من تطور علم الاجتماع أداة لا نستطيع أن نعمل بدونها (إنكلز، 1983، 133-134).

حيث يعد هذا المفهوم أشمل الكيانات التي يهتم علم الاجتماع بدراستها فهو يضم المجتمعات، والتنظيمات، والجماعات، والنظم، وأن كل نسق اجتماعي يخلق لنفسه حدوداً تجعله متميزاً عن الانساق الأخرى، كما يخلق داخله حالة من التوازن بين الأنشطة التي تمارس داخله، بحيث يبقى قادراً على العمل وعلى أداء وظائفه (الجوهري، 2007، 27).

ويشير مفهوم المجتمع الشامل إلى نسق اجتماعي كلي، والمجتمع كنسق شمولي يتشكل من مجموعة من الانساق الفرعية المتداخلة (أفراد، أدوار، جماعات، مؤسسات، تنظيمات... الخ)، وهي في تفاعل مستمر، بحيث تعتبر المؤسسة نسقاً فرعياً وتعتبر العائلة نسقاً فرعياً، فإن كل نسق يكون متضمناً في نسق عام مرجعي مع تمتعه باستقلالية نسبية (مثلاً النسق الإداري للأمة).

وقد حدد بارسونز شروط وظيفية أولية لكل نسق اجتماعي، حيث أكد أن هناك وظائف أساسية ضرورية لوجود النسق، بمعنى إذا كان أي نسق اجتماعي أن يستمر عليه أن يعمل على تحقيق أربعة شروط أساسية والمتمثلة في التكيف Adaptation، تحقيق الأهداف Coal Attainment، الاندماج أو التكامل Integration، الكمون Latency، (جنبي وآخرون، 2001،

(91). ويمكن النظر للمؤسسات الاجتماعية على أنها ليست سوى استجابات متخصصة لهذه الوظائف أو المتطلبات، ويمكن النظر للمؤسسات على أنها تتشكل في 'نظم فرعية' للنظام أو النسق الاجتماعي الكلي، وكل نظام فرعي كالنظام الاقتصادي أو السياسي، أو الثقافي أو الديني... الخ، يهتم أساساً بوظيفة محددة ومن ثم الاسهام في النظام الاجتماعي ككل من خلال التبادلات (الطاقة والمعلومات بينهم)، ولا يوجد التوازن إلا عندما يكون هذا التوازن في التبادلات بين النظم الفرعية العديدة (سكوت، 2009، 387-388).

وفي ضوء تلك الوظائف، يتبين أن الانساق الاجتماعية لا تعتبر مجموعة جامدة بل تتسم بسلسلة من الأنشطة التي تأخذ شكل عمليات مستمرة، وتجري على عملية ضمن إطار زمني بحيث لا توجد عملية مستقلة عن الواقع النسقي الذي تشكل ضمنه الجانب الديناميكي، ويمكن التمييز بين صنفين من العمليات النسقية هي: العمليات الداخلية الخاصة بكل نسق فرعي، والعمليات البينية التي تتعلق بالمبادلات الخاصة بين الانساق الفرعية.

وبذلك بإمكاننا التوصل في ضوء رؤية بارسونز إلى تحديد أنماط أساسية من العمليات التي تعمل ضمن الانساق الاجتماعية وفيما بينها، ويعتبر كل واحد من الانساق الفرعية داخل المجتمع بمثابة فضاء لقيام نمط خاص من العمليات مثل (هارفان، 2010، 93):

- النسق الفرعي الاقتصادي: ويتميز بالتحسين التكيفي وتحقيق الفعالية المثلى في المجتمعات الاقتصادية (مجال الانتاج مثلاً).

- النسق الفرعي السياسي: ويتميز بتباين الأدوار حسب الأهداف المتنوعة للمجموعة المحلية.

- النسق الفرعي الاجتماعي: ويتميز بإدماج المعايير ضمن المجموعة المحلية، وتهدف هذه المعايير إلى تحقيق التماسك وضبط سلوك المجموعات.

- النسق الفرعي الثقافي: ويتميز بتعميم القيم التي لا تكفي بالحفاظ على ذاتها فحسب، بل تهدف للانتشار والتعميم على مجموعة الأنشطة المجتمعية.

بالإضافة إلى ما سبق، تحدث عمليات تبادل متنوعة بين هذه الانساق الفرعية للمجتمع، لأن الانساق الاجتماعية تعتبر انساق مفتوحة مداامت تقوم بمبادلات منظمة مع محيطها المتكون من انساق اجتماعية أخرى وانساق حيوية ومادية، وتحافظ الانساق المفتوحة على حدودها مع المحيط، كما تعمل ما بوسعها من أجل تحقيق حالة الاستقرار الداخلي، وهي معرضة باستمرار لتأثيرات التيارات القادمة من المحيط. وقد حدد الباحثون شكلين كبيرين من أشكال المحيط بالنسبة للانساق

الاجتماعية، يتمثل المحيط الأول: في الثقافة التي توفر الرموز الضابطة والمنظمة، والمحيط الثاني: هو الوسط الحيوي - المادي الذي يوفر الموارد التكيفية (المرجع السابق، 89).

وأخيراً فالنسق الاجتماعي يعبر عن موقف شمولي في مواجهة الظواهر الاجتماعية، ولا يمكن فهم أي (عنصر، سلوك، عملية، فعل) إلا بصفته عنصراً أو جزءاً من نسق أوسع، والمثال التالي يوضح كل ما سبق: إذا تصورنا الجامعة بمثابة نسق اجتماعي يتكون فرضاً من ثلاثة انساق فرعية هي: الإدارة، وهيئة التدريس، والطلبة، فإنه لابد من وجود عامل تنسيق لكل نسق فرعي على الأقل، فالعامل المنسق للإدارة (درجة التمرکز)، ولهيئة التدريس (درجة الكفاءة)، وللطلبة (درجة الدافعية)، وفي ضوء التحليل الوظيفي التي تسمح ببلوغ حالة التوازن لكل فرع فهي بالنسبة للإدارة (الفعالية)، ولهيئة التدريس (جو المنافسة)، وللطلبة (سرعة التعلم)، أما حالة التوازن العام للنسق (الجامعة) فيتحقق من خلال عملية تفاعل بين الانساق الفرعية الثلاث (الإدارة، هيئة التدريس، الطلبة) ولكن تجدر الإشارة أن حالة التوازن للإدارة ثابتة، ولهيئة التدريس صراعية تنافسية، وللطلبة ديناميكية.

2- انوظيفية Fancion:

انطلق استخدام مفهوم الوظيفية في علم الاجتماع من فكرة محورية عند هيربرت سبنسر بصفة خاصة تقوم على المماثلة بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية بمعنى تصور المجتمع ككائن حي يتألف من وحدات تؤلف مجتمعه بناء متماسكاً يتحدد لكل وحدة منها في هذا البناء وظيفة محددة تهدف في النهاية إلى حفظ كيان البناء (السيد وبيومي، 2002، 246).

يقصد راد كلف براون Brown. R بكلمة وظيفية الإشارة إلى معناها البنائي، بالنظر إلى ذلك الترابط الداخلي الذي يربط بين انساق البناء الاجتماعي من جهة، وعملية الحياة الاجتماعية من جهة أخرى (قباري، مرجع سابق، 367). وهذا يعني أن هناك في كل مجتمع يوجد بناء يكون فيه الأفراد وحدات أساسية ويرتبطون بعضهم البعض عن طريق مجموعة محددة من العلاقات الاجتماعية ترتبط فيما بينها في كل متكامل وأن استمرار البناء الاجتماعي يرجع إلى عملية الحياة الاجتماعية ومن ثم فإن الحياة الاجتماعية في أي مجتمع هي مجموع الوظائف التي يقوم بها البناء الاجتماعي. أي إن وظيفة أي عنصر من عناصر النسق الاجتماعي هي ذلك الجزء (الدور) الذي يؤديه للحفاظ على النسق.

لذلك يذهب الوظيفيون إلى أن الطريقة التي يعمل بها المجتمع ويستمر في بقائه يمكن فهمها من خلال وظيفة النسق الاجتماعي، إن جميع أجزاء النسق الاجتماعي أو عناصره هي إما وظيفية Functional أو لا وظيفية Dysfunctional ، ولكن الغالبية العظمى من هذه العناصر هي عناصر وظيفية، بوصفها تلعب أدواراً إيجابية من أجل صيانة النسق والمحافظة على توازنه، أما العناصر اللاوظيفية فهي إما أن تتمثل في أدوار غير نافعة أو غير مقيدة أو أن تتمثل في نتائج سلبية وضارة، فالقلب الانساني على سبيل المثال يؤدي وظيفة إيجابية بالنسبة للجسد ولكافة الأعضاء الأخرى المكونة له، ولكن قصوراً في القلب هو مسألة لا وظيفية، فالقلب المريض لا يسهم فقط في هذه الحالة في بقاء الكائن بل هو قد يهدد وظائف الأعضاء الأخرى وقد يهدد حياة الكائن ذاتها (عودة، د ت، 93-94). وقد طبق ذلك الفهم للوظيفية على المجتمع من قبل علماء الاجتماع وخاصة اصحاب الاتجاه الوظيفي، حيث وجدوا أن كل جزء من أجزاء النسق يرتبط على نحو ما بكل جزء آخر، ولا يمكن أن يتغير شيء في النسق الاجتماعي دون أن يؤدي إلى أحداث سلسلة من التغيرات في بقية أجزاء النسق.

كما يميز الوظيفيون وخاصة ميرتون Marton بين الوظائف الكامنة Latent Function والوظائف الظاهرة Manifest Function، فالممارسات والاستخدامات الاجتماعية قد لا تكون دائماً واضحة الأهداف ومحددة المقاصد، فالوظائف الظاهرة فهي الأنشطة والممارسات التي تلعب أدواراً معروفة وتستهدف أهدافاً واضحة وتخدم أغراضاً اجتماعية جلية، أي هي التي يدركها ويعرفها جيداً الأفراد الفاعلون داخل النمط الاجتماعي أو الثقافي، بينما يشير مفهوم الوظيفة الكامنة إلى الأهداف التي قد تكون لا شعورية أو غير معروفة وغير مقصودة بالنسبة لأولئك الذين يمارسون نشاطاً معيناً، أي هي تلك التي لا يعرفها الفاعلون في ذلك النسق والتي تحتاج إلى الكشف عنها (جلبي وآخرون، 2001، 50)، وإذا أخذنا مثلاً لظاهرة الغش في الامتحانات ، وجدنا أن وظيفتها الظاهرة (لدى الغشاش) هي تحسين درجاته وتقديراته في هذا الامتحان، أما وظيفتها الكامنة فقد تكون رغبة الغشاش في تأكيد تماسك جماعة رفاقة من الطلاب، وذلك لكي لا يتخلف أو يقل عنهم في المستوى.

وفي ضوء ما سبق نجد أن الطريقة التي تجري بمقتضاها الحياة الاجتماعية في التصور الوظيفي تتمثل في أن جميع عناصر الحياة الاجتماعية المختلفة هي في تفاعل مستمر مع بيئتها الخاصة وبطريقة قد تكون ظاهرة مقصودة أو غير مقصودة، وهي تستجيب للمثيرات البيئية لكي تدعم الرفاهية العامة للنسق الاجتماعي ككل، والاشياء التي تبدو انها تؤدي خدمة مهمة أو تحقق

غرضاً نافعاً بالنسبة للنسق الاجتماعي تتجه إلى الإنقراض والاختفاء لكي تحل محلها عناصر أكثر إقادة ووظيفية، على سبيل المثال حينما يهدد اختراع جديد الأساليب المستقرة للعمل فإن النسق أما أن يرفض هذا الاختراع الجديد أو يتوافق معه ويستدمجه في منطقة.

3- التكامل :

يقصد به بشكل عام بأنه ترابط وتماسك أجزاء النسق الاجتماعي لكي يصبح كياناً موحداً متميزاً وتختلف درجات التكامل من نسق إلى نسق آخر، كما يصعب قياس مستوى التكامل الاجتماعي بشكل دقيق، ومن المفترض صعوبة الحياة في النسق الاجتماعي سيء التكامل، وأن النسق عالي التكامل أقدر على مقاومة التحديات الخارجية، حيث أن التحديث والتقدم الصناعي يقللان من درجة التكامل الاجتماعي.

إذا تخلص وظيفة التكامل بترابط الواحدات أو الأجزاء المكونة للنسق الاجتماعي، بمعنى أن الاعتماد المتبادل بين الأفراد والجماعات والأدوار، ينبغي أن يؤدي للتماسك الاجتماعي، وهذا التماسك من المقومات أو الأبعاد الداخلية للنسق، ويقتضي التكامل زوال المفارقات، وتعدد صور الولاء، لتحل مكانها علاقات التوحد والانسجام، أو التناغم والتلاحم على المستويين الثقافي والاجتماعي، وفي داخل الواحدات نفسها سواء كانت هذه الواحدات انظم أو الجماعات، والتكامل يجب أن يمتد إلى كل الأبعاد والوظائف التي من شأنها تحقيق التدعيم الذاتي، وليس على جانب معين يكون التركيز، فاعتماد الأجزاء بعضها على البعض الآخر ينبغي أن يقرن دائماً بتحولات الظروف وخاصة في فترات الأزمات الحادة التي تهدد النسق كله (مرسى، مرجع سابق، 156-157).

والتكامل درجات ولكن النسق الاجتماعي ينبغي أن يتمتع بدرجة معينة من التكامل، وإلا لم يعد لنا الحق في أن نطلق عليه اسم "النسق" ولكن فعلاص هناك فروق واختلافات في درجة التكامل بين نسق وأكثر، فبعض الأسر أكثر تماسكاً من البعض الآخر، وبعض الثقافات تتصدى لمقاومة التغير بقوة، وعلى حين نجد ثقافات أخرى تفتح صدرها لأي مؤشرات تقد عليها، ولكن لغاية الآن لم يتم اختراع وسيلة مطلقة لقياس التكامل فهذه صعوبة رئيسية تواجه من يحاول قياس درجة تكامل نسق اجتماعي معين.

وهناك ثلاثة فروض كبرى ترتبط بفكرة التكامل والتي مثلت الشغل الشاغل لبحوث العالم الفرنسي أميل دوركايم طوال حياته وهذه الفرض هي (الجور، 2007، 29):

- أن الحياة في نسق اجتماعي سيء التكامل أصعب من الحياة في نسق اجتماعي جيد التكامل.
- أن النسق الاجتماعي ذي المستوى المرتفع من التكامل أقدر على مقاومة التحدي الخارجي من النسق السيء التكامل.

- أن التحديث والتقدم الصناعي يؤدي عادة إلى تقليل درجة التكامل الاجتماعي.

كما أن انقسام النسق إلى وحدات، هو انقسام نسبي، ويعتمد على تباين الأجزاء، هذا التباين وثيق الصلة بالأداء الوظيفي الناجح، أو فاعلية الأنجاز.

وليست هناك محاولات لأحصاء هذه الوحدات، ويمكن أن تكون الانساق الصغرى، الاقتصادية والسياسية والدينية والتربوية... الخ، كما يتحقق التكامل أيضاً في التآلف والانسجام بين الملزمات الوظيفية الأربعة التي سبق ذكرها سابقاً، والتي يعتبرها بارسونز أنساقاً فرعية، ومن جانب آخر ينطوي التكامل على التداخل والاعتماد المتبادل بين الانساق الكبرى، كالنسق الثقافي والاجتماعي ونسق الشخصية، طالما أن التصور العام لنظرية النسق الاجتماعي يستوعب كل من الثقافة والشخصية (Johnson, 1968, p53-54).

ويعتقد بارسونز أن وظيفة التكامل أكثر اتصالاً بالبناء السياسي للنسق، ذلك أن الأحزاب أو الجماعات السياسية تؤثر دائماً وحدة الأهداف القومية بالجانب الأكبر من اهتمامها، وتتجلى تلك الوحيدة فيما تمارسه الأحزاب في طرح أساليبها في العمل، ومدى ارتباطها بتطلعات الجماهير، مهما اختلفت النظم السياسية (مرسي، مرجع سابق، 157).

4- التنظيم:

أن الميل الطبيعي للإنسان إلى أن يجتمع مع بني جنسه قد أوجب ضرورة وضع عدد من القواعد والإجراءات اللازمة لتنظيم عملية المعيشة المشتركة ولذلك طور الإنسان ما يعرف بالنظم والجماعات... الخ، وغير ذلك مما يطلق عليه في علم الاجتماع "التنظيم الاجتماعي". وعلى ذلك فإن كل ما ينطوي عليه المجتمع من منظمات أو نظم أو انساق تمثل أنماطاً مختلفة للتنظيم الاجتماعي فالأسرة والنقابة وجماعات العمال وأعضاء النادي وهيئة الأمم المتحدة عبارة عن تنظيمات اجتماعية.

حيث تتمايز هذه التنظيمات في الحجم اتساعاً وضيقاً ولهذا كلما زاد عدد السكان وازدادت الثقافة تراكماً اتسع التنظيم وتعددت وظائفه وكذلك من التنظيمات الاجتماعية ما يقتصر على وظيفة واحدة ومنها ما تتعدد وظائفه، وعندما يتعرض المجتمع للتغير فإن التنظيمات بمختلف أشكالها

تتعرض لدرجة من التغير مما يؤدي إلى تغير وظائفها التقليدية أما تفقدتها أو تتحول أو تنقلص، فمثلاً التغير الذي طرأ على الأسرة جعل بعض وظائفها تنتقل لتنظيمات أخرى غيرها (السيد وآخرون، 2002، 254)

ويعرف بارنز Barns التنظيم الاجتماعي بأنه الجهود التي يبذلها الإنسان لتحقيق أهداف معينة تشبع له حاجات ضرورية كما أنه في نظره عبارة عن الجماعات والبنات الاجتماعية التي تنشأ نتيجة لهذه الجهود. وعلى ذلك فالتنظيم من وجهة نظر بارنز له معنيان الأول وظيفي والثاني بذئي ويقصد بمعناه الوظيفي الجهود الجماعية الإنسانية لتحقيق أهداف مطلوبة كترية الأطفال وتوزيع السلع والخدمات مثلاً، ويقصد بمعناه البنائي ما ينشأ عن هذه الجهود الوظيفية من جماعات لتنفيذ هذه الأنواع من النشاط كالأسرة لترية الأطفال والجماعات الاقتصادية لتوزيع السلع والخدمات (عبد الحميد لطفي، 1981، 57). ويعرف مارشال جونز التنظيم الاجتماعي بأنه النسق الذي ترتبط بواسطته اجزاء المجتمع بعضها ببعض من ناحية، وبالمجتمع ككل من ناحية أخرى بطريقة مقصودة (إبراهيم الخطيب وآخرون، د ت، 29).

إذاً فالتنظيم هو عبارة عن نسق اجتماعي مستمر نسبياً كالبرلمان والحزب، ويكون التنظيم هوية جماعية واضحة وقائمة بالفعل ومحددة تحديداً واضحاً لدى الأعضاء وبرنامج للنشاط والترتيب والموجه نحو تحقيق أهداف واضحة الهوية الجماعية للتنظيم اسم يعرفه أعضاؤه ويميزهم عن من هم خارجة، وقد يكون للتنظيم برنامج معلن وخطة زمنية لترتيب نشاطاته ويتميز التنظيم عادة بتسلسل هرمي يرتب عبره الأعضاء حسب أدوارهم، وله كذلك إجراءات محددة لضم أعضاء جدد إليه.

وتتضح الهوية الجماعية المتميزة للتنظيم من خلال الاسم الذي يطلق عليه، وهو اسم يعرفه كافة أعضاء التنظيم. كما يعرفه عدد كبير من الناس من خارج هذا التنظيم، والغالب أن يوحي اسم التنظيم بقدر كبير من المعلومات عن أهداف التنظيم، ومكانه، وانتمائه، كما يتيح ممارسة سلوك جماعي معين دون أي لبس ومن شأن قائمة الاعضاء أن تساعد التنظيم على التعرف على أعضائه، كما تمكنه من تقسيم الناس - في لحظة معينة - إلى أعضاء وغير أعضاء، وقد يكون برنامج نشاط التنظيم شاملاً أو محدداً، ولكنه ينص دائماً على بعض الأنشطة المحددة الموجهة نحو تحديد أهداف بعينها، كما يتضمن دائماً نوعاً من الخطة الزمنية لترتيب وتنظيم هذه الأنشطة مقدماً، وتضمن إجراءات تجديد الأعضاء ضم أعضاء جدد إلى التنظيم ونقل الأعضاء القدامى من موقع إلى آخر داخل التنظيم (الجوهر، 2007، 31).

والتنظيم هو علاقة اجتماعية محدودة أو مغلقة عن الخارج بغرض الضبط، يكون الالتزام بنظامها مضموناً بفضل سلوك أشخاص معينين، ممن يكون سلوكهم قائماً على تطبيق ذلك النظام، وهم المدير ومن الممكن أيضاً هيئة الإدارة، التي يكون لها في المعتاد سلطة التمثيل لإذا لزم الأمر، يمكن أن يكون تولي الإدارة أو المشاركة في أعمال هيئة الإدارة أما مخصصاً أو ممنوحاً لبعض الأشخاص المحددين أو المختارين تبعاً لصفات معينة أو بأشكال معينة بصورة دائمة أو مؤقتة أو في حالات محددة وذلك عن طريق لوائح التنظيم السارية، فإن الأفعال الخاصة بالتنظيم هي (فيبر ، 2011 ، 85-86):

- الفعل الشرعي الذي تقوم به هيئة الإدارة نفسها والذي يكون متعلقاً بتطبيق النظام بمقتضى سلطة الحكومة أو سلطة التمثيل.

- الفعل الذي يقوم به المشاركون في التنظيم بناء على تعليمات من هيئة الإدارة.

لذلك تتميز التنظيمات ببعض السمات المحددة بغض النظر عن الزمان والمكان الذي تظهر فيه، ومن تلك السمات وجود خريطة التنظيم التي تحدد مسميات ووظائف المناصب والمواقع الرئيسية داخل التنظيم، وترسم لشاغلي تلك المواقع متى وكيف يتفاعلون مع بعضهم البعض وأيضاً وجود تسلسل هرمي معين يترتب الاعضاء في درجات فوق بعضها بدءاً من أعلى المناصب ووصولاً إلى أدناها. محدداً لكل منصب منها واجباته وجزاءاته ومنها أيضاً المعايير (هي القواعد الرسمية أو غير الرسمية) التي تحكم سلوك الأعضاء تجاه بعضهم البعض وتجاه الأفراد من خارج التنظيم. ومن سمات التنظيم وجود نظام للمكافآت والعقوبات لحمل الأعضاء على الأمتثال لقواعد التنظيم وإجراءات محددة لتجديد أعضاء جدد، وترقية الأعضاء الموجودين، أو تخفيض درجتهم، وأيضاً لكل تنظيم رصيد من الموارد المادية التي تحتاج إليها لتنفيذ برنامج التنظيم (الجوهري ، 2007 ، 32). كما يمكن أن تكون المنظمة أو التنظيم (فيبر ، 2011 ، 87-88):

1- مستقلة أو غير مستقلة: الاستقلالية تعني أن لوائح التنظيم لا يتم وصفها عن طريق أطراف خارجين عنه كما هو الحال عند عدم الاستقلالية، وإنما أن يقوم أعضاء التنظيم بوصفها بغض النظر عن كيفية ذلك.

2- ذاتية الاختيار للقيادة أو غير ذاتية الاختيار للقيادة: وتعني ذاتية الاختيار للقيادة أنه يتم اختيار المدير الهيئة المسؤولة عن التنظيم وفقاً للوائح ذلك التنظيم نفسها، وليس كما في حالة عدم ذاتية اختيار القيادة أن يقوم آخرون من خارج التنظيم باختيارهم.

ومن الغريب يمكن لتنظيم غير ذاتي اختيار القيادة أن يكون مستقلاً، وأن يكون تنظيمياً غير مستقل ولكنه يختار القيادة اختياراً ذاتياً، كما يمكن أن يكون التنظيم ذاتي الاختيار لقيادته أحياناً وغير ذاتي الاختيار لقيادته أحياناً أخرى.

والجدير بالذكر من الناحية السوسيولوجية أن نحذر من الناحية العملية أنه لا يمكن اعتبار كل اجتماعية أو مجتمعية أو كل الجماعات الدائمة "تنظيماً" فعلى سبيل المثال لا نعتبر العلاقة الجنسية أو جماعة عشيرة دون زعيم تنظيمياً، وأيضاً السلالات (الأجناس)، والجماعات العرقية، والطبقات الاجتماعية، وجماعات الجوار ليست تنظيمات بالمعنى الذي حددناه سابقاً للتنظيم.

5- الجماعة Community:

إن لمفهوم الجماعة تاريخاً طويلاً ومثيراً للجدل في علم الاجتماع، فعلى مستوى الاستعمال اليومي يستخدم هذا المفهوم للتعبير عن أفكار التجربة والمصالح المشتركة، ولا تنقل المعاني الرائجة للمفهوم الفكرة التقليدية الخاصة بالمواقع أو الجوار المشترك لمجموعة من الأشخاص فحسب، بل أصبحت تنقل كذلك أفكار التضامن والالتباط بين أناس يتشاركون في الخصائص أو الهويات الاجتماعية نفسها (سكوت، مرجع سابق، 155). فقد جاء الاستخدام الابتدائي لمفهوم الجماعة ضمن علم الاجتماع مرتبطاً بمخاوف الأبناء المؤسسين لهذا العلم، والذين سعوا إلى فهم وشرح التحولات الاجتماعية والاقتصادية للرأسمالية الصناعية في القرن التاسع عشر، وقد ذهب فيرديناند توينس F.Tonies الذي كانت آراؤه صدى للمخاوف الشائعة إلى أن التحديث Moderuisation نجم عنه خسارة الجماعة والتضامن المحلي والضوابط الاجتماعية، وهذه الفكرة الخاصة بخسارة الجماعة أصبحت بدورها فكرة محورية في تطور دراسات مدرسة شيكاغو للتحضر (Utbanism) التي اتسم به عقد العشرينات والثلاثينيات من القرن العشرين، ومع نهاية هذه الفترة بات العديد من علماء الاجتماع أكثر اهتماماً بالمشكلات التحليلية والمنهجية المرتبطة بمفهوم الجماعة (المرجع السابق، 157).

فبداية تبين استحالة التوصل إلى اتفاق حول المعنى الحقيقي للمصطلح، حيث بدا مفهومه مصطبغاً بالدلالات المعيارية التي تعكس الأنماط المفترضة للتكامل الاجتماعي، ولكن انطلاقاً من الحقائق التي تشير إلى أن الجماعة ظاهرة عامة توجد في كل مكان بالعالم، وأنها تمثل جزءاً أساسياً من مكونات أي نسق اجتماعي، وأنها تدل على أي تجمع بين الأشخاص يرتبطون ببعضهم البعض ضمن علاقات اجتماعية، فعلى هذا الأساس يمكن تعريف الجماعة. علماً لا يوجد تعريف محدد

للجماعة الاجتماعية فقد اختلف العلماء في تعريفهم للجماعة ويرجع سبب ذلك إلى وجود عدة أنماط من الجماعات تختلف في أشكالها ووظائفها.

فقد عرفت بأنها نسق لعلاقات اجتماعية تربط بين الأفراد عن طريق الشعور بالتضامن الوجداني أو العاطفي، والهدف المشترك والمشاركة في نمط ثقافي يحدد الأدوار الاجتماعية والمستويات التي تميز أعضاء الجماعة عن غيرهم وأخيراً الوعي بالانتماء أو العضوية للجماعة وبالتفاعل مع أعضائها (السيد وآخرون، مرجع سابق، 258).

وهي عبارة عن نسق اجتماعي يتكون من عدد من الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم ويشتركون في القيام ببعض الأنشطة المشتركة، ويقتضي مفهوم الجماعة تماسك أفرادها واتصافهم بخصائص الجماعة .

وهي عدد من الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض بطريقة منظمة، وعلى أساس توقعات مشتركة لسلوك كل منهم، وتربط هؤلاء الأفراد أهداف أو سمات شخصية واجتماعية مشتركة (حسن همام وآخرون، مدخل إلى علم الاجتماع، 152).

وتتمثل الخاصية المميزة للجماعة في التفاعل المتبادل بين أعضائها وليس في مجرد القرب أو الارتباط الفيزيقي بينهم، فحشود الركاب على موقف الباص مثلاً لا يكونون جماعة بالمعنى العلمي طالما أن عنصر التفاعل المتبادل لم يتحقق بعد بينهم، فالحشد عبارة عن مجموعة من الأفراد والذين تربط بينهم سمة مشتركة ولكن لا تقوم بينهم علاقات تفاعل.

لذلك هناك أسس (شروط) لقيام الجماعة الاجتماعية منها:

- 1- وجود شكل أو درجة معينة من أشكال التفاعل الاجتماعي حيث يتقابلون ويتبادلون الآراء، ويشتركون في نشاطات جماعية مختلفة.
- 2- الإحساس بالانتماء للجماعة، حيث يستمدون هويتهم الشخصية من الجماعات التي ينتمون إليها.
- 3- وجود مصالح واهتمامات مشتركة بين أعضائها.
- 4- الاتفاق حول عدد من المعايير والقيم الاجتماعية، والأهداف المشتركة التي تحكم سلوك أعضاء الجماعة وتؤثر في نشاطاتهم وتفاعلهم داخل وخارج الجماعة.

5- وجود هيكل محدد للجماعة له وحداته ، أي تمتاز بأن لكل منها تنظيمًا داخليًا خاصًا بها وهذا التنظيم يحدد علاقات الأعضاء فيما بينهم (الأسرة لها هيكل وبين أفرادها درجة من التفاعل).

كما أن الجماعة الاجتماعية تقوم بوظائف متعددة نتيجة ما تمارسه من تأثير على سلوك الأفراد في كل المواقف الاجتماعية ومن أهم تلك الوظائف ما يلي (السيد وآخرون، مرجع سابق، 259)

- توصيل الاتجاهات الثقافية والمطالب الاجتماعية الخاصة للأفراد والتوقعات التي تتطلبها المواقف المختلفة
- تهيء للفرد مناخاً اجتماعياً يشبع فيه حاجته ويمارس تأثيره الإيجابي.
- وترتبط الوظيفة السابقة بتوفير الجماعة المضمون الاجتماعي المناسب لكي يشبع الفرد رغبته .

كما تتخذ الجماعة في المجتمع الحديث والمعقد نماذج مختلفة ومتعددة تختلف فيما بينها من حيث الحجم أو نوعية العضوية فيها أو كثافة الروابط والعلاقات بين أعضائها، وربما كان من أكثر التصنيفات شيوعاً للجماعة في علم الاجتماع هو ذلك التمييز بين جماعات أولية وثانوية، وجماعات رسمية وغير رسمية.

الجماعة الأولية: هي التي يحتك بها الفرد وينتمي إليها، والسمة الرئيسة لها هي تلك الصلات والعلاقات الاجتماعية الشخصية والقوية، والتي تربط كل فرد من أفرادها بالآخرين، وتقوم على أساس المواجهة بينهم، وتتصف الجماعة الأولية بالصفات التالية (إبراهيم الخطيب وآخرون، دون تاريخ، 35-36 بتصرف):

- يتفاعل أعضاؤها بطريقة مستمرة وجها لوجه.
- الجماعة لها صفات الدوام.
- الانتماء للجماعة غاية في حد ذاته.
- تكون العلاقة بين أعضاء الجماعة متشعبة وغير مقتصرة على ناحية واحدة من نواحي شخصية الفرد.

ومن سمات الجماعة الأولية وسائل الضبط غير الرسمية، والشعور بالحرية، وتماثل الغيات، ومن الأمثلة عليها الأسرة، والأصدقاء، والزوج والزوجة.

الجماعة الثانوية: تتكون من أفراد لا يربطهم ببعضهم البعض إلا قدر يسير من المشاعر، وإنما الذي يربطهم هو هدف مشترك يسعى كل منهم إلى تحقيقه، وغالباً ما يكون الاتصال محدود بين أعضاء الجماعة الثانوية وتكون علاقات هؤلاء الأعضاء منظمه على أساس المراكز المختلفة التي يحتلها كل منهم والتي توضح مسؤوليات وواجبات كل فرد تجاه الجماعة، وتتصف الجماعة الثانوية بما يلي:

- تقتصر العلاقة بين أفراد الجماعة على ناحية واحدة من نواحي
 - يتفاعلون وجهاً لوجه في فترات محدودة.
 - ليس لها صفة الدوام فهي عادة ما تنتهي بعد تحقيق الهدف الذي
 - يرتبط أعضاء الجماعة على أساس المنافع المشتركة وتبادل الخدمات وليس على أساس عاطفي.
 - يكون الانتماء لها وسيلة لتحقيق هدف ما، وليس غاية في حد ذاته.
- وتتشترك الجماعة الثانوية بالسمات الاجتماعية كالمعرفة المحدودة بالآخرين، والشعور بالقيود الخارجية، وتأثير وسائل الضبط الرسمية، والعدد الكبير للأعضاء. ومن الأمثلة عليها النقابة، الشركة، ومن نماذج علاقاته المذيع والمستمع، والممثل والمشاهد، والمؤلف والقارئ.

6- المجتمع Society:

يؤكد أدرنو أنه لا وجود لتعريف معين للمجتمع بالمعنى الحقوقي لهذه الكلمة، نظراً لما يحويه من غنى اجتماعي لا نهاية له، حيث يقول نيتشة " كل المفاهيم التي تختصر سيرورة لها دلالتها، أي المفاهيم غير اليونانية التي تعتبر رمزا أو اختصاراً للسيرورة بكاملها ، " هذه المفاهيم غير قابلة لأي تحديد - وحدها المفاهيم التي لا تاريخ لها يمكن تحديدها" ، مبرراً ذلك بأن التاريخ عنصر جوهري يدخل في تركيب كل معرفة اجتماعية وهذا ينطبق على مفهومنا الأساسي " المجتمع" (أدرنو، د ت، 28).

لقد قدمت المدرسة الاجتماعية الفرنسية المنهجية الأكمل لهذا التاريخ الدلالي الطويل، فهي ترى أن المجتمع يصبح شيئاً ما أكثر من مجموعة الانتماء التاريخي- الثقافي؛ إنه الوجود أو بالأحرى الكيان الذي لديه وجود أسمى وأعلى من وجود الأفراد، ويؤكد دوركهيم إن أيّاً منا لن

يتوصل إلا إلى امتلاك جزء يسير من مجتمعنا، لكننا نمتلك لأنفسنا دائماً جزءاً منه، وهكذا فإن المجتمع في الوقت نفسه الذي يكون سامياً علينا، يكون ملازماً لنا أيضاً. ونحس به بصفته تلك، إنه سام علينا، ويوجد فينا في آن معاً، لأنه لا يستطيع العيش إلا فينا وعبرنا (جيوفاني بوسينو، 2008، 167).

إن المجتمع من الآن فصاعداً هو الجسم العضوي السامي الذي يضم أفراداً مختلفين ويجعلهم متجانسين ثقافياً ويسمح بحفظهم وبإعادة انتاجهم، وهذا الجسم السامي يُدرك أحياناً كمجموع للمؤسسات الثقافية في مجموعة معينة، وفي مرات أخرى باعتبار النظام الاجتماعي المقابل لثقافة ما، وفي الحالتين يتم التركيز على أولوية العلاقات التنظيمية بين الأفراد، وهي أولوية مقدمه على العلاقات الذاتية (جيوفاني، 2008، 168).

فقد عُرِقت نظرية المجتمع الحديث المتمثل لتالكوت بارسونز على أنه نوع من النظام الاجتماعي يتسم بأعلى مستوى من الإكتفاء الذاتي فيما يتعلق ببيئته، بما في ذلك النظم الاجتماعية الأخرى (سكوت، مرجع سابق، 335)، ويعرف المجتمع : بأنه عبارة عن نسق اجتماعي مكتف بذاته، ومستمر في البقاء بفعل قوة الخاصة، ويضم أعضاء من الجنسين (ذكوراً ، وإناثاً) ومن جميع الأعمار (الجوهر، 2007، 32).

فالمجتمع جماعة من الأفراد الأحياء، ليس مجموعة من الأفكار المجردة وقد وصفه أحد علماء الاجتماع بأنه " أكبر جماعة ينتمي إليها الفرد " وهو مكتف بذاته بمعنى أن له رصيذاً من الإجراءات والوسائل الخاصة بالتعامل مع البيئة، وإطالة وجوده إلى ما لا نهاية.

كما يعني المجتمع أحياناً أن هناك نطاقاً اجتماعياً أو حقائق اجتماعية تتفصل نوعاً ما، أو بطريقة مختلفة، عن خصائص الأفراد وهناك مستوى اجتماعي كان أفضل من صاغة مقولات دوركايم المتعلقة بكيفية وجود نطاق من الحقائق الاجتماعية، وأن أي مجموعة من الحقائق الاجتماعية يجب أن تفسر من خلال حقائق اجتماعية أخرى، ويعتبر المجتمع هنا أمراً واقعاً بحد ذاته من الحقائق الاجتماعية وعلاقاتها المتبادلة (سكوت، مرجع سابق، 335). لذلك لا يمكن تصور المجتمع، كما قد يخيل للبعض، باعتباره جملة البشر الذين يعيشون في وقت معين أو في مرحلة تاريخية معينة، لأن مثل هذا التصور الكمي القائم على التجميع لن يفي إطلاقاً مفهوم المجتمع حققة، دون أن يعكس تماماً ما اسماء ماركس ب ' الترابط الداخلي الذي يجعل من المجتمع كلاً " يتحدد بما

يعملون البشر فيه، وبالعلاقات التي تسود بينهم، وبالضبط بعلاقات التبادل (أدرنو ، مرجع سابق، 32).

أي أن المجتمع يتحدد من خلال التبادل كشرط أساسي في تكوينه، فما الذي يجعل من المجتمع مجتمعاً سواء من الناحية النظرية أو من ناحية التكوين الواقعي الفعلي، إنما هي علاقات التبادل التي تطبق على كل البشر الذين يطالهم مفهوم المجتمع، وهذه بدورها شرط لابد منه في المجتمع ما بعد الرأسمالي حيث لا يجب أن نتصور أن التبادل سينقطع فيها.

ولكن يكاد يكون من المستحيل تعيين الحدود الدقيقة لمجتمع ما، والأصح أن تلك الحدود تُرسم بطرق مختلفة لتحقيق أغراض مختلفة في كل مرة، أي حسب الأحوال وحسب الهدف من عملية تعيين الحدود وهنا يمكن القول إن للمجتمعات أنماط أساسية يحافظ البشر من خلالها على حياتهم ويحددون أشكال وجودهم المشترك (J. Urry, 2000,123).

فقد طور علماء الاجتماع بدءاً من عشرينيات القرن العشرين فكرة المجتمع وذلك مع ما أسسه علم الاجتماع في الجامعات الأمريكية، حيث أشار علماء الاجتماع في العديد من النصوص والكفايات المهمة إلى شبكة العلاقات التي تكون المجتمع الذي اعتبر أنه يملك قوى محددة تُخضع الأفراد إلى سلطته.

كانت فكرة علم الاجتماع هذه قائمة على نظام من الأفكار والدول الوطنية المنفصلة والمتنافسة، وبقدر ما يمكن إطلاق على شيء ما مصطلح 'مجتمع' فإن ذلك ينظر إليه على أنه هوية اجتماعية ذات سيادة مع دولة وطنية في مركزها تنظم الحقوق والواجبات لكل مواطن. وتتكون العلاقات بين كل من السياسة والاقتصاد والثقافة والفنات والجندر وما إلى ذلك على يد مثل هذا المجتمع الذي ينظم خطوط حياة كل فرد فيه، ومثل هذا المجتمع ليس مادياً فحسب، بل أنه ثقافي أيضاً، لذا يؤمن أعضاؤه أنهم يتشاركون في هوية مشتركة نوعاً ما ترتبط بصورة ما مع الأرض التي يقيم فوقها هذا المجتمع (سكوت، مرجع سابق، 335-336).

وبالتالي فغن محور أي مجتمع على شاكلة ما سبق هو الوطنية الشائعة التي هي جزء من كيفية تفكير الناس وعيش حياتهم بصفاتهم كائنات بشرية، ولذلك العديد من الملامح كرفع الاعلام احتفالاً، الأناشيد الوطنية، رفع الاعلام على المباني العامة، الانتماء على فريق رياضي، أو الاحتفال بيوم الاستقلال، وغير ذلك من الأمور التي يقوم بها الأفراد معاً ويتشاركون في المعتقدات نفسها، وياكلون أطعمة متشابهة ويفكرون في انفسهم على أنهم "سوريون" كتي4الخ، وبذلك اصبح

مفهوم المجتمع محوراً للأفكار المتعلقة بالكائن البشري، وكيف يمتلك أي إنسان حقوقاً وواجبات في المواطنة الاجتماعية . انطلاقاً من وجهة النظر السابقة لكي يكون المرء إنساناً فذلك يعني أن المرء عضو أو مواطن لمجتمع ما، ويُفهم المجتمع هنا على أنه منتظم في شكل دولة وطنية ذات حدود إقليمية ومواطنة واضحة، ونظام من الحكم لمواطنيها.

وأخيراً أن التطورات العالمية منذ ثمانينات القرن العشرين أعادت خطوط التجربة الإنسانية، إضافة لظهور العولمة التي أوجدت التبعية العالمية المتبادلة من طرف العالم إلى طرفه الآخر أزلت بعض التباينات بين المجتمعات، بحيث لم تعد توجد مجرد مجتمعات لكن توجد امبراطوريات تجوب العالم، أضعفت هذه التحولات قوة المجتمعات على حشد مواطنيها في وقت قصير، وحثهم من خلال الهوية الوطنية والتحدث بصوت واحد، وهكذا، بينما لا تزال بعض السلطات تتحدث عن المجتمع (J. Urru, opcit.p223).

7- الثقافة :Cultura

إذا اردنا أن نفهم المعنى الراهن لمفهوم الثقافة واستعماله في العلوم الاجتماعية، فإنه من الضروري أن نعيد تركيب صيرورته الاجتماعية من حيث تاريخه، وتحديد مفهومها، وتعريفها، وتقسيماتها، وخصائصها، وفيما يلي ذلك:

- تاريخها: ظهرت كلمة ثقافة في أواخر القرن الثالث عشر منحدرة من cultura اللاتينية التي تعني العناية بأمور الحق والماشية، وذلك للإشارة إلى قسمة الأرض المحروثة، ولكن مع بداية القرن السادس عشر، كُفّت الكلمة عن الدلالة على حالة الشيء المحروث، لتدل على فعل هو فلاحه الأرض، إلى أن تكون المعنى المجازي لها في منتصف القرن السادس عشر، ولكن كلمة ثقافة كانت قد أصبحت القرن السابع عشر لفظاً قديماً في التعبير الفرنسي، ولكن المعنى المجازي للكلمة ظل غير دارج بكثرة حتى منتهى القرن السابع عشر ولم يحز على اعتراف أكاديمي (أي لم يدرج ضمن مواد أغلب قواميس تلك الفترة)، ولكن في القرن الثامن عشر بدأت المعنى الحديث للثقافة يتكون وأصبحت تفرض نفسها في معناها المجازي وتم إدراجها في قاموس الأكاديمية الفرنسية الذي نشر عام 1718 (دينس كوش، 2007، 17). وهكذا أنبثق مفهوم الثقافة كأداة للتفكير حيث بدأ العلماء بتحديد مفهوم الثقافة، ولكن ليس بتحديد ما على الثقافة أن تكون عليه، بل وصف ما هي عليه كما تتبدى في المجتمعات الإنسانية.

- تحديد مفهوم الثقافة:

فقد استخدم علماء الأنثروبولوجيا مفهوم الثقافة لوصف الجوانب المشتركة لبعض أنواع السلوك، التي وصلت لدرجة عالية من التطور عند الإنسان (هويجر، 1977، 135)، كعادات الطعام والملبس والمآكل والسكن، وأنماط السلوك التي تختلف من جماعة إلى أخرى، ومن الملاحظ أن علماء الأنثروبولوجيا ينظرون إلى الثقافة بشكل أكثر اتساعاً. وملاحظتها في الأفعال، وفي أنماط السلوك، ولكنها ليست ذلك السلوك، الذي يقوم به الإنسان.

ونتيجة لذلك تبلور اتجاهان أساسيان حول تحديد مفهوم الثقافة، وهما الاتجاه الواقعي ومن رواده تايلور و بواس Boas ويرى أن الثقافة هي كل يتكون من أشكال السلوك، المكتسب والخاص بمجتمع إنساني معين، أو جماعة معينة من البشر، ويؤكدون على أهمية التراث الثقافي ويتعبرونه مؤلفاً من الأشياء المادية وغير المادية كالأفكار والعادات والتقاليد والمثل، والاتجاه الثاني التجريدي ومن ورادة كلاكيون K. Gluckhohn وكروبر A.kroeber وغيرهما، الذين يرون أن الثقافة مجموعة من الأفكار يجردها العالم من ملاحظته للواقع المحسوس، الذي يشتمل على أشكال السلوك المكتسب الخاص بمجتمع أو جماعة معينة، مما دعا بعض رواد هذا الاتجاه إلى رفض اعتبار الماديات مكوناً ثقافياً (راجع بذلك : مصطفى، 1980، 94-95) و وصفي، 1975، 66-67).

- تعريف الثقافة:

يصعب إيجاد تعريف واحد محدد ومتفق عليه، لهذا المصطلح البالغ الأهمية، ولهذا سوف نستعرض بعض التعريفات التي نرى أنها تعطي صورة واضحة لمضمون هذا المصطلح ، حيث يستخدم علماء الاجتماع مفهوم الثقافة بطريقة مختلفة تماماً فكل أعضاء المجتمع الذين يتحدثون بلغته قد اكتسبوا الثقافة، فكتساب الثقافة من وجهة نظرهم يتطلب مجرد مشاركة الأفراد في حياة المجتمع وليس بالضرورة المشاركة في حياة الصفوة المثقفة، وقد وضع علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا العديد من تعريف الثقافة وفيما يلي تناول بعض منها:

فقد عرف بارسونز الثقافة: بأنها تتضمن أشياء مثل لغة المجتمع والرموز الأخرى كالأعلام والعقائد حول الصحيح والخطأ، وكذلك الفنون والأدب (هارلمبس و هولبورن، 2010، 22)، كما عالج كارل ماركس مفهوم الثقافة بشكل مشابه للتوظيفيين، حيث اعتبر الثقافة الإنسانية ذات أصل اجتماعي، وهي لا يمكن تصورها كنبتات مباشرة من الطبيعة أو من الغريزة الفطرية في الكائن البشري، فالثقافة تأتي من خلق الإنسانية لأولى المجتمعات، وعلى عكس دروكهايم، لم يرى ماركس

الثقافة تنشأ وفق نظام التصنيف البدائي المنبثق من الهيكل الاجتماعي، بل اعتقد أن الثقافة لها أصل مادي في عمل الإنسان بمعنى أسلوب حياة المجتمع (المرجع السابق، 25).

ولقد قام كل من كروبر وكلاكهون عام 1952 بجمع وتحليل أكثر من مائة تعريف للثقافة التي صاغها علماء مختلفون في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس، ولاحظ أن السمة المشتركة لهذه التعريفات هي أن الثقافة تكتسب عن طريق التعلم (Cluckhohn, 1949, 86)، كما أنها ترتبط بجماعة اجتماعية معينة (kroeber & cluckhohn, 1967, 95)، ومن خلال التحليل وضعاء تعريف للثقافة : بأنها تتألف من أنماط مستترة أو ظاهرة للسلوك المكتسب والمنقول، عن طريق الرموز، فضلاً عن الإنجازات المتميزة للجماعات الإنسانية، ويتضمن ذلك الأشياء المصنوعة، ويتكون جوهر الثقافة من أفكار تقليدية وكافة القيم بها، أما الإنساق الثقافية، فتعتبر نتاج السلوك من ناحية وتمثل الشروط الضرورية له من ناحية أخرى (عاطف، 1979، 110). وفي ضوء تحليلهم للتعريف تمكنوا من وضع تصنيفات لتعاريف الثقافة هي:

- التعاريف الوصفية للثقافة منها:

تعريف تيلور E. Tylor: هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع، ويعرفها (Tylor, 1) "كلارك ويسلر": بأنها جميع الأنشطة الاجتماعية بأوسع معانيها، مثل اللغة، والزواج، ونظام الملكية والصناعات وغيرها (التابعي والمكاوي، د ت، 186). أما مالينوفسكي Malinowiki فيعرفها: بأنها ذلك الكل المتكامل من الأدوات والسلع والأفكار والمعتقدات، والأعراف لمختلف الفئات الاجتماعية (Malinowiki, 1944, 36). ومن ذلك فلاحظ أن الثقافة كل شامل تتعدد مظاهرها لتشمل الأشياء المادية كالصناعات والأدوات، وغير المادية أو المعنوية كالأفكار والمعتقدات واللغة...إلخ.

- التعاريف المعيارية للثقافة منها:

تعريف كلارك ويسلر C. Wissler: هي أسلوب الحياة أو طريقة الحياة التي تتبعها جماعة من الجماعات، والذي يتضمن مجموعة المعتقدات والإجراءات المقتنثة التي تتبعها الجماعة. كما يعرفها هير سكوفيتس بأنها: أسلوب الحياة المتميز لشعب من الشعوب (التابعي والمكاوي، مرجع سابق، 187)، أما ريموند فيرث R. Firth بأنها: الأفعال التي يؤديها الأفراد باعتبارهم أعضاء في مجتمع، كما تشتمل على أساليب السلوك التي يمارسها هؤلاء الأعضاء (عبد الجواد، مرجع سابق، 82)

ونلاحظ تميز هذه التعاريف بأنها تجعل من الثقافة أسلوباً للسلوك، وقواعد محددة له، يجب على الأفراد اتباعها في مواقف الحياة المختلفة. كما هناك تصنيفات أخرى لتعاريف الثقافة منها التصنيف التاريخي ومنها التصنيف الرمزي.

- **تقسيمات الثقافة:** وأيضاً من تلك التعريفات يمكن أن نستدل أن للثقافة تقسيمات ومن أشهرها ذلك التقسيم الذي يفرق بين نوعين من الثقافة (عبد الجواد، مرجع سابق، 82):

- 1- ثقافة مادية ، هي جميع المصنوعات التي صنعها الإنسان ليتوافق مع بيئته.
- 2- ثقافة لا مادية ، وهي جميع السمات الثقافية غير المحسوسة، كالمعتقدات والأفكار والقيم والمعايير والمهارات الفنية، واللغة والتي يمكن أن تنتقل من جيل إلى جيل، ويفضل بعض علماء الاجتماع قصر استخدامهم للثقافة للدلالة على هذا الجانب اللامادي فقط، بينما يميل آخرون إلى قسمة الثقافة إلى الجانبين المادي واللامادي.

ولكن أكد بعض العلماء كبارسونز، أن هذا الفصل بين جانبي الثقافة فصل تعسفي، فكل اختراع تكنولوجي (مادي) ما كان ليظهر لو لم يكن قد سبقه تفكير نظري فيه، كما أن الاختراع يمكن أن يؤدي إلى أفكار ودراسات علمية لحل المشكلات الصناعية والتكنولوجية وهكذا.

- **خصائص الثقافة** (انظر: السيد ويومي ، مرجع سابق، 19-124). (عبد الجواد، مرجع سابق، 84-89). (التابعي والمكاوي، مرجع سابق، 191-198))

- الثقافة ظاهرة إنسانية: أي أن لكل مجتمع إنساني ثقافته التي تميزه، ما دامت الثقافة هي ابداع إنساني لجماعة من الجماعات، ومحصلة للتفاعل بين الإنسان والبيئة طور خلالها الإنسان الكثير من أنماط السلوك، وبذلك فالثقافة ظاهرة إنسانية يتميز بها دون غيره من سائر المخلوقات، أي خاصة به ومن طبيعه.

- الثقافة نسبية: لفهم الثقافة يجب أن ندرك أن هناك نسبية ثقافية ويجب رؤية الثقافات في ضوء قيمها ومعاييرها وبمصطلحاتها أكثر من رؤيتها بمصطلحاتنا، وتقييم الثقافات بمصطلحاتنا تجعلنا نرى الثقافات الأخرى على أنها تشغل مكانة أقل من المكانة التي تشغل ثقافتنا.

- الثقافة مكتسبة: لا يجب أن يتبادر إلى الذهن أن الثقافة تورث شأنها في ذلك شأن بعض العناصر البيولوجية، ولكنها تكتسب من خلال الوجود في جماعة اجتماعية معينة، بمعنى أن الفرد يتعلمها عن طريق التثنية الاجتماعية ويستزيد اكتسابه لها كلما نما واتسعت دائرة معارفه، وتفاعله مع الآخرين. وتنتقل من جيل لآخر عن طريق التعلم سواء كان مقصود أم غير مقصود.

- الثقافة متغيرة: وذلك من خلال ما تصيفه إليها الأجيال الجديدة من خبرات وأدوات وقيم ومصطلحات لفظية وغيرها، وتختلف سرعة تغييرها من مجتمع إلى آخر.

- الثقافة تعتمد على الرموز: كاللغة التي تعد من أهم الرموز التي اخترعها الإنسان، فاللغة هي الأداة الجوهرية التي نستخدمها في النقاط المعلومات حول الظواهر الثقافية المختلفة، فالرموز تلعب دوراً هاماً في نشأة الثقافة واستمرارها، كالأعلام والسلام الوطني، والرموز الدينية وغيرها.

- الثقافة منتشرة: حيث تنتقل من مجتمع إلى آخر عن طريق وسائل الاتصال المختلفة وعن طريق الغزو أو الاحتكاك الثقافي كتبعثات العلمية، أو استيراد الكتب والمجلات العلمية، وعن طريق الاستعمار بأشكاله المتعددة.

- الثقافة متنوعة المضمون: قد نجد تنوعاً في مضمون الثقافات قد يصل إلى حد التناقض. فقد نجد أن أنماط السلوك التي تمارس في مجتمع على أنها صحيحة، بنفس الوقت ينظر إليها على أنها جريمة في مجتمع آخر.

- الثقافة تراكمية: أي عملية نمو الثقافة وتطورها من جيل لآخر حتى تصل إلى شكلها الحاضر. الثقافة مستمرة: فالسمات الثقافية لها قدرة كبيرة على الانتقال عبر الزمن، فبعض الملامح والسمات كالعادات والتقاليد والخرافات والاساطير تحتفظ بكيانها لعدة أجيال ليس لشيء إلا أنها وجدت في وقت من الأوقات في المجتمع.

- الثقافة أداة للتكيف: وذلك من خلال ما تقدمه من نماذج سلوكية تجعل الأفراد أكثر توافقاً مع الجماعة التي يعيشون فيها.

وأخيراً تعد الثقافة كل معقد نظراً لاشتمالها على عدد كبير من السمات والعلام والعناصر، ويرجع ذلك التعقيد إلى تراكم التراث الاجتماعي خلال عصور طويلة من الزمن فضلاً عن استعارة كثير من السمات الثقافية من خارج المجتمع نفسه.

فعلى الرغم من أن المجتمع كله تسوده ثقافة واحدة ذات طابع موحد فليس من الضروري بحال أن توجد كل السمات التي تؤلف تلك الثقافة الموحدة في كل قطاعات ذلك المجتمع بل كثيراً ما يقتصر وجود بعضها على قطاع منها أو على مجتمع محلي معين بالذات دون بقية القطاعات أو المجتمعات المحلية التي تولفه. والمعروف أن الذي يعطي الثقافة طابعها المميز ومقوماتها الخاصة هو وجود طائفة من السمات الرئيسية العامة التي تسود المجتمع كله وتفرض نفسها عليه والتي

تعرف باسم العموميات وتتمثل هذه العموميات الثقافية في وحدة المشاعر ووحدة التقاليد والعادات والممارسات التي يشترك فيها كل أعضاء المجتمع كالشعائر والمعتقدات الدينية واللغة وما إليها من السمات التي تعتبر أساساً جوهرياً في تكوين المجتمع والتي تحرص الجماعة عليها أشد الحرص وتعقب على الخروج عليها.

ولكن ذلك لا يمنع من وجود الخصوصيات Specialites والتي تحمل ملامح التمايز والتغاير داخل المجتمع وذلك في إطار ثقافي واحد، دون أن تؤدي هذه الخصوصيات إلى فقدان التجانس العام للمجتمع، وتبدو ملامح الثقافة الخصوصية في بعض المجتمعات بشكل واضح، فعلى سبيل المثال نجد المجتمع السوري الذي يضم ثقافة واحدة ذات سمات عامة ومشاركة، كما نجد بعض الثقافات الخصوصية كثقافة أبناء الجبل أو الجزيرة، أو الساحل وغيرها.

وإذا كانت العموميات هي التي تعطي المجتمع وحدته الثقافية وتعبّر في نفس الوقت عن تلك الوحدة وبذلك تعتبر عاملاً من عوامل التكامل والتماسك في المجتمع فإن الخصوصيات تؤدي إلى ظهور التمايز والتفاوت داخل نطاق المجتمع دون أن يتعارض ذلك مع التجانس الثقافي العام.

والواقع أن التجانس الثقافي يتوقف إلى حد كبير على مدى التماسك بين العموميات والخصوصيات بمعنى أنه كلما زادت العموميات ظهر المجتمع كوحدة ثقافية متجانسة كما هو الشأن في المجتمعات الصغيرة والمجتمعات شبه المنعزلة. ولكن هذا لا يمنع من القول أن العموميات أقل في العدد دائماً من الخصوصيات رغم أنها تسود المجتمع كله.

وقد توحى كلمة العموميات بأن السمة الثقافية العامة تمارس بحذافيرها في كل المجتمع وتفرض نفسها على جميع أفرادها بغير استثناء وهو أمر غير صحيح تماماً. فالموقف الواحد كثيراً ما يمكن معالجته بطرق مختلفة وبأساليب ثقافية متنوعة فإذا كان طهي اللحم مثلاً يعد سمة ثقافية عامة في المجتمع فإن ذلك لا يستلزم بالضرورة طهيهِ بطريقة معينة بالذات بل أن ذلك قد يتخذ أشكالاً عديدة تختلف من شخص لآخر بل ومن وقت لآخر بالنسبة للشخص الواحد. أي أنه يمكن التمييز في كل سمة من هذه السمات العمومية بين عدد من البدائل أو الأنماط المختلفة التي يمكن تطبيقها في الموقف الواحد.

8 - النظام Institution:

النظام (الاجتماعي) هو نمط متميز من النشاط الاجتماعي والقيم على صله وثيقة بإحدى الحاجات الإنسانية الأساسية وبإشباعها وفقاً لطرق متميزة من التفاعل الاجتماعي (الجوهري، مرجع سابق، 33).

والنظام الاجتماعي بهذا المعنى ظاهرة ثقافية وتنظيمية في نفس الوقت، فهو يتضمن "الوصفات" التي وضعها المجتمع وتراكمت عبر الأجيال والخاصة بالتعامل مع إحدى الاحتياجات الأساسية، كما يتضمن الأفراد والتنظيمات القائمة بأداء هذا العمل.

هناك اعتقاد عام بين العامة والمتخصصين في العلوم الاجتماعية بأن أي مجتمع يوجد فيه نسق اجتماعي أو تنظيم فوق عضوي يعمل من خلال قوى فوق اجتماعية خفية وواسعة النطاق، ذلك هو النظام الاجتماعي الذي يحكم كل حياتنا الاجتماعية.

بمعنى أن كل ما يحدث في المجتمع هو نتيجة لعمل القوى الاجتماعية الخفية والتي تعمل رغم أنها تعمل عن بعد إلا أنها تتسبب في كل ما يحدث بالمجتمع، وإذا ما حدث أي خطأ في المجتمع أو انظمته المختلفة، فإن ذلك يدل أن هناك تدخلاً سواء من فرد أو من جماعة اجتماعية على هذه القوى الاجتماعية، وعلاج أي مشكلة تواجه المجتمع يكون في الامتثال لمتطلبات هذا النسق الاجتماعي وتقبل عمل هذه القوى الاجتماعية، مع الاعتراف بأن عمل هذه القوى هو السبيل الوحيد للخروج من هذه الصعوبات، وقد ترتب على هذا الفهم أنه بات من المسلم به أن التوصل إلى النظام والعقلانية في الشؤون الاجتماعية لا يتم إلا من خلال الكشف عن ميكانيومات النظام الاجتماعي (مجموعة من الاساتذة، بدون تاريخ، 401-402).

ويشير ذلك إلى أن الإنسان بدأ يبحث عن النظام والمعنى في الحياة الاجتماعية من خلال إيجاد التسق والقوى التي تحكمه لكي يحقق له الأمان والسلام والأمل، وخاصة إن الإنسان عاجز ويقع دائماً تحت رحمة شخص أقوى منه ولا يملك نحوه سوى الامتثال، ففكرة النظام بديله عن فكرة الألوهية أو الشخص المعظم أو القوى الطبيعية.

مما لا شك فيه أن الإنسان يعيش دوم في جماعة، والحياة في جماعة تعني أن تلك الجماعة تطور في مجرى التاريخ وجهة نظر ثقافية وتشكل نظاماً اجتماعياً لتنظيم سلوك الأفراد بها، وهذا يدل أن الإنسان يضيف بعض أنماط السلوك والعلاقات الإنسانية والتي من خلالها يحاول خلق طريقة إنسانية للحياة في مكان عيشه أو تواجهه، بمعنى يطور مفهوماً عن الطبيعة الإنسانية وتصوراً

عن ذاته من أجل أن ينظم ويوجه سلوكه طبقاً لهذا التصور أو المفهوم، وهذه التصورات والمفاهيم تختلف وتتنوع حسب الثقافات المختلفة.

وبذلك يحاول كل جيل أن يعلم الأجيال اللاحقة تلك الاعتقادات المتوارثة وأن تكون أفكارهم وأفعالهم وسلوكهم طبقاً لما اصططلحت عليه الجماعة وتؤكدته التقاليد، وبذلك تحاول كل جماعة أن تحقق نظاماً اجتماعياً يحقق تنظيماً للسلوك الإنساني، وينظر لكل ثقافة على أنها واحد من العديد من الطرق التي تحاول أن تصمم طريقة للحياة، فالثقافة تنظيم للوظائف والدوافع الإنسانية في سلوك إنساني منظم طبقاً للاعتقادات الخاصة بكل جماعة، فالثقافة تعمل من خلال النظام الاجتماعي، فالنظام الاجتماعي يبدو كأنه الطريقة التي تصور شخصيات الأفراد المختلفة عندما تقبل وتترجم تعاليم الثقافة الخاصة بهم، وتتعلم كيف تقوم بالممارسات المصدق عليها من الجماعة والخاصة بالحياة النظامية باعتبارها وسيلتهم في الحياة، والنظام الاجتماعي لا يظهر من قوى كونية ولكن من أنماط السلوك الإنساني الذي تعضده قيم وتقاليد الجماعة (المرجع السابق، 403).

كما استخدم مالفينوفسكي مصطلح النظام للإشارة إلى الجماعة الاجتماعية، وأكد كل نظام يؤدي في الواقع وظيفة اجتماعية على الأقل، كما ذهب مالفينوفسكي إلى أن كل نظام يمكن تحليله بوصفه وحدة تنظيمية إلى ست أجزاء مكونه هي: الميثاق بمعنى الأغراض والقيم التي ينطوي عليها النظام وتوجه سلوك الأعضاء في المجتمع، ثم العاملون وهم مجموعة من الأعضاء الذين ينتظم سلوكهم على أساس المهارة والامتيازات والمكافآت وبعض مبادئ السلطة، ثم القواعد والمعايير وهي مجموعة المبادئ الأخلاقية والفنية والقانونية المقبولة أو المفروضة على الأعضاء على أساس مهاراتهم وسلوكهم في الجماعة، ثم الجهاز المادي وشم الأنشطة وشم الوظائف (جلبي وآخرون، 2001، 86). ويفيد هذا الإطار الذي ذهب إليه مالفينوفسكي في تقديم معرفة شاملة عن النظام، ومعرفة التفاصيل الخاصة بكل عنصر من عناصر البناء الاجتماعي.

9- القيم Values:

لقد صدرت القيم عن التجربة المعاشة التي يحياها ويعانيها الإنسان خلال تاريخه، فهي ترتبط بالضرورة بظروف وعوامل اجتماعية، وليست القيم في التاريخ هي قيم أشياء وإنما هي قيم أشخاص حيث أن الإنسان هو الكائن التاريخي الذي يضيف على سلوكه معناه ومغزاه، فالقيمة هي قيمة الإنسان المنتمي إلى ثقافة (قباري، مرجع سابق، 383). لأن من العناصر الجوهرية في جميع الثقافات هي منظومة الأفكار التي تحدد ما هو مهم ومحبذ ومرغوب في المجتمع، وهذه الأفكار

المجردة أو القيم هي التي تضيف معنى محدداً، أو تعطي مؤشرات إرشادية لتوجيه تفاعل البشر مع العالم الاجتماعي (انتوني غدنز، 2005، 82).

فالمرء ينمو ويتعرض للخبرات المختلفة عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية، فيتعلم ويكتسب توجهات لسلوكه ويوظفها في حياته اليومية وفي تعامله وتفاعله مع الناس، ونسمي تلك التوجهات القيم، فالقيم بهذا المعنى تدلنا على ما ينبغي أن نفعل وما ينبغي أن لا نفعل (همام، 1984، 86).

فالقيمة مدرك فلسفي ومصطلح له معنى فقد اجتهد الفلاسفة منذ أفلاطون في دراسة موضوع القيم والحديث عنه، لذلك فقد عُرف مفهوم القيم منذ عهد بعيد، ولكن القدامى عبروا عنه بأسماء مختلفة مثل الخير والكمال أو المثل الأعلى والغاية والمنفعة وغيرها، وأول من أطلق على هذه الأسماء كلمة قيمة هم الفلاسفة الوضعيون، وبدأ يستعمل الفلاسفة مفهوم القيمة وأعطوه التأويل الذي يتناسب مع فلسفتهم.

فالفكر المثالي قال بأن القيمة ليست 'معطاة' وأنها ليست اعتبارية بمعنى أنها أولية، وأنها إذا كانت معطاة فهي ليست معطاة للحس وليس للحواس دور في تشكيلها، وقد انقسم المثاليون لفريقين: الأول يرى أن الحس ثابت ويختص بالتقاط ما تبعثه الأشياء الخيرة أو الحسنة، والثاني يرى أن العقل هو الذي يميز بين القيم وبين المحسوسات الأخرى. أما الفكر الوضعي رأى أن القيمة معطاة ولكن ليست معطاة للحس وإنما هي معطاة للأدراك الحسي، بمعنى أنها وإن كانت لا تحس كما تحس الأشياء بالحواس الخمس، إلا أنها معطاة كبقية الأشياء أو المبادئ التي لا تحس بالحس، ولكنها ليست أولية (مجموعة من الأساتذة، مرجع سابق، 416).

كما أن مفهوم القيمة يستخدم في اللغات المختلفة بمعاني متعددة، ففي اللغة الفرنسية تعني كلمة Valeur كلاً من القيم والشجاعة ونجد نفس المعنى في اللغة الإنجليزية والأيطالية، كما أن الأصل اللاتيني Valere يعني أن يكون المرء قوياً ومفيداً، كما يستخدم للدلالة على اتجاه نحو الحياة أو نحو قضية عظيمة، كأن نقول مثلاً إننا نهب أنفسنا من أجل الوطن، ودائماً ما توضع قيم التضحية من أجل الوطن في أعلى مراتب سلم القيم (Frederick, 1935, p 410).

وبذلك فقد تعددت وجهات النظر من قبل المفكرين والفلاسفة والعلماء حول تحديد المدلول لمفهوم القيمة والذي يمكن أن نجعلها في عدة اتجاهات لكل منها مدلولها في تحديد مفهوم القيمة وفيما يلي ذكرها:

الاتجاه الأول الذي يضم كل من وليم توماس ، وجون ديبوي، ودروكهنايم وثورنداك وغيرهم، ويرى انصار هذا الاتجاه أن القيم كأشياء واحتياجات وموضوعات مرغوباً فيها أو مرغوباً عنها، أي أنها تمثل الأشياء المقبولة التي ينبغي أن يكون عليها السلوك الإنساني، والأشياء غير المقبولة التي ينبغي تجنبها، وأن كل الأشياء التي تمر بخبرة الفرد تصبح قيماً بالنسبة له، كما أن القيم تمثل أيضاً الاهتمامات والرغبات والأهداف التي يسعى الفرد والمجتمع نحو تحقيقها (Hutcheon, 1972, pp 175-176).

الاتجاه الثاني يضم العديد من العلماء منهم ألبورت ، وفيرنون ولندزي وغيرهم، فهم يعبرون عن القيم باعتبارها اتجاهات، فالبورت يرى أننا نستطيع أن نعرف الشخص جيداً إذا عرفنا نوع المستقبل الذي يرسمه لنفسه، وذلك لأن المستقبل يعتمد في تشكيله على القيم الشخصية بصفة أساسية، أي أن تطلعات الفرد تعكس قيمة واتجاهاته، وبذلك قام البورت وفيرنون وليدزي بتقديم مقياس للقيم والاتجاهات استناداً على بعض التوجهات القيمية الستة وهي (القيمة النظرية، والاقتصادية (النفعية) والجمالية، والاجتماعية، والدينية، والسياسية) (Rich & Adcolck, 1976, pp 18-22). والمثال للتوجهات القيمية الستة يدرك أن اصحاب هذا الاتجاه ينظرون للقيم باعتبارها اهتمامات أو اتجاهات حيال أشياء أو مواقف أو أشخاص، كما أن رواد الاتجاه ركزوا على حقيقة مؤداها أن القيم مرادف للاتجاهات، وأنها ترتبط ارتباطاً عضوياً بالاتجاهات.

الاتجاه الثالث رواده أدلر، تايلور، بارسونز، مولر وغيرهم، فقد ربطو القيم بالفعل (السلوك)، أي أن السلوك يعد مؤشراً يعكس القيم، حيث اكدوا في تعريفهم القيم بأننا نستطيع أن نتعرف على القيم من خلال أفعال وسلوكيات الأفراد في المجتمع (التابعي ومكوي، مرجع سابق، 23-24). ولكن من المنظور السوسولوجي ؛ نرى أنه طالما أن السلوك يعكس القيم الثقافية التي تنطوي عليها ثقافة المجتمع؛ فإنه يعد مؤشراً صادقاً يمكن الاعتماد عليه في التعرف على ثقافة المجتمع وقيمه، ولكن ليس بشكل مطلق، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فأننا على المستوى الإمبريقي نستطيع أن نعتمد على السلوك والاتجاهات كمؤشرين للقيم، ولكن يجب أن نضع في اعتبارنا أن السلوك والاتجاهات قد تكون مضللة، وأن السلوك ليس هو القيم، ولكنه مؤشراً مهماً نستدل عليها من خلاله.

وهناك اتجاهات أخرى منها يربط القيم بالتصريح المباشر بها بمعنى أن القيم مفاهيم تختص بغايات يسعى الفرد إلى تحقيقها، وأنها تمثل ما هو مرغوب به شخصياً واجتماعياً، أي أن نتعرف على القيم من خلال معرفة الغايات المرغوب فيها، وهناك اتجاه يربط القيم بالمثل الثقافية

وتوجيهات القيمة أي يمكن دراسة القيم وتحليلها والتعرف عليها من خلال فهم الثقافة وإنماطها وأشكالها، وهناك اتجاه يربط القيم بالقيم بانمعايير أي القيم عبارة عن مجموعة المعايير والقواعد السلوكية التي يسوغ الأفراد سلوكهم وفقاً لها. وهناك اتجاه ربط القيم بالمعتقدات أي أن القيم معتقد يتعلق بما هو جدير بالرغبة (المرجع السابق، بتصرف من ص 24-31).

ومن العرض السابق ندرك ليس هناك اتفاق على مدلول القيم نتيجة اختلاف اتجاهات العلماء والفلاسفة والمفكرين الذين كان كل منهم ينطلق من منظور فكري يختلف عن الآخر، فالفلاسفة ينطلقون من المنظور الفلسفي ويصورون القيم كمثّل وأشياء مجردة تتجاوز المكان والزمان، وعلماء النفس ركزوا على الجوانب الذاتية في القيم، وعلماء الاجتماع ركزوا على إبراز الجوانب الاجتماعية للقيم والأنثروبولوجيين اهتموا بالكشف عن الجوانب البنائية والثقافية للقيم، وكل هذا يؤكد لنا حقيقة مؤداها أن القيم تتسم بالدينامية والنسبية الثقافية، فهي ليست استاتيكية-ساكنة-دائمة ولكنها متغيرة ومتباينة باختلاف الزمان والمكان، فما يعتبر في مجتمع ما حقاً وخيراً قد يعتبر في مجتمع آخر على أنه باطل وشر.

10- التفاعل Interaction:

الإنسان كائن اجتماعي، والعلاقات الاجتماعية بين بني البشر لا تنشأ إلا على أساس من التفاعل المقصود، وإن معنى اتصال الإنسان بإنسان آخر هو حدوث تفاعل معين تقوم على أساسه علاقات مختلفة، ويختلف هذا التفاعل بحسب المفاهيم التي تتبناها المجتمعات، لذلك فيتخذ هذا التفاعل اشكالاً مختلفة، باختلاف وتعدد مفاهيم المجتمعات، لأن السلوك الإنساني مربوط بمفاهيم الإنسان أو المجتمع، لذلك لا شك أن التفاعل هو العامل الرئيس في كل أشكال الحياة الجمعية، ومن ثم فإن هذا المصطلح (التفاعل) هو الشكل الهام لأي دراسة لديناميات المجتمع.

ويتضح من ذلك أن التفاعل صفة أولية من صفات المجتمع، فالإنسان مادام يجتمع بإنسان آخر فلا بد أن ننتظر من هذا الاجتماع حدوث تفاعل معين وقيام علاقات معينة، وتنشأ العمليات الاجتماعية بين الأفراد نتيجة لحدوث هذا التفاعل بينهم (إبراهيم الخطيب وآخرون، د ت، 70).

إن التفاعل لا يتم إلا إذا اجتمع الأفراد، وعند اجتماع الأفراد تبدأ بينهم عملية أخذ وعطاء، عملية تأثر وتأثير وهذه العملية عملية مستمرة ومتواصلة، فهي تحدث في كل وقت، في البيت والمدرسة والشارع والنادي والمسجد.. الخ، وفي كل مكان يجتمع ويلتقي فيه الأفراد جسماً وفكراً وتحدث من جرائه عملية احتكاك وتفاعل يعقبها عملية تعديل وتغير في الموقف والسلوك.

وبهذا نرى أن التأثير المتبادل هو جوهر عملية التفاعل، فمن الممكن أن نصف شخصين بأنهما متفاعلين إذا كان نشاط كل منهما يتأثر بنشاط الآخر، وعملية التفاعل قد تستمر لسنوات طويلة، وقد لا تستغرق سوى لحظات قليلة، والرمز هو علاقة لها معنى مشترك بالنسبة للأفراد الداخلين في عملية التفاعل وجميع الكلمات التي تستخدمها إنما هي رموز، وكذلك كثير من الحركات والإيماءات والأشياء (الجوهري، 2007، 38).

فالتفاعل هو العملية التي بموجبها تتيح للأفراد الذين يتصلون ببعضهم أن يؤثر كل منهم على الآخرين ويتأثر بهم في الأفكار والأنشطة على السواء.

والتفاعل هو عملية اجتماعية مستمرة أقطابها الأفراد، وأدواتها الرئيسية هي المعاني والمفاهيم هي باختصار كل ما يحدث عندما يتصل فردان أو أكثر ويحدث نتيجة ذلك تعديل أو تغيير في السلوك (الخطيب وآخرون، مرجع سابق، 70). ويمكن أن يعرف التفاعل على أنه اتصال بين شخصين أو أكثر ومن وجهة النظر السلوكية فإن التفاعل يتضمن إثارة واستجابة تبادلية، بمعنى أنه عندما يؤثر الشخص (أ) الشخص (ب) فإن معنى هذا ليس أن الشخص (أ) هو الذي فقط يؤثر في فكر ومشاعر الشخص (ب) ولكن الأخير بدوره هو مؤثر في فكر ومشاعر الشخص (أ)، فالتفاعل إذن هو أساس فعل بين الأفراد ولكن حينما يكون الأفراد متشابهين في الأهداف والأفعال فإننا يمكن اعتبارهم يتفاعلون كجسم واحد أو كجماعة أكثر من كونهم أفراد (السيد وبيومي، مرجع سابق، 76).

ويؤكد بارسونز أن الفاعلين داخل النسق الاجتماعي لا يجب أن يكونوا بالضرورة أفراد، فمن الممكن أن يكونوا أيضاً جماعات أو تجمعات كالقرية، أو طبقة اجتماعية، أو أمة بأسرها، ولهذا فإن نموذج التفاعل الذي يقدمه بارسونز لا يرتبط بمستوى العلاقات الشخصية بين الأفراد فقط، ولكنه يمكن أن يمتد إلى كل مستويات الواقع الاجتماعي (جي روشيه، 1981، 102).

ويتضمن التفاعل ثلاثة عناصر: الأول يجب أن توجد توقعات متبادلة بين الفاعلين كما في مثال الشخص (أ) والشخص (ب) بمعنى أن يسلك (أ) بطريقة معينة واضعاً في اعتباره ظروفهم المشتركة والعلاقة التي تربط بينهما، وفي نفس الوقت فإن (أ) يعرف أن (ب) يكون توقعات خاصة به عن نفس الموقف. ثانياً: يجب أن توجد مجموعة من المعايير والقيم تحكم سلوك الفاعلين أو من المفروض أن تحكمه، ولكن ليس من المهم أن يعتمد (أ) و(ب) في تكوين توقعاتهما على نفس المعايير؛ فالشيء الأساسي أن يعرف كلاهما المعايير التي تحكم الآخر، وبذلك يمكنهما من خلال

قواعد السلوك المعروفة أن يتبناه بما يجب أن يفعله كل منهما في موقف معين. ثالثاً : الجزاءات
تمثّل العنصر بعملية التفاعل ف (أ) و (ب) يثبنا بعضهما ويعاقبا بعضهما طبقاً لتوافق أي منهم مع
التوقعات المتبادلة أو عدم توافقه (غي روشيه، مرجع سابق، 102-103).

والحق أن لا يمكن تصور الحياة الاجتماعية، بدون وجود عنصر أو أخرى من عناصر
التفاعل، فالتجاوز المادي للأفراد رغم أنه غالباً ما ينشأ عنه نوعاً من التفاعل، لا يخلق الوحدة
الاجتماعية فقد نجد الأفراد يلعبون أو يعملون أو يتحدثون مع بعضهم البعض في إطار هدف معين،
أو من ناحية أخرى عندما يتنافسون أو يتشاجرون مع بعضهم البعض، فإنه يمكننا فقط أن نتحدث
بحق عن شيء يسمى الحياة الاجتماعية (Gillin. I & Gillin. P, 1948, p.203).

وعلى أي حال فإن التفاعل له شكلين: الأول مباشر Direct والأخر رمزي Symbolic
ويتكون النوع الأول من نشاط يتضمن حركة في مكان الشخص، ويمكن أن يلاحظ هذا النوع من
التفاعل في سلوك الدفع والعراك والضرب أو في الجهود المتصلة لإنهاء عمل أو في أي شكل من
أشكال الاتصال الجسدي بما في ذلك الاتصال الجنسي، أما النوع الثاني التفاعل الرمزي أو
الايصالي فيتكون من أصوات أو إشارات أخرى أو لغة حقيقية سواء كانت مكتوبة أو منطوقة،
والرمز هو تمثيل لموضوع نوع أو فعل أو صفة أو علاقة معينة، ويعبر الرمز من ناحية أخرى، عن
بعض الاستجابات الواضحة سواء كانت ضمنية أو متوقعة (السيد وبيومي، مرجع سابق، 77)).

لذلك نجد بعض الباحثين يطلقون على التفاعل مصطلح التفاعل الرمزي Symbolic
Interaction، لأن التفاعل الاجتماعي يستند إلى الاتصال، كما يرى أن الذات الإنسانية قد تتفاعل
مع نفسها، فالشخص الذي يجلس في مكان بعيد عن الناس، ويفكر في مشكلة معينة إنما يمارس
نوعاً من التفاعل الذاتي (عاطف غيث، 427).

هذا ويشير الاتصال إلى ضرورة تبادل الاتجاهات بين الأشخاص أو الجماعات لحدوث
التفاعل الاجتماعي، واستمراره وتعتبر الاتجاهات والقيم، والأدوار الاجتماعية من أهم العناصر
الضرورية للاتصال الاجتماعي، ويرى كل من سمون Small و بيرجس Bargess أن الاتصال هو
الخطوة الأولى في التفاعلات الاجتماعية التي تعتبر العمليات الاجتماعية نموذجاً لها (أحمد
عبدالجواد، 1983، 91).

ويمكن القول أن للاتصال أهمية كبرى في توضيح أي مظهر من مظاهر الحياة
الاجتماعية، وبصفة خاصة في عالمنا الحديث أو الإشارة المباشرة من شخص لشخص آخر أو

الحديث من خلال وسيط لحدث إيصال بعيد المدى مثل الصفحة المطبوعة أو الهاتف أو الأفلام السينمائية، ولا شك أنه في عالمنا المعاصر يلعب الاتصال بهذه الوسائل الألية دوراً هاماً لإحداث التفاعل المطلوب بين بني البشر .

11- الدور : Role

عبر عملية التنشئة الاجتماعية، يتعلم الأفراد الأدوار الاجتماعية، وهي التوقعات المعرفة اجتماعياً التي يتوقع أن يحققها الفرد في أوضاع اجتماعية محددة، فالدور الاجتماعي للطبيب مثلاً يتضمن منظومة من أنماط السلوك التي يمارسها الأطباء في العادة بصرف النظر عما يحملونه من آراء وتوجهات شخصية، حيث إن جميع الأطباء يشاركون في هذا الدور، فإن من الممكن أن نتحدث بصورة عامة عن السلوك المعبر عن الدور المهني للأطباء بغض النظر عن الأطباء الأفراد الذي يحتلون هذه المواقع الاجتماعية.

وتتحدد الأدوار الاجتماعية في ضوء نوع الجماعة واتجاهاتها، وسمات شخصيات الأفراد، أي يوجد الدور حين تحدد الجماعة الاجتماعية اعرافاً لا تسري سوى على فئات معينة من الأفراد، ويخلق تمييزاً اجتماعياً بين الأفراد تبعاً للدور المتوقع ممارسته في حياة المجموعة، وأدرك المنظرون الاجتماعيون منذ زمن هذا التأثير للتوقعات الاجتماعية (جون سكوت، مرجع سابق، 193).

لأن المؤسسون لعلم الاجتماع كانوا يعلمون جيداً أن هناك في كل المجتمعات أشكالاً مختلفة من السلوك، وأن بعضاً منها يظهر وفق تردد معين، وكان باريتو يقول غالباً أن كل فرد يجد نفسه موضوعاً في موقع معين لينجز فيه مهمة معينة، وبرهن ماكس WEBER على أنه من أجل عرض مختلف نماذج المجتمع، يجب بشكل مسبق إظهار فئات الوظائف التي يقوم بها الأفراد والتي يجدون أنفسهم موزعين فيها، كما ظهر في نفس الوقت تعبير الدور في كتابات علماء الاجتماع الأمريكيين، من أشهرهم وليام جيمس W. Thomas، وبيرجس Bargess وراكن الصياغة الفعلية الأولى لمفهوم الدور أعدتم قبل ميد Med الذي جعل منه الشرط الضروري لتكوين الشخصية؛ وفيما بعد من قبل لينتون Linton الذي وسع هذه الرؤية بربطه الدور بالوضع، وجعل ويلسون منه أحد المفاهيم الاستراتيجية في علم الاجتماع الحيوي، وعرفه كنموذج سلوك يُعلنه عدد من أعضاء مجتمع معين، ويُنتج أثراً على الاعضاء الآخرين (جيوفاني بوسينو، 2008، 84-85).

فالدور إذاً هو نمط السلوك المتوقع من الشخص الذي يشغل وضعاً اجتماعياً معيناً أثناء تفاعله مع الأشخاص الآخرين الذين يشغلون أوضاعاً اجتماعية أخرى داخل النسق.

ويقصد بالدور ذلك السلوك أو النشاط الذي ينتظر أن يقوم به الفرد في كل موقف اجتماعي يشغل فيه مركزاً معيناً أو أنه يشترى إلى مجموع الأنماط السلوكية المقررة ثقافياً والمرتبطة بمركز معين، ويرتبط الدور بطبيعته بفكرة المركز أو المكانة، أما المركز فهو الوضع الذي يشغله الفرد في النسق بحكم سنه أو جنسه أو ميلاده أو وظيفته ومستوى تحصيله (السيد ، وبيومي، مرجع سابق، 264).

كما يعرف الدور بأنه نمط منتظم من المعايير السلوكية المتوقعة، يقوم بها الفرد في وظيفة في جماعة كدور القائد، المعلم، وأن رالف لنتون R. Linton الذي فضله ظهر مصطلح الدور يعرفه: بأنه مجموع الأنماط الثقافية التي ترتبط بمركز معين، وبذلك تتضمن الاتجاهات والقيم والسلوك التي يصفها المجتمع لكل فرد يحتل هذا المركز، فالدور يشمل ناحيتين هما السلوك شخصية الفرد (Linton, 1945.p 113). ويعرفه كوتريل Cottrell بأنه سلسلة من الاستجابات المرتبطة التي يقوم بها عضو في موقف اجتماعي، وتمثل هذه السلسلة من الاستجابات المرتبطة عند الآخرين في نفس الوقت، وعلى هذا الأساس عندما نتناول دراسة السلوك الإنساني على أساس دراسة الأدوار الاجتماعية كان علينا أن نضع السلوك الإنساني في مستوى يتضمن العلاقة بين الذات وبين الآخرين (Cottrell, 1942, p618). ويرى بارسونز أن الدور هو جسر أو عنصر مشترك بين البناء الاجتماعي والشخصية، وبهذا فالدور هو السلوك داخل البناء الاجتماعي، وأن معايير المجتمع هي التي تحدد السلوك المرتبط بالدور، وأن الأشخاص يؤدون الدور الواحد بطريقة موحدة إلى حد ما، وإن التغير في مكونات الأدوار يتأثر بالتغير الاجتماعي (المرجع السابق، 31). ويؤكد بارسونز بذلك أن الأدوار يجب أن تتكامل كي تحقق الأهداف، أما إذا حصرت في يد عدد محدود فسيحصل صراع بين القادة والأعضاء، ويتم التوافق في أداء الأدوار كلما ازداد نضج الفرد وقدرته على التمييز والأدراك وعدم مخالفة قيم ومعايير المجتمع السائدة.

وفي ضوء ما قاله بارسونز نجد أن علماء الاجتماع من رواد المدرسة الوظيفية التي ينتمي لها بارسونز، يميلون إلى اعتبار الأدوار الاجتماعية اجزاء ثابتة وغير متغيرة، نسبياً من ثقافة المجتمع. فهذه الأدوار تعتبر حقائق اجتماعية، ووفق هذا التصور فإن الأفراد يتعلمون التوقعات التي تكتنف المواقع الاجتماعية في ثقافتهم، ويؤدون هذه الأدوار بالشكل الذي عرفت عليه في الأساس، والأدوار الاجتماعية لا تتطوي على احتمال التفاوض أو ضرورة الابتكار، فهي تقدم وصفات واضحة لا حتواء سلوك الفرد وتوجيهه، ومن خلال التنشئة الاجتماعية يتلقن الأفراد ادوارهم الاجتماعية ويتعلمون السبل الكفيلة بأدائها وتنفيذها (انتوني غدنز، مرجع سابق، 89).

وقد يرجع رأي معظم أنصار هذه المدرسة للتصور السابق ذكره لأنهم ينظرون للتنشئة بأنها عملية مفروضة على الفرد من المجتمع، لذلك قد نسوا بأن التنشئة الاجتماعية عملية يقوم البشر خلالها بدور فاعل مؤثر، فهم ليسوا كائنات سلبية تقف مكتوفة الأيدي بانتظار من يأمرها ويوجهها للقيام بما ينبغي عليها أن تقوم به، والأفراد إنما يتفهمون أدوارهم الاجتماعية ويتولونها من خلال عملية مستمرة من التفاعل الاجتماعي، أي أن الفرد يلتزم سلوكاً تعلمه من خلال تفاعله الاجتماعي.

لذلك نجد أنصار التفاعلية الرمزية يرون أن فكرة المدرسة الوظيفية فكرة فائقة الحتمية، مؤكدين ضرورة النظر إلى الأدوار على أنها ببساطة الأفكار المشتركة والموروثة والتي ترشد وتوجه السلوك ولكنها لا تحتمه، ولا بد اعتبار الأفراد الفاعلين مخيرين غير ملتزمين بنص محدد، فالأفراد وهم يبتكرون الأدوار التي ورثوها يعملون في الوقت نفسه على تحويلها وإتاحة تلك الأدوار المتحولة لغيرهم، وتعد هذه الصياغة للأدوار الاجتماعية سمة من سمات النقاش المستمر حول التعريفات الاجتماعية التي يشترك فيها الفرد، ومن خلالها يرسخ معنى النظام والاستقرار (جون سكوت، مرجع سابق، 194).

بهذا نجد أن نقد التفاعلية الرمزية ركز في علم الاجتماع على عدم التعامل مع الأدوار والتوقعات من الأدوار باعتبارها حتميات ثابتة في فعل الفرد، بل أنها مكتسبة كتوجهات على الفرد أن يتطور في إطارها، هذا إن كان له أن يطبقها من الأصل، فالنص الذي يقدمه الإطار الثقافي ليس سوى مجرد خطوط عريضة لا تحدد سوى حيز دور معين ولا يمكنه أن يقدم أي توجيهات تفصيلية تجاة كيفية الفعل خلال موقف معين، لذا وفي أي تفاعل يكون على الفرد مناقشة المعاني وراء وصفة وقابلية تطبيق ما هو متوقع من دور محدد، يفسر الأفراد ويعودون إلى تفسير تصرفات بعضهم بعضاً إزاء موقف معين، وبالتالي يعودون صياغة أدوارهم من خلال الأحكام التي تمدهم بها تنشئتهم الاجتماعية.

وتختلف الأدوار الاجتماعية بعضها مفروضا على الفرد كالدور الجنسي، ذكر أم أنثى، وبعضها اختياري كاختيار العمل معلم، وتعدد الأدوار حسب الجماعات المختلفة التي يشترك بها الفرد، بالقائد هو أب، وعضو في جماعة سياسية، وعضو في نادي أي أنه يلعب أربعة أدوار، ولكن يجب أن لا تتضارب سلوك الأدوار التي يقوم بها، وإلا أدى إلى تمزق بل وتصدع في شخصية الفرد (إبراهيم الخطيب وآخرون، مرجع سابق، 30). وهذا ما يسمى بصراع الأدوار، وخاصة في المجتمع الحديث تتعدد انتماءات الفرد لأكثر من جماعة أو نسق وتعدد الأدوار التي يتعين عليه أن يقوم بها وكثيراً ما تتعارض أهداف هذه الجماعات التي ينتمي إليها الفرد الأمر الذي يتيح الفرصة لما يعرف

باسم صراع الدور و وصـر . الفشل في القيام بالدور المتوقع أمر من الصعب تجنبه (السيد ويومي، مرجع سابق، 264). ولذلك فمن أهم المعايير التي تستخدم في الحكم على مدى تكامل شخصية الفرد أو توافقها هو مدى قدرة الفرد على التوفيق بين الأدوار التي يقوم بها أو نجاحه وفشله في الجمع بين أكثر من دور في وقت واحد.

12- المكانة Statut:

يعتبر مفهوم المكانة من المفاهيم المحورية التي ينبني عليها علم الاجتماع، وقد شاع استخدامها كمترادف لمصطلح الهوية، وبالرجوع إلى الكتابات السوسيولوجية يلاحظ أن هناك العديد من المصطلحات التي تعبر عن المكانة الاجتماعية ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه المفاهيم ترتبط بمدارس ونظريات محددة تعبر عن متغيرات بعينها للدلالة على الوضع، المكانة.

وقد كان لينتون هو الذي سعى إلى استبعاد الغموض والالتباس منه، وتخليصه من شوائبه، واضفاء طابع المفهوم المتماسك عليه، وقد اختزله في مجموعة بسيطة من الحقوق والواجبات، ودمجة بالوضع الاجتماعي وربطه بالدور، مع تأكيده دائماً بأنه لا وجود لدور بدون وضع، ولوضع من دون دور، وهكذا أصبح مفهوم المكانة مقولة اجتماعية، فالمكانة هي الوضع المشغول في لحظة معينة في المجال الاجتماعي، إن المكانة تُعد بالنتيجة جزءاً لا يتجزأ من التنظيم الاجتماعي، إن المكانة توزع الأفراد إلى فئات مختلفة وقابلة للتمييز وفقاً لسلسلة (جوفاني بومينو، 2008، 91).

ومن هذا المنطلق يبدو تباين وتعدد التعريفات المقدمة لمفهوم المكانة في التراث السوسيولوجي خاصة في الكتابات العربية حيث يترجم مصطلح statut لدى البعض بأنه المكانة، ولدى البعض بأنه الوضع وآخرون بالمركز أو المنزلة.

يشير مصطلح المكانة عموماً إلى نص أو مجموعة من النصوص التي تحدد وضعية فرد أو جماعة في نسق اجتماعي ما، مع تحديد الضمانات الأساسية المرتبطة بهذه الجماعة، بينما إذا عدنا لمعجم علم الاجتماع نجد بيار انصار P.Ansart يعرف المكانة بأنها مجموع الوضعيات الاجتماعية التي يحتلها فرد ما، والأدوار المرتبطة بها (Andre Akoune et Pierre Ansart, 1999, p.504). ويذهب عالم الاجتماع جون ستوتزل J.Stoetzel إلى أن المكانة الاجتماعية هي جملة التصرفات والأفعال التي يحق لصاحب المركز توقعها من الآخرين (عبدالله إبراهيم،

(2001، 166)، ويعرفها ميرريل Merrill بأنها الوضع الذي يشغله الفرد في مجتمع بحكم سنة أو جنسه، أو ميلاده ، أو حالته العائلية و وظيفته أو تحصيله (M.Francis, 1965, p.182).

كما يقترن استعمال مصطلح المكانة الاجتماعية مع مصطلح الدور فقد ذكر رالف لنتون R.Linton أن المكانة هي وضع في نمط معين مؤلف من سلوك متبادل بين أفراد أو جماعات من الأفراد، والمكانة كشيء مميز عن الأفراد والشاغلين لها هي ببساطة مجموعة من الحقوق والواجبات، والدور يمثل الجانب الديناميكي من المكانة أي أن الدور المجموع الكلي للأنماط الثقافية المرتبطة بمركز معين (كمال الدسوقي، 1971، 185). لذلك فإن بارسونز يقول أن نهذه المشاركة بين المكانة والدور وجهان أساسيان هما (إبراهيم الخطيب وآخرون، مرجع سابق، 31):

1- مسألة الوضع وهذا يعني المكان الذي يوضع فيه إنسان معين بالنسبة للآخرين في نسق اجتماعي معين، وهذا ما نسميه بالمكانة الاجتماعية.

2 - المسألة العملية أي ماذا يفعل هذا الإنسان في علاقته مع الآخرين ضمن الأهمية الوظيفية للنسق الاجتماعي وهذا ما نسميه بالدور.

ويؤكد رائد نظرية الدور الاجتماعي جورج ميد أن هناك مفهومين رئيسيين في نظرية الدور الاجتماعي، وهما : المكانة الاجتماعية Social Statuts والدور الاجتماعي ، وتعني المكانة الاجتماعية: وضع في بناء اجتماعي يتحدد اجتماعياً وترتبط به واجبات وحقوق وكل فرد مكانات مثلاً مكانة السن، مكانة الوظيفة ويرتبط بكل مكانة نمط من السلوك المتوقع أو مجموعة من التوقعات الاجتماعية، فلذلك له وضع اجتماعي يترتب عليه سلوكيات اجتماعية متوقعة، بعكس الأنثى.

كما أن المكانة ثابتة نسبياً ولا ترتفع أو تنخفض عادة إلا بالتدرج، فقد يؤدي الشخص عدة أدوار في اليوم الواحد، بعضها يرفع مكانته والبعض يخفضها، كالطبيب وهو يؤدي دورة المهني ساعات طويلة (مكانة مرتفعة) ودوره كمواطن عادي (مكانة متوسطة) ودوره كأب يربي طفله (مكانة مختلطة) فالمكانة تشير إلى كل الأوضاع في أجهزة المجتمع لا في أجهزة المكانة فقط (الدسوقي، مرجع سابق، 185).

وباستقراء الكتابات المتداولة عن المكانة فإننا نجد علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية وخاصة لينتون وبيار انصار وغيرهم يميزون بين نوعين من المكانات (راجع بذلك: جوفاني بوسينو، مرجع سابق، 92-97، و دينكن ميتشيل، 1981، 210):

- المكانات المفروضة (المنسوبة) Statut Assigne :

وهي المكانات التي يرثها الفرد عن والديه أو أسرته بيولوجياً أم مادياً أو معنوياً أو التي تفرضها عليه النظم الاجتماعية وبعبرة أخرى هي مكانات غير إرادية أي لا دخل للفرد في آليات تحصيلها، والمكانة المفروضة ذات الانتشار العالمي هي المكانة القائمة على أساس عمر الفرد (الطفولة، الشباب، الشيخوخة) وعلى أساس جنسة، ذكر، أنثى) وعلى أساس حالته المدنية (أعزب، متزوج)، أما المكانة المفروضة والمنتشرة في عدد كبير من المجتمعات المكانة المترتبة عن الانتماء إلى طبقة اجتماعية معينة أو الترتبة عن الانتماء الديني أو السياسي أو الترتبة عن توارث الثروة.

- المكانات المكتسبة Statut Acquis :

وهي تلك التي يحتلها الفرد في النظام الاجتماعي نتيجة مجهوداته وأدائه الجيد للأدوار المرتبطة بهذه المكانة، ومن المكانات المحصلة والكثيرة الانتشار عالمياً تلك القائمة على أساس الشخصية ومكانة القيادات السياسية ، إضافة لمكانة الفرد المتزوج والفرد في حالة إنجاب الأطفال، ويمكن القول بأنها كل المكانات التي يتحصل عليها الفرد بمختلف وسائل العمل والمسابقات، نتيجة تفوقه الاقتصادي والسياسي والثقافي والتعليمي.

من خلال ما سبق يلاحظ ارتباط المكانة ارتباطاً وثيقاً ببعض المفاهيم كالوضع الاجتماعي والمركز الاجتماعي والدور الاجتماعي وحتى بالحراك الاجتماعي، وأن للمكانة محددات ضمن النسق الاجتماعي، كما تعتمد المكانة للفرد على كيفية استجابة الآخرين له.

- المعيار Norm :

الإنسان كائن اجتماعي يعيش بين أفراد من نوعه، ومؤثراً فيهم ومتأثراً بهم، فالجماعة تحدد له مواصفات سلوكية وتضع له الحدود التي يجب أن يكون عليها سلوكه في إطارها، وبمعنى آخر فإن الجماعة تحدد للفرد صوراً مقننة أو قواعد مقرره للسلوك هي ما نسميه بالمعايير الاجتماعية للسلوك.

فالمعيار هو المستوى القياس للسلوك في جماعة معينة ، وهو يتيح للفرد أن يحدد سلفاً نوع الحكم الذي سيصدره الآخرين على أفعاله ، كما يزود الآخرين بمعايير (محكات) الموافقة أو الرفض.

والمعيار الاجتماعي Social Norm تكوين فرضي معناه ميزان أو مقياس أو إطار مرجعي Frame of Refrence للخبرة والإدراك الاجتماعي والاتجاهات والسلوك الاجتماعي، وهو السلوك

الاجتماعي النموذجي أو المثالي الذي يتكرر بقبول اجتماعي دون رفض أو اعتراض أو نقد، وهو تعميم معياري فيما يختص بالأنماط السلوكية المتوقعة في أي موضوع يتعلق بالجماعة أو أفرادها، وهو مقياس يتقاسمه أعضاء الجماعة يحدد سلوكهم، ويتوقع أن يلتزموا به في المواقف الاجتماعية وهو إطار مرجعي مشترك ينبع من التفاعل بين أفراد الجماعة ويجعل هذا التفاعل ممكناً ويحكم بواسطته وفي ضوءه على السلوك الاجتماعي في الجماعة (حامد زهران، 1977، 121).



الفصل الثالث

العمليات الاجتماعية

عندما ينشأ مجتمع ما - أي كان نمط هذا المجتمع - تنشأ بين (أفراد و جماعات و هيئات و مؤسسات) علاقات اجتماعية متعددة الأشكال ، متشبكة الأنواع ، مركبة الأبعاد والألوان ، وهي من أهم ضرورات الحياة في المجتمع .

والعلاقة الاجتماعية social relation يمكن تعريفها بأنها : " نموذج للتفاعل الاجتماعي المتبادل بين شخصين أو أكثر ، و يمثل هذا النموذج أبسط وحدة من وحدات التحليل السيولوجي ، كما أنه ينطوي على الاتصال الاجتماعي الهادف و المعرفة المسبقة بسلوك الشخص الآخر . وقد تكون العلاقة الاجتماعية ذات أمد طويل كعلاقة الزوج بزوجته ، وعلاقة الأب بأبنائه .. ، وقد تكون العلاقة ذات أمد قصير كعلاقة قائد سيارة برجل الشرطة الذي يريد اقناعه بعدم خطئه . وكعلاقة البائع بالمشتري وعلاقة التحية في طريق عام وهكذا . وقد تكون العلاقة مباشرة وواضحة ، وقد تكون غير مباشرة وغامضة ، فالأولى مثل العلاقات في محيط الأسرة ، في المدرسة ، في المصنع ، في دواوين الحكومة ، والثانية مثل علاقة المنتج بالمستهلك ، وعلاقة الفرد بالدولة . وأيضاً هناك علاقات تؤدي إلى البناء والإيجابية والتجمع تسمى بالعلاقات المجمعية (associative) ومن أمثلتها : (التعاون ، التقف ، التوافق ، التكيف ... ، ومنها ما يؤدي إلى الهدم والسلبية والتنافر والطلاق والحروب وما إليها وتسمى بالعلاقات المفرفة أو المفككة .

وينظر بعض الباحثين إلى علم الاجتماع على أنه دراسة للعمليات الاجتماعية أي للتفاعل الاجتماعي ، ومن هنا تأتي أهمية دراستنا للعمليات الاجتماعية في هذا الفصل ، وجدير بالذكر أن العملية الاجتماعية تعتبر نموذجاً للتفاعل الاجتماعي يمكن ملاحظته في حدود فترة زمنية محددة ، ويمكن أن نسمي النموذج الذي يمكن ملاحظته في فترة محددة مصطلح " بناء اجتماعي " Social Structure

ويطلق بعض الدارسين على التفاعل الاجتماعي Social interaction (وهو تأثير متبادل بين سلوك الأفراد والجماعات من خلال عملية الاتصال ، مصطلح التفاعل الرمزي Symbolic interaction ، وذلك لأن التفاعل الاجتماعي يستند إلى الاتصال ، كما أن البعض يرى أن الذات الإنسانية قد تتفاعل مع نفسها ، فالشخص الذي يجلس في مكان بعيد عن الناس ، ويفكر في مشكلة معينة إنما يمارس نوعاً من التفاعل الذاتي .

هذا ويشير الاتصال إلى ضرورة تبادل الاتجاهات بين الأشخاص أو الجماعات لحدوث التفاعل الاجتماعي واستمراره ، وتعتبر (الاتجاهات والقيم ، والأدوار) الاجتماعية من أهم العناصر الضرورية للاتصال الاجتماعي (أي الطرق المختلفة التي يرتبط الناس خلالها بعضهم ببعض) ، ويرى كل من سمول A.W.Small ، وبيرجس E.W.Burgess أن الاتصال هو الخطوة الأولى في التفاعلات الاجتماعية التي تعتبر العمليات الاجتماعية نموذجاً لها .

ونظراً لصعوبة دراسة العمليات الاجتماعية من جانب لأنها تركز على تحليل العلاقات والروابط بين الأفراد والجماعات تحليلاً دقيقاً ، وتتبع أصولها في مختلف مظاهر النشاط الإنساني ، ولأهمية دراستها بالنسبة لعلم الاجتماع من جانب آخر فسوف نتحدث أهم العمليات الاجتماعية الإيجابية (المجمة) والسلبية (المفرقة)

أولاً : العمليات الإيجابية (المجمة)

أولاً- التغير الاجتماعي :

يعدّ التغير الاجتماعي سمة من سمات الكون . والتغير يمس جوانب الحياة سواء منها المادية أو المعنوية، فيمس الأفراد والجماعات والمجتمعات، يمس القيم والعادات والثقافات . كما يرتبط بالتحضر والتنمية والنمو والتقدم والتكنولوجيا والإعلام وأسلوب الحكم، كما يمس التنشئة الاجتماعية وطريقة الحياة.

وهو عملية اجتماعية تتحقق عن طريقها تغير في المجتمع بأكمله، أي نظمه الاجتماعية والنظام السياسي و الاقتصادي والعائلي... الخ . وذلك في حدود فترة زمنية محددة وذلك نتيجة أمل ثقافية واقتصادية وسياسية يتدخل بعضها ببعض ويؤثر بعضها في الآخر، فالتغير صفة لازمة منذ القدم حتى اليوم، فهو صفة أساسية للمجتمعات على اختلافها سواء كانت رعوية أو رعوية أم ارسالية أم اشتراكية، نامية أم متقدمة.

والتغير لا يسير دائماً نحو التقدم أم نحو الأمام ، فالتغير قد يكون إلى الوراء فيعدّ تخلفاً، ومفهوم التغير من المفاهيم التي احتلت مكانة محورية في بناء الفكر السوسيولوجية.

مفهوم التغير الاجتماعي:

من الصعب تعريف التغير الاجتماعي لأن كل شيء في . . . كما نعلم، عرضة للتغير المستمر على الدوام فكل يوم في حياتنا يوم جديد، وعلى حد تعبير الفيلسوف اليوناني القديم

هيرقليطس " فإن المرء لا يستحم في النهر الواحد مرتين ، لأن النهر يتغير بجريان الماء فيه مثلما يتغير الشخص فور احساسه أو ملامسته لماء النهر " (Robert.1969.p15) . ورغم دقة هذه الملاحظة وصدقها الواقعي، فإننا نميل في العادة إلى اسباغ طابع الثبات والديمومة ولو لفترات محددة، على أنفسنا وعلى ما حولنا. ورغم ما يحدث من وجوه التغير سواء أكانت طفيفة أم كبيرة، فإننا نظل نعتقد أن للنهر شكلاً ثابتاً، وأن للإنسان ولشخصيته ملامح تبقى "على حالها" من دون تغيير .

ولكن يعتبر مصطلح التغير الاجتماعي مصطلحاً حديثاً نسبياً بوصفه دراسة علمية، ولكنه قديم من حيث الاهتمام به وملاحظته. حيث اعتبر الفلاسفة ظاهرة التغير حقيقة الوجود أي أن كل موجود لا بد أن يتغير، وقد أكد كثير من الفلاسفة اليونانيين حقيقة ظاهرة التغير والنمو وخاصة أرسطو الذي اعتبر التغير ظاهرة " تعم على الموجودات كافة وفي الأوقات كلها " (Robert.1969.p29). على الرغم كانت نظرة العلماء للتغير حتى القرن الثامن عشر نظرة تشاؤمية Pessimisme مبنية على الخوف من المستقبل، ولكن بعد ذلك التاريخ أخذ العلماء ينظرون نظرة تفاؤلية Optimisme. وأن العصر الذهبي أماناً وليس خلفنا على حد تعبير سان سيمون Saint simon.

ومع بداية القرن الثامن عشر ازداد الاهتمام الكبير بموضوع التغير الاجتماعي، وذلك بفتح الأبواب أمام عصر التنوير الأوروبي الذي أجمع مفكره أن الإنسان قادر على تغير ظروفه الروحية والمادية فأصبح التغير اليوم من أهم المسائل التي تشغل الفكر الاجتماعي الحديث فأخذت الجهود تتجه نحو التغير من أجل تنمية هادفة.

وبذلك بدأت المؤلفات السوسيولوجية تطالعنا بالعديد من التعريفات المتباينة لمفهوم التغير جتماعي ولكن المقام هنا لا يتسع لعرض كل هذه التعريفات وفيما يلي بعض هذه التعريفات.

تعريف السوسيولوجي للتغير الاجتماعي:

يعرفه التابعي والمكاوي هو " كل تحول يقع في مجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية محددة، ويصيب الانساق والنظم " " امر والتنظيمات الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو

الوظيفة، كما يشمل أيضاً على التغيير في السلوك والأفكار والمعتقدات، ويحدث التغيير الاجتماعي نتيجة تفاعل عنقود من المتغيرات، وليس نتيجة متغير واحد، ويتخذ صوراً وأشكالاً متعددة منها: التطور الاجتماعي ، التقدم الاجتماعي، الحراك الاجتماعي ، الحركو الاجتماعية (التابعي، والمكاوي، 2013، 45).

كما يعرفه أحمد زكي بدوي: "أنه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغيير الاجتماعي على هذا النحو ينصب على تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها" (بدوي ، 1982، 382). ويعرفه جبر وشي Gay Rocher بأنه " كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن لا يكون مؤقتاً سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتنا". (Gay Rocher, 1968,p19).

ويذهب (جنزبيرج) أن التغيير الاجتماعي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدواراً اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن" (النكلاوي، 1968، 8).

وعلى الرغم من تنوع التعاريف للتغيير الاجتماعي ، إلا أن ذلك يشير أماناً عدداً من المشكلات الشائعة في دراسته بوجه عام، ولعل أخطر هذه المشكلات هي التي تنشأ حينما نخفق في تحديد وحدة التغيير، أي ما إذا كان الجنس البشري بأكمله، أم مجتمع بعينه، أم نظام اجتماعي عدد، أو مجموعة من العلاقات الاجتماعية، وبدأنا نلاحظ أن الدراسات السوسيولوجية قد بدأت تحول تمامها في دراسة التغيير الاجتماعي من المشكلات التاريخية البعيدة المدى إلى المشكلات الحاضرة رة الـ من المنظور المقارن إلى دراسة مجتمعات بعينها أو حتى وحدات اجتماعية صغيرة.

يف التعير الاجتماعي:

ويكاد يجمع علماء الاجتماع على تصنيف مفهوم التغير الاجتماعي إلى عدة مفاهيم كلها مرتبطة ومتعلقة ومشتقة منه. لأن بهذا التصنيف يمكن أن نفهم أكثر مفهوم التغير الاجتماعي، لأنها مصطلحات مشابهة له، وإن اختلفت في المضامين مثل التقدم الاجتماعي، التطور الاجتماعي، التخلف، التحديث، التنمية...، التغير الثقافي... إلخ، وفيما يلي بعض المفاهيم المرتبطة بالتغير الاجتماعي:

1- التقدم الاجتماعي Social Progress :

هو مفهوم ثاني جوهري مرتبط بالتغير ومرادفاً له، وهو يشير إلى الصيرورة المباشرة ذات الاتجاه الاجتماعي، قد جاء ذلك واضحاً في كتابات العلماء في مرحلة النهضة حيث أوجيست كونت الذي كتب عن التقدم الفكري عبر مراحل ثلاث وكارل ماركس وماكس فيبر الذي حدد اتجاه التقدم نحو العقلانية ثم إيميل دوركهايم الذي وضع نظام تسييم العمل والتقدم وكوندرسه الذي وضع عشر مراحل لتطور الأمم مؤكداً على العلم والمعرفة وغيرهم، وبالتالي فإن نظريات التقدم تطورت مع ظهور الأخيرة وقد اتجهت جهة في بحث مشكلة التقدم نحو التركيز على عوامل التقدم

و. بأن مفهوم التقدم يعني به تسير نحو الأهداف الموضوعية التي تنتهي إلى نفع (معن خليل، 2004 ، 51). أي اتجاه ضد الركود والاستقرار بل التعامل مع المجتمع من خلال العلوم الطبيعية وهي حركتها الدائبة ذات الفائدة والمنفعة للمجتمع. كما يعرفه هوبهاوس (Hobhouse) بأنه نمو اجتماعي للجوانب الكمية والكيفية في حياة الإنسان، وكاريف (Karoyer) يعرفه بأنه : تطور تدريجي يدل على نمو المجتمع وتصاحبه مؤشرات تدل على مدى التقدم (نس، 1987 ، 27).

أي أن المجتمع قد يشهد في فترة زمنية معينة نوعاً من التغير نحو الأمام، وقد يكون هذا التقدم عاماً شاملاً في شتى مظاهر الحياة، فيعم كافة القطاعات والمرافق، ويشمل جميع الأجزاء والمحليات؛ فتشهد جميعها لوناً من التقدم والرقى والنمو في الحياة الاقتصادية والمادية والسياسية

والفكرية والاجتماعية والثقافية، وقد يكون جزئياً فلا يصيب إلا بعض الطبقات الاجتماعية، أو بعض مظاهر الحياة، ولا يشمل إلا بعض أجزاء المجتمع، في حين تظل الأخرى في حالة تخلف نسبي.

وبذلك نستخلص أن التقدم قانون إنساني بمعنى أنه لا يوجد إلا في المجتمع الإنساني، ذلك أن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يمكن أن يتقدم أي يرتقي في حياته من حالة إلى حالة أعلى، كما أن التقدم يأخذ التدرج الجزئي يذهب إلى حالات أفضل وأحسن كالتقدم العلمي والاختراعات والنظريات وكل ما كان ذا منفعة للبشرية والذي تراكم بشكل بطيء عبر الزمن إلا أن هناك من يرى أن التقدم المفاجيء والذي يؤدي إلى انفجار كبير يؤدي على تغير المجتمع بالكامل مثل الثورة العلمية أو الثورة الشاملة.

2- التطور الاجتماعي Social evolution :

لقد برز هذا المفهوم بشكل واضح في القرن التاسع إثر النجاح الذي حققته علوم الحياة والتي أدت إلى ظهور نظرية التطور لداروين الخاصة بتطور الكائنات الحية والتي فتحت الباب أمام مختلف العلماء والمفكرين للبحث عن أصول مختلف الظواهر الاجتماعية تأصل الحضارة، اللغة والدولة... الخ ، وهكذا فقد استعمل مفهوم التطور الاجتماعي بشكل واسع في العلوم الاجتماعية وفي علم الاجتماع بشكل خاص في وصف التحولات التي طرأت على المجتمع الذي شبه الكائن الحي، كما جاء عند هيربرت سبنسر الذي يشير على تطور المجتمع على غرار تطور الكائن العضوي، حيث عرّف التطور بأنه "انحدار سلالي معدل على نحو معين"

كما يعني مفهوم التطور النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة ، تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة (الدقيس، 1987، 21). كما يقصد به التغير التدريجي الهادئ، كما يدل التطور على الطريقة التي تتغير بها الأشياء من حال إلى أخرى ببطء؛ فالنبات يتطور من بذرة، والرجل يتطور من طفل، وهناك تطور كوني cosmic وهو يدل على تطور العالم والأجرام السماوية من النشوء والارتقاء ثم الفناء، وهناك التطور العضوي أو النمو؛ وهو يشير إلى دورة الكائن الحي من الولادة إلى الترعرج والنضوج، ثم إلى الوفاة والفناء،

وبجانب التطور العضوي هناك التطور العقلي وما يصحبه من نمو وارتقاء في التفكير والشعور والإدراك ثم نضوجه واضمحلاله وفنائه (سغان، 1964، 307-308).

كما يتسع مفهوم التطور الاجتماعي ليشمل عملية التغير التدريجي التي تقع في كل المجتمعات؛ وذلك مثل التطور الذي يصيب وظائف المجتمع أو أدوار الأفراد التي يعاد تحديدها. وهذا لا يتضمن بالضرورة مرور كل المجتمعات بمراحل واحدة، وقد يبدو هناك رغبة في قصر مصطلح التطور الاجتماعي على أنه عملية من عمليات التغير الاجتماعي (Duncan Mitchell, 1968، 169)، ويختلف التطور عن التطور الذي يحدث بطريقة إرادية مقصودة لإحداث تغيرات هادفة لتطوير الحياة الاجتماعية في المجتمع.

وفي هذا الصدد بين ويليام أوجيبيران (W. Ogburn) أن المحاولات المبذولة للكشف عن قوانين الوراثة والتنوع والانتخاب في تطور النظم الاجتماعية، لم يفسر إلا القليل من النتائج الحيوية والهامية (محمد وآخرون، 1974، 35) وهكذا يمكن حصر مفهوم التطور الاجتماعي في التحول المنظم من أشكال البناء الاجتماعي البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيداً، اعتماداً على المماثلة العضوية التي شبة بها المفكرين الاجتماعيين التطور في الحياة الاجتماعية بالتطور البيولوجي للكائنات الحية (عبد الله، 1999، 355).

مما سبق يمكن ملاحظة أن هناك اختلاف واضح بين التطور العضوي والتطور الاجتماعي، فالأول هو حتمي ويسير في خط مستقيم أما الثاني يسير وفق تأثير عوامل مختلفة كالعامل السياسي والاقتصادي والثقافي والسكاني... الخ، والتطور كما يحدث في العناصر المادية والفكرية للمجتمعات يحدث أيضاً في ثقافة المجتمعات، فتتطور العادات والتقاليد والقيم، فتتغير المجتمعات نمت مع الزمن وبصورة متزايدة التعقيد.

3- التغير الغائي Telic Change : هو ذلك التغير الذي يتحقق بإدارة الإنسان وتوجيهه من أجل تحقيق التقدم (Fmory, 1954, 396).

4- الحراك الاجتماعي Social mobility والحركة الاجتماعية Social movement والتغير التنظيمي Organizational :

الحراك الاجتماعي هو المظهر الدينامي للتدرج الطبقي، أي حركة الأفراد والجماعات من وضع اجتماعي معين إلى وضع اجتماعي آخر، أما الحركة الاجتماعية فهي جزء من التطور الاجتماعي يكون في زمن معين ونظام خاص، أما التغير التنظيمي فيعني التغير في أسلوب وطريقة عمل الأشياء، داخل العلاقات الاجتماعية، التي تبقى غير متغيرة.

5- التغير البنائي Structural shange والتغير الثقافي Cutural change :

يقصد العلماء البنائيون بالتغير البنائي التغير في العلاقات الأساسية الدائمة؛ ولكن ليس كل تغير اجتماعي هو تغير بنائي؛ أي أن التغير الاجتماعي أوسع من البنائي وأيضاً ليس من الضروري أن يترتب على تغير نظام من النظم الاجتماعية الكبرى تغير البناء الاجتماعي الكلي (أبو زيد، 1966، 284). أما التغير الثقافي فهو التغيرات في الظواهر الثقافية كالمعرفة والأفكار والفن والمذاهب الأخلاقية والدينية.

ثانياً- الضبط الاجتماعي Social Control

بسبب تطور السياسات الاجتماعية الإصلاحية ظهرت ضوابط اجتماعية مرنة تهدف إلى إرفاء الإنسان العصري إلى مرحلة التمدن والتحضر والإقناع والاقتناع بدل القمع والردع والإخضاع.

الخلفية التاريخية للضبط:

مع بداية ظهور علم الاجتماع كفضاء علمي فكري كانت فكرة الضبط تمثل مفهوماً محورياً في تحليل التنظيم الاجتماعي وتطور المجتمع باعتبار أن فكرة الضبط تستخدم كمفتاح تحليلي عند علماء الاجتماع في تحليلها لأنشطة وفعاليات التنظيمات الاجتماعية الرسمية والعرفية وبالتوازي استخدمت في تفسير كيفية تطور المجتمع الزراعي إلى الحضري ومن ثم إلى الصناعي من خلال تغير وسائله الضبطية من العرفية إلى الوضعية أو من الشفوية إلى المكتوبة أو من الموروثة إلى

المكتسبة فأصبح بذلك مفهوم أو مصطلح الضبط وسيلة وقاعدة لتدبر النظام الاجتماعي في تنسيق سلوكيات الأفراد. ومن زاوية أخرى فهذا المصطلح عبارة عن همزة وصل رابطة بين التحليل الاجتماعي للقيم الإنسانية والاتجاه الفلسفي المستخدم من قبل رواد علم الاجتماع في بداية القرن العشرين الذي كان مركز اهتمامهم في ذلك الوقت منصب على موضوع، التقدم الاجتماعي واختزال التفسير اللاعقلاني للسلوك الاجتماعي فغدا جراء ذلك مفهوم الضبط مفسرا لقدرة المجتمع في تنظيم مناشطه استنادا الى المبادئ والقيم المرغوب بها.

وقد وردت إشارات كثيرة إلى موضوع النظام والقواعد المنظمة للسلوك في كتب فلاسفة اليونان أمثال أرسطو وأفلاطون (الرشدان، 1999، 259) الذي لم يطرح بشكك مستقل بل ورد في المضامين العامة لهؤلاء العلماء.

كما أن العلامة العربي ورائد علم الاجتماع ابن خلدون قد أشار في مقدمته إلى الضبط الاجتماعي بصورة أفضل وضوحاً وتحديداً، ويبرز هذا في قوله " إن الاجتماع في البشر ضروري ولا بد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه، بحيث يكون حكمه فيهم مستنداً إلى شرع من عند الله يوجب انقيادهم إليه لإيماناً بالثواب والعقاب عليه، أو أن يكون مستنداً إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم لها" (حسنين، 1994، 29). ويتضح من أقوال ابن خلدون إشارته إلى أساليب الضبط الاجتماعي التي تصلح بها الحياة الاجتماعية كالدين، القانون، العادات والتقاليد، المثل العليا.

كما أن أوجست كونت اهتم بموضوع الضبط الاجتماعي وضرورته للنظام الاجتماعي، وما تؤديه القوانين، العقيدة، الأخلاق، المعرفة، في دعم النظام الاجتماعي، " حيث يرى ضرورة العمل على اكتشاف القوانين أثناء دراسة المظاهر الاجتماعية المكونة للنسق الاجتماعي، والقوانين التي تحكم استمرار النسق والنظام الاجتماعي، زكها مسائل تتعلق بالضبط الاجتماعي" (إبراهيم، والشنواني، 1988، 40). وقد أكد دوركهايم أهمية الوقائع الاجتماعية في تكوين عناصر العقل والضمير الجمعي، وأشار إلى أن أهم وظائفه الرئيسية أن ينتج مبادئ وقواعد السلوك التي تتمثل في النظم الأخلاقية والسياسية والقانونية، وكلها أمور ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الضبط الاجتماعي.

كما أن هيربرت سبنسر أول من أستخدم مصطلح الضبط الاجتماعي في كتاب " مبادئ علم الاجتماع" الذي ظهر عام 1893، غير أن سبنسر لم يعطي هذا المصطلح أي مدلول خاص.

ويرى هولنج شيد (H. shead) أن مصطلح الضبط الاجتماعي أدخل في مجال الدراسات السوسيولوجية عن طريق سمول (Smoll) وفنست (Vincent) في كتابهما (مقدمة لدراسة المجتمع) الذي ظهر عام 1894، كما يرى أن فكرة الضبط الاجتماعي انتقلت من كونت إلى سمول وفنست عن طريق كتابات لستر وارد (Lister Ward) في نظريته المعنونة في التعاون والتدائب. (جابر، 1984، 29).

وقد زادت عناية علماء الاجتماع بدراسة الضبط الاجتماعي حينما قام العالم الأمريكي إدوارد روس (Ross) بعرض سلسلة من الأبحاث بعنوان الضبط الاجتماعي في مجلة (علم الاجتماع الأمريكية) في السنوات 1896-1898 ثم عاد وجمعها في كتاب واحد بعنوان " الضبط الاجتماعي دراسة لأسس النظام الاجتماعي العام" وتم نشره عام 1910، ثم زاد الاهتمام بهذا الموضوع بعد أن دعت الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع إلى تخصيص دورة انعقدت في سنة 1917 لبحث موضوع الضبط الاجتماعي ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح هذا الموضوع من موضوعات علم الاجتماع الأساسية.

وبهذا العرض السريع والموجز لنشأة الضبط الاجتماعي يتجلى أنه كان موجوداً حيثما وجد التجمع الإنساني على هذه الأرض من أجل لإيجاد نوع من الانسجام والتناغم بين الأدوار الاجتماعية لتحقيق نوع من الوحدة والتماسك في البناء الاجتماعي، كما أنه نتاج لما يسود هذا التجمع من أفكار ومعتقدات صحيحة كانت أم خاطئة، وأنه كلما تعقد المجتمع صاحب ذلك تعقد في ظاهرة الضبط الاجتماعي، وينعكس هذا على أساليبه، إذ كان الضبط في القديم يكاد ينحصر في الأسرة والعشيرة، حتى أدى تعدد النظم والمؤسسات الاجتماعية إلى كثرة أساليب ومؤسسات الضبط الاجتماعي، التي منها ما هو رسمي وما هو غير رسمي.

مفهوم الضبط الاجتماعي:

تعددت مفاهيم الضبط الاجتماعي كغيره من المفاهيم الاجتماعية نظراً لتعدد وجهات نظر علماء الاجتماع حول تحديد هذا المفهوم، فمنهم من يرى أن الضبط مرادفاً للتنظيم الاجتماعي كونه يشير إلى القيود والأنماط كافة التي يتولد منها الانضباط. حيث يعرف ماكيفر (Maciver) الضبط الاجتماعي بأنه " وظيفة للحفاظ على البناء الاجتماعي، من خلال أشكال القوى ذات التأثير الفعال التي تعمل على تدعيم التماسك الاجتماعي، وضبط سلوك الأفراد، من خلال احترام معتقدات المجتمع وعاداته وتقاليد وقيمة ومعايير" (ماكيفر، 1961، 273).

ويذكر الورثان (1429 هـ) أن هناك من ربط الضبط الاجتماعي ربطاً وثيقاً بالثقافة، ومنهم جورفيتش (Gorfech) الذي عرفه بأنه : مجموعة الأنماط الثقافية، التي يعتمد عليها المجتمع عامة في ضبط التوتر والصراع (الورثان، 1429، 4)، ويتفق هذا التعريف مع ما جاء في قاموس الحديث لعلم الاجتماع الذي عرف الضبط الاجتماعي بأنه وسائل اجتماعية وثقافية تنظم وتنفذ سلوك الفرد، وتدفعه إلى الامتثال للتقاليد وأنماط السلوك الهامة التي لها وظيفة للجماعة والمجتمع (الحامد، 1415، 22) وبذلك يتضح أن الضبط الاجتماعي في منظور علم الاجتماع الحديث متمثل في العادات والقيم والأعراف السائدة في المجتمع، فالضبط إذاً وسيلة اجتماعية أو ثقافية، تفرض قيوداً منظمة على السلوك الفردي والجماعي، لجعله مسير لثقافة المجتمع وقيمته وعاداته ومعتقداته، وهذه تمثل مجملها مظاهر للسلوك العام السائد، وهي من وجهة نظر مؤيدي هذا الاتجاه - وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي.

كما أن قاموس الأنثروبولوجيا ربط الضبط الاجتماعي بالقوة والقسر موضحاً أنه " كل أنماط القوة والقسر التي تتضمن الامتثال للمعايير والأعراف في المجتمع البشري" (الصالح، 2004، 16). ويتفق مع هذا الاتجاه تعريف (الجابري 1997) الذي عرفه بأنه وظيفة اجتماعية تبقى على البناء الاجتماعي، من خلال أشكال القوى ذات التأثير الفعال التي تعمل على تدعيم التماسك الاجتماعي، وضبط سلوك الأفراد، من خلال القيم والمعايير (الجابري، 1997، 34). وهناك من يبتعد بعيداً عن المفاهيم السابقة وركز على الآليات والوسائل التي يستخدمها المجتمع بهدف تحقيق الضبط بين أفراده بغض النظر إذ كانت الأساليب من نوع القوة أو القسر أو تعتمد على الاقتناع والتحفيز.

فقد عرفه جيري (Jary) بأنه " تلك الآليات أو الوسائل التي يستخدمها المجتمع للسيطرة على أفراده حيث يوجد بينهم نوعاً من التوافق مع الآخرين " (الخميس، 2005، 22). ويؤكد ذلك مذكور في تعريفه للضبط الاجتماعي بأنه " مجموعة الأساليب والإجراءات الرسمية وغير الرسمية التي يتخذها المجتمع لرقابة سلوك الأفراد من أجل الحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره " (مذكور، 2004، 31).

مما سبق يتضح أن الضبط الاجتماعي في معناه العام عبارة عن مجموعة من العمليات والإجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها المجتمع بكافة مؤسساته لمراقبة سلوك أفراده بهدف التأكيد من أنهم يتصرفون وفقاً للمعايير والقيم أو النظم التي رسمت لهم، حيث ترتبط عمليات الضبط في المجتمع الحديث بالرأي العام، وبالحكومة عن طريق تنفيذ القانون واحترامه والعمل، في إطاره، أما في المجتمعات التقليدية فتتسم الأنماط الاجتماعية كالعرف والعادات والتقاليد بدور كبير في الضبط الاجتماعي.

أنواع الضبط الاجتماعي:

أن تعدد أنواع الضبط الاجتماعي وتغيرها من مجتمع لآخر، يشكل موضوعاً غامضاً في علم الاجتماع، وعلى الرغم من اختلاف العلماء حول أنواعه وصعوبة تصنيفها، إلا أنها تتداخل فيما بينها وتعمل كنسيج يسعى لتحقيق هدف واحد يتمثل في ضبط سلوك أفراد المجتمع، حيث يحقق كل نوع من أنواعه نوعاً من السيطرة سواء أكانت بالصواب أو العقاب أو العمل بواسطة المؤسسات المختلفة أو القواعد التي تنظم الجزاءات التي تقرها مؤسسات الضبط الاجتماعي. ونظراً لأهمية أنواع الضبط نعرض أهم تلك الأنواع.

- **الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي:** الرسمي هو الذي يضعه المجتمع لفرض السيطرة الهادفة على الأفراد الذين ينتمون إليه ويكون من خلال التشريعات الملزمة لكافة المؤسسات الاجتماعية والتي تنفذها جهات معينة من خلال أجبار الناس على احترام القانون عن طريق الأساليب الردعية الرسمية (الخشاب، 1993، 26). أما غير الرسمي يتحقق عن طريق مجموعة

من الضوابط المتعارف عليها في كل مجتمع كالعقائد الدينية والعادات والتقاليد والعرف والرأي العام، والأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام ، ورغم أن وظيفة تلك الجهات الرئيسية ليست الضبط إلا أنها تلعب دوراً هاماً فيه (سليم، 1985، 40).

- **الضبط الاجتماعي الإيجابي والسلبى:** الإيجابي يتمثل بأساليب إيجابية كالمدح والثناء والرضا الجمعي والتقدير المادي، والتي تدفع الأفراد وتشجعهم على الالتزام والتمسك بالقيم والمعايير المقبولة اجتماعياً، أما السلبى يتمثل بالأساليب كالإلزام والنواهي والتهديدات والعقوبات الجزائية، التي تحث الفرد الحرص على عدم مخالفة قيم ونظم المجتمع، ويجدر التنويه أن الضبط الرسمي وغير الرسمي يمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً (الرشدان، 1999، 268-270).

- **الضبط الاجتماعي الشعوري واللاشعوري:** الشعوري يرتبط بالذات المدركة الواعية. في هذا النوع ينضبط الفرد إرضاء للمجتمع، ورغبة في الحصول على الثناء والتقدير والمدح، وخوفاً من الجزاء والعقاب، واحتراماً للعادات والتقاليد والقوانين، وهذا النوع يحتاج لمؤسسات رسمية تشرف على تطبيقه كالأُسرة والمدرسة، أما اللاشعوري يطلق عليه الضبط الداخلي وهو تلقائي نما تلقائياً نتيجة التفاعلات الاجتماعية التي ترسخت في النفس البشرية فأصبحت قواعد ثابتة وجزءاً لا يتجزأ من شخصية الفرد، ويعبر هذا النوع من أفضل أنواع الضبط بسبب الطاعة الصادرة عن رغبة مما يسهل تطبيقه ولا يحتاج لمؤسسات رسمية تشرف على تطبيقه، بل يصدر من داخل الفرد وليس خوفاً من سلطة أو قانون معين (الجابري، 1997، 52).

أساليب الضبط الاجتماعي:

رغم اختلاف علماء التربية والاجتماع في مسمى أساليب الضبط الاجتماعي وتصنيفاتها، إلا أن الاجماع يكاد يكون واحداً على أهمية هذه الأساليب، فالنظام الاجتماعي يعتبر نتاجاً طبيعياً لفاعلية وسائل الضبط الاجتماعي، وفيما يلي عرض موجز لأهم أساليب الضبط الاجتماعي.

- **الدين:** من أقوى الأساليب الاجتماعية الفاعلة في ضبط وتنظيم وتحديد سلوك الأفراد والجماعات وفي حفظ وضمان واستقراره؛ وقد اهتم كثير من العلماء بهذا الموضوع ، حيث أكد دوركهايم في

نظرية الجوانب المجتمعية على الدين تأكيداً واضحاً، فوظيفة الدين هي تأكيد السمو الخلقي للمجتمع وسيطرته على الأفراد ومن ثم تحقيق تضامن المجتمع، وهناك ثمة تأثيراً مشتركاً بين الدين والنظم الاجتماعية، كون الدين لا يتشكل بالمجتمع بل أن المجتمع يتشكل وفقاً للدين، ويؤكد علماء الاجتماع كذلك على أن المجتمع لا يتماسك إلا بفضل الدين وأن المجتمع لا يوجد أصلاً إلا على أساس الإيمان الجمعي، وكلما ازداد الإيمان ازداد تبعاً له تماسك وترابط الجماعة.

- **القانون:** يشير دوركهيم أن القانون هو وسيلة الضبط والعقاب هو الميكانيزم الرئيسي الذي يستهدف الفرد وإخضاعه، فالخوف من العقاب هو الذي يدفع الأفراد لإنجاز واجباتهم وأداء وظائفهم، والعقاب هو الذي يحكم البشرية، وهو الذي يحميها أيضاً (دوركهيم، 1961، 311). وبذلك نجد أن البنى الاجتماعية السليمة لم تتأسس إلا من خلال قوانين تسنها الدولة لفرض توجهاتها وقيمتها على جميع أفراد المجتمع من خلال التلويح باستخدام العقاب ضد الخارجين عن أعرافها وقيمتها (الربيعي، 2005، 11).

- **العادات والتقاليد:** أحياناً ما يفرق علماء الاجتماع بين العادة والتقليد، كون العادة تتعلق بالسلوك الخاص، وتستمد العادات الاجتماعية قوتها كآلية للضبط الاجتماعي بما يستخدمه من جزاءات اجتماعية، تلك الجزاءات قد تأخذ الشكل الإيجابي عندما يكون هناك التزام بالعادة، أو تأخذ الشكل السلبي أثناء مخالفة العادة، بينما التقليد يتعلق بسلوك المجتمع ككل، والتقاليد الاجتماعية تستمد قوتها كآلية للضبط الاجتماعي من كونها تتدخل في كافة ممارسات الحياة اليومية للفرد الأمر الذي يعزز وجودها وقوتها، ويدفع الأفراد إلى الالتزام بها؛ وتعد الشعائر والطقوس من أهم الأساليب المؤيدة للتقاليد لأنها تتضمن إجراءات تتم ممارستها بشكل منتظم أحياناً كالشعائر المرتبطة بالتقاليد الدينية والطقوس المرتبطة بالزواج، لذلك تعتبر التقاليد أداة تنظيمية للضبط الاجتماعي لأنها تحقق نوعاً من التواءم بين أفراد الجماعة، لأنها تعمل على استقرار الجماعة والمجتمع (قدي، 2009، 151).

- **العرف:** يعد سلطة من سلطات المجتمع، ويشمل المعتقدات التي تسري بين الناس وخاصة العامة منهم، وهم يشعرون بأن هذه المعتقدات ملزمة لهم وتضغط عليهم، ويستمد العرف قوته من قوة

المعتقدات التي تسود فكر الجماعة ومبادئها وقيمتها وعقائدها، والتي لا يستطيع الأفراد الخروج عليها إلا في حدود ضيقة، ويقبل هذا الخروج من الجماعة برد فعل يتناسب مع قوة المعتقدات التي تم الخروج عليها، وبصفة عامة فإن العرف من أهم مصادر التشريع، ويتم اللجوء إليه إذا لم يوجد في التشريع قاعدة لمسألة ما، فهو أداة هامة من أدوات الضبط الاجتماعي والتنظيم الإنساني وأقواها لأنه يعتبر صلب العادات الاجتماعية السائدة في المجتمعات (قدي، 2009، 151).

- **التربية:** بأنواعها المختلفة سواء كانت التربية الرسمية وغير الرسمية والتي تتمثل بالأسرة والمدرسة وجماعات الأقران ووسائل الإعلام والنوادي ودور العبادة... الخ، جميعها يلعب دوراً أساسياً في عملية الضبط الاجتماعي وكل مؤسسه لها ميزتها في عملية ضبط الأفراد، ويمكن للطلاب الرجوع لتلك المؤسسات التربوية والإطلاع على كيفية ممارسة عملية الضبط على الأفراد لأنه لا مجال لذكرها هنا كون تحتاج لشرح وتوضيح كبير.

- **وسائل الإعلام:** كما تمارس وسائل الإعلام الضبط الاجتماعي بمختلف أنواعها من خلال آليات التعامل مع المجتمع في إطار المعايير والقيم والعادات والتقاليد، حيث تعد وسائل الإعلام مصدر أساسي للمعلومات والأفكار ويمكنها أن تمارس تأثيرات ضخمة على اتجاهات وآراء وسلوكيات الناس، ويتم ذلك من خلال المواد الإعلانية، وبالطريقة التي تنقل بها أنباء العقوبات التي طبقت على أولئك الذين ينتهكون قيم المجتمع، وبالطريقة التي توحى بها للناس كيف يفكرون، فإنها بذلك تمثل أداة توجيه هامة في المجتمع حيث عن طريقها تمارس عملية الضبط الاجتماعي فعلياً.

مما سبق يتضح أن تحقيق الضبط في المجتمع يتم من خلال أشكاله الرسمية وغير الرسمية، والتي تتباين أثارها بحسب نوع الأدوات والأساليب التي يستخدمها، وكلما قوي نفوذ هذه الأساليب على الأفراد ظهرت آثار الضبط الاجتماعي في الالتزام بالمعايير الاجتماعية.

ثالثاً - التدرج الاجتماعي Social Stratification :

تشير الشواهد التاريخية والمعاصرة إلى أن المجتمعات الإنسانية تميل دائماً إلى إقامة تفرقة بين الأفراد، بحيث يحتلون مكانات مختلفة ومتباينة على مقياس يعكس قيماً متفاوتة، ويعد التدرج الاجتماعي من التباين الاجتماعي المعقدة، التي تعتمد على العديد من العوامل التي تختلف من

مجتمع لآخر، كما تعد هذه الظاهرة في معظم المجتمعات بمثابة عملية ديناميكية تسمح بمزيد من التغيرات في تكوينها وكذلك في الخصائص العامة للمستويات والدرجات المتباينة، كما أن التدرج الاجتماعي من العمليات الاجتماعية المهمة التي تعمل داخل البناء الاجتماعي للمجتمع ويلقي الضوء على ما يحدث في البناء الاجتماعي ويساهم في تحديد طبيعة هذا البناء ومدى استقراره وديناميته والمرحلة التطويرية والتنموية التي يمر بها.

والملاحظ أن أغلب الفلاسفة والعلماء قد نظروا إلى ظاهرة التدرج بين أفراد المجتمع على أنه من أكثر المواضيع إثارة للجدل، التي اختلف أسلوب معالجتها بين العلماء في الماضي والحاضر، ففكرة التمايز والتدرج قديمة قدم الفكر الإنساني، وأنها شيء يؤدي إلى حدوث تفكك في المجتمع وبالتالي يسهم في ظهور الشرور. وقد طالب هؤلاء الفلاسفة بخلق عالم تختفي فيه ظاهرة التفرقة بين الأفراد وتسوده مساواة حقيقية بينهم. ويكاد يجمع علماء الاجتماع على استحالة خلق هذا العالم، وعاونهم على ذلك الفشل الذي منيت به كل المحاولات التي سعت إلى خلق مجتمعات خيالية. ويبدو أن هناك مبرراً قوياً للتسليم بأن التدرج الاجتماعي مسألة كامنة في طبيعة الإنسان ذاته، وأن من الصعب أن يظهر في المستقبل مجتمع لا يستند إلى تفرقة طبقية (أليكس، 1983، 158).

وقد ظهر مفهوم التدرج الاجتماعي في مجال العلوم الاجتماعية في النصف الأول من القرن العشرين، وتحديداً في عام ١٩٤٠ م، فقد استعير في علم الجيولوجيا (علم الأرض)، رغم اختلاف ما يشير له المفهوم في المجالين . فهو يستخدم في الجيولوجيا عند الحديث عن طبقات الأرض وتكويناتها، بينما يستخدم في علم الاجتماع ليشير إلى طبقات المجتمع الإنساني المختلفة، التي يتم تحديدها من خلال معايير تقويمية محددة . فيصنف الأفراد والجماعات بموجبها إلى فئات طبقية يرتبط بكل منها مكانات وأدوار وامتيازات معينة حسب وضع كل فئة على سلم التدرج.

حيث يشير بوتو مور (1978) إلى أن التدرج الاجتماعي من الظواهر المهمة التي لفتت أنظار الفلاسفة وعلماء النظرية الاجتماعية عبر التاريخ؛ إلا أنها لم تخضع للدراسة النقدية والتحليل إلا بنمو العلوم الاجتماعية الحديثة (بوتو مور، 1987، 227). وهنا يقول الكاتب البريطاني جورج أوريل George Orwe (195) إنه توجد في كل المجتمعات قلاقة أنواع من المصادر الاجتماعية ذات القيمة هي (السلطة - والهيبة - والملكية). ولا تتوزع هذه المصادر توزيعاً متساوياً بين الأفراد أو بين الجماعات، وينشأ التدرج الاجتماعي عندما يكون التمييز بين الأفراد والجماعات هو الأساس في توزيع هذه المصادر القليلة (بيت هيس آخرون، 1989، 266).

كما عد أيلكس إنكلز أن علم الاجتماع لم يشهد خلال منتصف القرن العشرين مشكلة لغتت الأنظار وأثارت كثيرًا من الخلط كمشكلة التدرج الاجتماعي . كما أشار إلى أن ترتيب الأفراد في المجتمع يعتمد على اتجاهين أساسيين طبقًا للمستويات الاجتماعية، يقوم الاتجاه الأول على عدد من المعايير الموضوعية، كالدخل والممتلكات، والتعليم، والقوة التي يمتلكها الفرد . أما الاتجاه الثاني فيقوم على عدد من المعايير الذاتية أو النفسية، كالمشاعر التي يحملها الفرد للوضع الذي ينتمي إليه أو الآراء التي لدى الآخرين نحو الموقع الذي يحتله شخص معين (أيلكس، 1983، 159).

ويلخص غيث (1985) الاتجاهات الرئيسية في دراسة التدرج الاجتماعي في اتجاهين هما:
(غيث، 1985، 152)

- **اتجاه التسلسل والتمييز الدائم** : الذي يهتم بالنواحي الدائمة والثابتة في المجتمع، التي على أساسها يوضع الفرد في سلسلة المراكز في المجتمع الذي ينتمي إليه، ومن المقاييس في هذا الاتجاه النفوذ والامتياز والجاه.

- **الاتجاه الجمعي المتغير** : الذي يركز على دراسة السلوك الجمعي في تأثره بالتنظيم الاقتصادي للمجتمع، ومن أجل ذلك يرتب الأفراد في ضوء مقاييس خارجية مثل المهنة والدخل ونمط الاستهلاك والملكية وغيرها، أي أن التركيز هنا على المسائل المعلقة بالتغير الاجتماعي، تأكيدًا على أن سلوك الجماعة يكون استجابة مباشرة للبيئة الخارجية.

وقد خلص بعض العلماء إلى تحديد أربعة عوامل هي المسؤولة عن تشكل الأوضاع الاجتماعية في المجتمع بصورة عامة، هي: (لطفی، 1977، 173)

- 1- الأساس البيولوجي : إذ يولد الفرد بخصائص بيولوجية تحدد وضعه الاجتماعي.
 - 2- الأساس الاقتصادي : الذي قد يرفع من الوضع أو يذنيه.
 - 3- الأساس المهني : الذي قد يصعد بالفرد إلى أعلى درجات الهرم الاجتماعي أو العكس.
 - 4- الأساس السياسي : إذن أن من يملك القوة ستكون منزلته الاجتماعية مختلفة عن لا يملكها.
- وفي ظل ذلك يمكن القول أن وضع الفرد حقيقة اجتماعية ليس للعوامل الفردية والذاتية دور كبير في تقييمها، لذلك تمكن تحديد العوامل التي تحدد الأوضاع الاجتماعية فيما يلي:
- عوامل سلبية لا دخل للفرد فيها وأهمها (السن، الجنس، الأصل، الحوادث الطبيعية، كأن يكون يتيم أو مترمل أو العجز، والإعاقة وغيرها.

- عوامل إيجابية من عمل المجتمع وتدخل الفرد ومنها القدرات الخاصة للأفراد، الثقافة والتعليم، الثراء، الحسب والنسب، والتخصص المهني.

- مفهوم التدرج الاجتماعي ونظرياته في علم الاجتماع المعاصر:

1- مفهوم التدرج الاجتماعي:

مفهوم التدرج الاجتماعي من العمليات الاجتماعية المهمة التي تعمل داخل البناء الاجتماعي للمجتمع، ويلقي الضوء على ما يحدث في البناء الاجتماعي ويساهم في تحديد طبيعة هذا البناء ومدى استقرار وديناميته والمرحلة التطويرية والتنموية التي يمر بها. ومن المعروف أن مفهوم التدرج الاجتماعي في علم الاجتماع قد تم تعريفه بطرائق مختلفة، قد لا تتفق بالضرورة مع بعضها.

يعرف تالكوت بارسونز بأنه: "الترتيب المتباين للأفراد الذين يكونون نسقاً اجتماعياً معيناً" (الجوهرى، عبد الهادي: د.ت، 49) كما يعرف بأنه "وجود بعض من الفوارق الاجتماعية تكون على شكل مراكز متدرجة يمكن أن تكون صفات أو جماعات صعبه لها مزايا وظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية وفكرية معينة، وأفراد الطبقة الواحدة متساوون في أسلوب الحياة والظروف المادية والثقافية إلا أنهم يختلفون عن أعضاء الطبقات الأخرى في هذه المعايير" (دنكن، ميشيل: 1986، 211). كما يعرف: بأن الجماعات الاجتماعية مرتبة على نحو غير متساو في نظام من التدرج أو التدرجات الهرمية، يشمل مناصب أو مراكز وفقاً لسمات وصفات معينة (النفق، خلدون: 1997، 73). ويمكن تعريفه بأنه: العملية التي يقسم الناس بها بعضهم إلى شرائح وصفات من حيث الدخل أو الثقافة أو أهمية العائلة أو النفوذ في الجماعة وما يتبع ذلك من تقدير واحترام أو عطف أو افتقار الناس بعضهم لبعض. ولقد شهدت المجتمعات الإنسانية منذ فجر تاريخها عدة أنواع من نظم التدرج الاجتماعي.

2- نظم التدرج الاجتماعي:

الكاست: نظام يوجد في شبه القارة الهندية، وفيه يتحدد الموقع الاجتماعي للفرد لحظة ميلاده ولا يمكن تغييره بعد ذلك أبداً، واثرق: نظام تراتب يكون فيه بعض الناس ملكاً لآخرين، والطبقة: نظام يقوم على الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية بين الناس، وهذا يقود لاختلافات في

الممتلكات والسيطرة على الموارد المادية والفرص الوظيفية والتعليمية وإذا كانت تلك هي نظم التدرج الاجتماعي فما هي أشكاله.

3- أشكال التدرج الاجتماعي:

يذهب بوتومور إلى أن تقسيم المجتمع إلى شرائح، مرتبة في تدرج معين وفقاً للثروة والهيبة والقوة، وهو إحدى السمات العامة المميزة للبناء الاجتماعي، ويقول أن السمة الرئيسة للتدرج الاجتماعي أنه لا يمثل جزءاً من نظام طبيعي لأشياء لا تتغير وإنما هو نتاج بشر، يخضع للتغيرات التاريخية (بوتومور: 1978، 227). كما يذهب (دافيز ومور) إلى أن اختلافات التراتب الاجتماعي تتأثر بخمسة اعتبارات وهي: (الغريب، عبد العزيز: د.ت، 148).

1- درجة التخصص، وتقسيم العمل، 2- طبيعة التأكيد الوظيفي، 3- ضخامة الفروق الفردية، 4- مدى الفرص المتاحة، 5- درجة تضامن المستوى الاجتماعي.

بينما وضع (بيار لاروك) ثلاثة معايير أساسية للتدرج بين أفراد المجتمع الواحد وهي: (لاروك، بيار: 1983، 11).

أ- الدور الذي يلعبه في المجتمع، والمركز الذي يشغله، وما يملكه من ثروات في مجتمعه.
ب- نوع المعيشة المرتبطة بمجموع دخول الفرد الفردية والعائلية، والوظائف التي يشغلها الفرد.

ج- السلوك النفسي والشعور الجماعي المرتبط بطرق التفكير، والاستجابة للمشكلات والعادات والتقاليد. ورغم هذا الاجتهاد إلا أن هناك عدة اتجاهات فسرت التدرج الاجتماعي.

4- بعض الاتجاهات المفسرة للتدرج الاجتماعي:

من الممكن وضع النظريات التي كانت ولا تزال موجودة لتفسير التدرج الاجتماعي في ربتين أساسيتين هما نظريات الوظيفيين ونظريات الصراع.

- نظرية الوظيفية:

يقول الوظيفيين وعلى رأسهم دافيز Davies ومور Moore لا مناص من التدرج حيث لا يوجد مجتمع يخلو منه، ولا يمكن أن يستمر المجتمع في وجوده بدون تدرج اجتماعي، يقوم على عدم المساواة في توزيع المكافآت والامتيازات، ولهذا يمكن تصور التدرج الاجتماعي من خلال

الترتيب الهرمي للمرتبة، الذي يختلف في كل مجتمع على أساس ظروف داخلية وخارجية . فهناك عوامل تحدد ذلك مثل : الدين، والحكومة، وإنتاج الثروة، وإدارة الملكية، والعمل، والإنتاج، والمعرفة التقنية.

كما تشير النظرية الوظيفية من خلال (كنجزلي دافيز وولبرت مور سنة ١٩٤٥ م)، أن الناس يتباينون فيما بينهم وفيما لديهم من قدرات ومهارات، والمجتمع في كل العصور يحتاج إلى أفراد لديهم مهارات وقدرات لا تتوفر لغيرهم، وهؤلاء يعطون مكافآت متميزة عن غيرهم. مما يعطي لهذه المكافأة قيمتها، كما يعتقد الوظيفيون بوجود تدرج وتمايز داخل أنظمة المجتمع كما توصل (دافيز ومور) إلى أن التدرج الاجتماعي ظاهرة عامة في المجتمع، ويؤدي وظائف إيجابية يحتاج إليها المجتمع، وأن المجتمع يحتاج لهذه الأوضاع المتدرجة، وأن الأدوار المرتبطة تحتاج إلى أفراد لديهم الدافعية اللازمة لأداء متطلبات الدور ، وأن هناك مجموعة جزاءات تفرض على أداء كل دور ، وأكدوا على أن التدرج الاجتماعي يكمن في حاجات المجتمع التي تحفز الأفراد لأداء مهام أدوارهم، تلك التي تحددها المتطلبات الوظيفية للمجتمع، بل إن نسق التدرج مرتبط ببقاء النسق الاجتماعي واستمراره . كما أشارا إلى أن عدم المساواة في الأوضاع الاجتماعية والمكانات وظيفية بالنسبة للمجتمع، وعلى ذلك تصبح عدم المساواة الاجتماعية إجراء لا شعوريا من خلاله تضمن المجتمعات أن يشغل الأوضاع الاجتماعية أشخاص على درجة من الكفاية والتأهيل (وليكينز ، 2010 ، 94-95)

وقد أشار بارسونز (Parsons) إلى أنه رغم اختلاف المظاهر والأشكال التي يبدو عليها الترتيب الاجتماعي بين المجتمعات؛ إلا أنها تخضع لتفسير واحد، فجميع أنساق الترتيب الاجتماعي كلها تنوعات مادية تخضع لتحليل وتفسير نظرية واحدة هي النظرية الوظيفية، التي تشير إلى أن الترتيب الاجتماعي القائم على أي معيار يتوقف على القيم المدعومة للمجتمع، والتي بدونها لا يمكن أن يقوم للكيان الاجتماعي قائمة (عبد المعطي ، والساعاتي ، 1997 ، 99) وبذلك نجد التدرج الاجتماعي يقوم على تحديد الطبقة عن طريق أبعاد متعددة مثل (الاقتصاد والمكانة والقوة والبعد النفسي، وعدم التأكيد على الصراع الطبقي أي التنافس بينها).

ويمكن القول إن اتجاه الوظيفية نحو التدرج الاجتماعي يركز في ثلاث قضايا رئيسة هي:

1- توزيع غير متساوٍ للهيبة والمكافآت المادية وهو ضرورة اجتماعية حتمية.

2 - تمثل الضرورة الاجتماعية لنسق التدرج الاجتماعي في حاجة المجتمع إلى من يدفع الأفراد لأن يشغلوا مراكز على درجة من الأهمية الاجتماعية، وتتطلب قدرًا من الخبرة والتدريب، وهذا تكون المكافآت المادية والهيبة بمثابة الدافع لشغل هذه الأوضاع والمراكز.

3- أن أكثر المراكز والأوضاع أهمية تشكل بوعي وقصد عن طريق أكثر الأفراد جدارة وكفاءة، أو لأقدرهم وأكثرهم تدريباً ومراناً.

- نظرية الصراع:

يسعى أصحاب نظرية الصراع لشرح التدرج الاجتماعي من حيث صراع القوى، وتقر نظرية الصراع بالتمايز بين الأفراد والجماعات الذين يناضلون لتحقيق مكانة عالية، وما إن يحصلوا عليها حتى يحاربوا من أجل الاحتفاظ بها في النظام الاجتماعي الهرمي، كما أن هؤلاء يورثون المكانات المرموقة لأبنائهم، ويسعون لتسوية مكانتهم العالية عن طريق العديد من الوسائل لتدعيم استمرارهم واستحقاقهم لمثل هذه المكانة.

لذلك انتقد هذا الاتجاه مفهوم التدرج الاجتماعي عند الوظيفيين لأنهم ركزوا على النماذج الثابتة في المجتمع (سلطة ومكانة والقوة)، وأهملوا متطلبات التغيير الاجتماعي، لذلك يروا الصراعين أن الدخل والمنزلة وأسلوب الحياة وملكية وسائل الإنتاج، هي العوامل المحددة للتراتب الاجتماعي والتنافس بين الفئات (الخولي، سناء: 1980، 176). وهذا المفهوم يركز على فكرة الاستغلال الطبقي، والمصلحة الطبقية التي تؤدي من وجهة نظرهم إلى الصراع بين الفئات والطبقات.

وحدد كارل ماركس التدرج الاجتماعي على أساس الاقتصاد والإنتاج فقط، لكون العمل هو السبيل الوحيد الذي يحقق به الإنسان ذاته، وأن الصراع (التنافس) على الإنتاج هو الذي يغير من درجات الناس ومراتبها وليس طبقته وسلطته (ويلكينز، 2010، 93). أي أن ماركس يؤكد أن الوضع الذي يحتله الفرد في الإنتاج هو الذي يحدد فئته الاجتماعية.

ويشير كول G. Cole (1988) إلى الأهمية الحيوية للعامل الاقتصادي وتأثيره في تشكيل الأوضاع الاجتماعية، وأنه المقرر الوحيد في المجتمع، إلا أنه لا يمكن أن يكون وحيداً في شكل أفراد المجتمع، وأن هذا السبب لن يكون له فائدة تذكر في قيام الطبقات عندما تتحقق المساواة الاقتصادية في المجتمع، ومن ثم ينتهي الصراع المادي بين أفراد (كول، 1988، 39)

بينما أشار ماكس فيبر إلى أن بناء المكنات الاجتماعية يعتمد على مجموعة أحكام شخصية، وتقديرات ذاتية من جانب الآخرين تُستخدم فيها جملة معايير مثل مستوى التعليم، والمهنة، والدخل (عبد الباسط، 1982، 137). أي أن مكانة الفرد ليست مربوطة بطبقته وسلطته بل بما يحققه لنفسه من خلال تعليمه ومهنته ودخله...إلخ.

ويمكن القول إن مفهوم التدرج الاجتماعي من منطلق اتجاه الصراع يعني:

- أ- وجود جماعة من الناس تتشابه في المكان الذي تشغله في نسق الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي
- ب- وتتشابه في الدخل والمنزلة وأسلوب الحياة.
- ج- كما تتشابه في نصيبها في ملكية وسائل الإنتاج.

رابعاً- التنمية الاجتماعية Development Social:

استحوذت قضية التنمية على اهتمام العلماء والمفكرين، وغدت البرامج والخطط الإنمائية هي القاسم المشترك في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ الحرب العالمية الثانية، وبذلك أصبح التراث السوسيواقتصادي للتنمية زاخراً بالعديد من التعريفات التي تساهم في تحديد مدلولها.

فالتنمية بشكل عام عملية تغير ثقافي دينامي (أي متصلة وواعية) وموجهة تتم في إطار اجتماع معين، بصرف النظر عن حجم المجتمع، وترتبط عملية التنمية بزيادة أعداد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغيير وتوجيهه، وكذلك في الانتفاع بنتائجه وثمراته، أي أن التنمية بهذا المعنى تتطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم (الجوهري، 1995، 144) ويعرفها بدوي : " بأنها الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قوة أفراد على استغلال الطاقة المتاحة على أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي (بدوي، 1982، 384). ويعرفها سغان " بأنها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي

والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية (سغفان، 1983، 224).

أما التنمية الاجتماعية صاغ العلماء لها العديد من التعريفات التي تعكس الاختلاف الواضح بينهم في تحديد مدلولها، فمثلاً نجد المفكرين الرأسماليين يسلمون صراحة بأن الدول النامية توجد حالياً في مرحلة من مراحل النمو مختلفة عن تلك التي بلغت الدول الصناعية المتقدمة، ويسلمون بفكرة النمو التدريجي المستمر، ولذا يعرفون التنمية الاجتماعية بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات، ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية.

أما النظرة الاشتراكية لا ترى بالتنمية الاجتماعية مجرد برامج للرعاية الاجتماعية، تتحقق عن طريق التشريعات الحكومية؛ وإنما تنظر إليها على أنها عملية تغير اجتماعي موجه، تهدف إلى إحداث تغيير جذري في مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المتخلفة، وترى أن ذلك التغير لن يتم إلا عن طريق ثورة حتمية تقضي على البناء الاجتماعي القديم وتقيم بناء جديداً تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة. كما أن الفكر الماركسي يرى أن تحقيق التقدم والتنمية رهن بتغيير البناء الاجتماعي القديم، وبإقامة مجتمع يحظى فيه كل فرد بحد أدنى لمستوى المعيشة ولا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن يلتزم به الدولة قبل الأفراد (عبد الباسط، 1977، 93-95).

وفي ظل الاتجاهات الثلاث السابقة يمكن القول أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم الرعاية والخدمات، وإنما تشمل على عنصرين أساسيين أحدهما تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تتناسب روح العصر، والثاني إقامة بناء اجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.

وحتى نستطيع فهم التنمية الاجتماعية لا بد من توضيح الفرق بين التنمية والنمو . فالنمو هو " عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه في سلسلة من المراحل

الطبيعية ويتضمن النمو تغيراً كمياً وكيفياً، كما يطبق على المجتمعات والأفراد (بدوي، 1982، 187) والنمو الاجتماعي: هو عمليات التغير الذي يلحق بالبناء الاجتماعي عن طريق التطور الطبيعي والتحول التدريجي (بدوي، 1982، 384). ويختلف النمو (Croissance) عن التنمية كون النمو تلقائي بينما تخضع التنمية للإرادة البشرية ومجهود الإنسان (مرجع سابق، 187). كما أن النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية دائمة عبر فترة من الزمن (معن خليل ، 2004، 68). فمثلاً الزيادة الثابتة في النسبة المئوية المتعلمين والمتعلمات إلى مجموع السكان هو من النمو، أما التنمية فتحصل في التعليم في مرحلة النمو الاجتماعي السريع وخلال فترة زمنية ممتدة من الزمن.

وقد اهتم عدد من العلماء باستخدام مفهوم النمو عند تحليلهم لعملية التغير الاجتماعي والتاريخي ومن بينهم دوركايم و"سبنسر"، وهذا ما جاء في كتابتهما عن تفسيرهما لعملية النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية التي تحدث نتيجة النمو (عبدالله، 1999، 355)، فهناك علاقة وثيقة بين التغير والنمو وبين النمو والتنمية فالظواهر والأشياء حينما تنمو لا بد وأن تتغير خلال عملية النمو إلا أن النمو يكون بطيئاً وتدرجياً وهو أقرب ما يكون إلى التغير الكمي منه إلى التغير الذي التنمية والتي تشمل على النمو وعلى التغير. والتغير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو اقتصادي. كيفي كما هو كمي (حسن عبد الباسط، 1982، 85).

هذا وقد استخدم مفهوم النمو ليشير إلى عملية التنمية خاصة عند عقد نوع من المقارنة بين النمو الاقتصادي الذي حدث في المجتمعات الغربية والتنمية التي عرفتتها المجتمعات النامية، وهذا ما جاء في تحليلات "ماكس فيبر" عندما سعى لاستخدام كلمة النمو والتنمية لمعرفة الظروف التاريخية ونوعية التفاعل والسلوك البشري لدراسة عمليات معينة من التغير الاجتماعي. كما يمكن استخدام مصطلح التنمية للإشارة إلى النمو المعرفي والثقافي، ومن خلاله تتحدد كيفية سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية عن طريق استخدام التكنولوجيا، كما يمكن استخدامه في التنمية الاقتصادية بتنشيط الاقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود وذلك بالتحول إلى اقتصاد الصناعة.

خامساً- التحديث Modernisation :

أصبح مفهوم التحديث في ضوء النظريات المعاصرة، بعد المرحلة الاستعمارية، خلافية. وقد ميزت النظريات الكلاسيكية القديمة التي ظهرت في القرن التاسع عشر بين العصري ومجتمع ما قبل العصري. وركز دوركهيم على الفرق بين التضامن الحيوي والتضامن الآلي. وصاغ فيبر تطور العقلانية، وانتقل ماكس من الإقطاعية إلى الرأسمالية. واهتم كل منهم بتقديم أنموذج تخطيطي للتطور، تقدم من خلاله المجتمعات الأوروبية المتقدمة صورة عن مستقبلها إلى المجتمعات الأقل تقدماً.

وعلى هذا فالتحديث محاولة للحاق بالتقدم حيث يحاول المتأخر اللحاق بالمتقدم، وهذا يتطلب التحول من الريفي إلى المدني ومن الإقطاعي إلى الرأسمالي ومن الزراعي إلى الصناعي ومن العفوي إلى العقلي ومن التقليدي إلى الحديث. وأصبح هذا الأنموذج التخطيطي معروفاً في ما بعد عام 1945 في نهاية العهد الامبراطوري وفي العالم الرأسمالي حيث الحاجة إلى نظرية اجتماعية أيديولوجية، وهذا الأنموذج مرتبط بشكل واضح بفكرة التطور التي تم وضعها كي تلحق المجتمعات المتأخرة في العالم الثالث بركب التقدم الغربي عن طريق التحديث . وهذه الآراء التي سادت الفكر الغربي خلال الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر، تعرضت لنقد شديد من الاقتصاديين والسياسيين أصحاب الفكر الراديكالي الذين اثبتوا أن عدم التقدم لم يكن حالة موجودة من قبل بل ظهرت وتأثرت بشدة بأعمال الدول المتقدمة. أو بمعنى آخر أن التأخر المزعم للدول والمناطق والشعوب النامية هو نتاج ظهور الدول المتقدمة، كما أن الاتصال بالغرب لا يؤدي بالضرورة إلى التطور والتقدم والتحديث. وتتفاقم المشكلة بشكل أكبر عندما نجعل من الغرب أنموذجاً للعالم أجمع (جون سكوت، 2009، 92-94).

وبناء على وجهات النظر السابقة يمكن القول : التحديث ليس معناه أن يفقد المجتمع هويته ولا يتعارض مع القيم الأصلية والهوية فقد استطاعت دولاً مثل اليابان و ماليزيا وسنغافورة والصين أن تطور نظمها ومن أدوات إنتاجها وتفكيرها مع الاحتفاظ بالهوية والقيم الأصلية. ورغم الخلاف الكبير المرتبط بالتحديث إلا أنه يظل مفهوم أساسي في التحليل الاجتماعي وله وظائفه وألياته.

- التحديث مفهومة ووظائفه وألياته:

دار جدل طويل بين المفكرين والعلماء حول مفهوم التحديث، وتعددت التعريفات وتباينت باختلاف اتجاهات العلماء؛ فمثلاً يرى الاقتصاديون التحديث من خلال استخدام الإنسان للتكنولوجيا للسيطرة على المصادر الطبيعية من أجل زيادة دخل الفرد، بينما ينظر علماء الاجتماع إلى التحديث

من خلال التباين والتمايز بين المجتمعات؛ حيث درسوا وحلّوا الأساليب والنظم المكونة للبناء الاجتماعي، وظهور الوظائف الجديدة ونموها، كما درسوا مساوئ التحديث؛ كازدياد الضعف العقلي والأمراض العقلية، وانحراف الأحداث، والصراع الديني والعنصري والطبقي، بينما يعتم علماء السياسة بمشكلات بناء الدولة، وبعض عناصر التحديث الهدامة، كما يتناول علماء النفس التحديث من المنظور السيكولوجي؛ فيذهبون إلى أنه يتمثّل في الاعتماد على النفس واكتساب الفرد لخصائص وقيم تدفعه إلى الإنجاز، كما يذهب البعض إلى أن التحديث يعني التغريب Westernization أي اكتساب الثقافة الغربية، كما ذهب البعض إلى تحديد مدلول التحديث من خلال التغير والتنمية؛ أي أن التحديث يشير إلى العملية التي يتحول من خلالها المجتمع من مرحلة وحالة معينة إلى مرحلة وحالة مختلفة، بإفترض أن المجتمع يسير نحو الأفضل؛ أي أن مفهوم التحديث يلتقي مع مفهوم التنمية. ورغم كل هذا فإن جميع الدراسات والنظريات التي تناولت التحديث لا تغفل حقيقة هامة مؤداها أن المجتمعات التقليدية هي المنطلق أو نقطة البدء في التمييز بين المجتمعات الحديثة وما قبل الحديثة (جهينة ، 1978 ، 56).

ويمكن القول : أن التحديث يقصد به العملية التي يتحول بها الأفراد من الشكل التقليدي للحياة إلى نمط حياة أكثر حداثة وتقدماً، ويتسم بالتغير والتقدم التكنولوجي، ويعتبر الاتصال من أهم العوامل الرئيسية التي تمهد للتحديث وتعزده (Everett, 1972, p404).

- وظائف التحديث:

- 1- الانتقال من الاعتماد على الأدوات التقليدية البسيطة في الإنتاج إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة
- 2- العمل على دعم الاقتصاد من خلال إنشاء البنوك.
- 3- إنشاء مؤسسات سياسية حديثة (المجالس التشريعية - الإدارة المحلية - اللامركزية).
- 4- تطوير الإدارة الحديثة التي تعتمد على العقلانية في اتخاذ القرار وعلى الموضوعية في العلاقات واحترام القوانين واللوائح المنظمة للعمل دون اعتبار للأمور الشخصية.
- 5- العمل على نشر العلم والتفكير المنطقي العقلاني والتخلص من الخرافات والتواكل.
- 6- العمل على نشر العلم والتفكير المنطقي العقلاني والتخلص من الخرافات والتواكل. نشر القيم الإيجابية التي تتصل بالشفافية المحاسبية الثقافية - المحاسبة - الموضوعية - الثقة - المشاركة الاجتماعية - المواطنة - العدالة - المساواة.

7- العمل على فك الجمود الطبقي وفتح قنوات الانتقال بين الطبقات الاجتماعية وربط المكانة الاجتماعية للأفراد بإنجازاتهم وليس بمكانتهم الموروثة.

- آليات التحديث: يتم التحديث وفقاً ل خطة مدروسة ولا يترك للصدفة أو العشوائية ولذلك فهو يعتمد على عدد من الآليات ومن أهمها:

1- تحديث الإنسان: وذلك بنشر التعليم والثقافة ومحو الأمية وتحسين ظروف المعيشة وإكساب الفرد ثقته بنفسه وتجديد قيمة ووعيه وقابليته للتجديد مما يساعد على زيادة إنتاجية الفرد.

2- الأخذ بالتصنيع: هو جوهر عملية التنمية وعلاج التخلف ومن خلاله يتحقق هدفان رئيسيان: الأول هدف اقتصادي يتمثل في استغلال الثروات المعدنية والحيوانية والنباتية، وتوفير وسائل الإنتاج وبيع الاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي والفرد والتخلص من التبعية الاقتصادية، والثاني هدف اجتماعي من خلال إعادة تشكيل الهيكل الاجتماعي مثل ازدهار قيم واتجاهات جديدة مثل تقدير الوقت وتحسين الإنتاج والانضباط والتجديد وتطوير التعليم وتغيير خريطة الكيفيات الاجتماعية.

3- الاعتماد على الذات: في توفير الموارد اللازمة للتنمية والعمل على استقلال الاقتصاد الوطني. والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وأحداث تغييرات اجتماعية مثل الحد من الاستهلاك وترشيد الإنفاق والانتماء والولاء للوطن. والاعتماد على الذات لا يعني العزلة والانغلاق بل تحقيق نوع من التعاون المتبادل المتكافئ مع الدول الأخرى.

4- إعادة توزيع الدخل والثروات وأعباء التنمية: توزيع أعباء التنمية بما يحقق تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والتي تعد جوهر أي تغيير اقتصادي أو اجتماعي.

5- تحقيق المشاركة الشعبية: تدعيم الديمقراطية والمشاركة الشعبية الواعية في اتخاذ القرار. تنمية روح المسؤولية ومعرفة الحقوق والواجبات وبالتالي يكون من حق الفرد التمتع بالنتائج والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية.

سادساً- التنشئة الاجتماعية Socialisation:

لقد اهتم علماء الاجتماع في دراستهم بخاصيتين هما : وحدة المجتمع وتماسكه، واستمرارية المجتمع، وتعد عملية التنشئة الاجتماعية من أهم العمليات التي تعمل على تحقيق هاتين الخاصيتين، ومن أهم العمليات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع وينظر علماء الاجتماع إلى هذه العملية على

أنها العملية التي عن طريقها تتكون الشخصية الإنسانية فعن طريقها ينصاع الشخص لمعايير الجماعة التي ينتمي إليها ومن ثم تظهر أو تتبلور الذات الاجتماعية نتيجة تفاعل الفرد مع غيره من الأفراد في المجتمع بالإضافة إلى تفاعل الاستعدادات الفطرية التي نولد مزودين بها مع العوامل الثقافية والبيئية.

وتعد التنشئة الاجتماعية هي الوسط الأول والقناة الأساسية التي يجري فيها نقل الثقافة وانتقالها على مدى الأجيال، كونها عملية تعلم ليكون المرء عضواً في مجتمع ما، ويصبح من خلالها كائناً اجتماعياً، وهي تجربة دائمة، وتكتمل من خلال التفاعل مع الآخرين والمشاركة في روتين الحياة الثقافية اليومية. والتنشئة الاجتماعية هي مفهوم يقر بأن الهويات الاجتماعية والأدوار والسير الذاتية الشخصية تتكون من خلال عملية متواصلة من الانتقال الثقافي.

إذ ليس بمقدور المولود البشري أن يظل على قيد الحياة من دون مساعدة خلال السنوات الأربع أو الخمس الأولى على الأقل من عمره، من هنا؛ فإن التنشئة الاجتماعية هي التي تجعل من هذا الكائن الوليد، بصورة تدريجية، إنساناً واعياً لذاته وشخصاً ملماً ببعض المعارف والمهارات المتعلقة بمسالك الثقافة التي ولد فيها، وبهذا المعنى، بلإن التنشئة الاجتماعية ليست نوعاً من البرمجة الثقافية التي يتشرب فيها الوليد ما يقع عليه من مؤثرات بصورة سلبية، فالطفل نشط منذ ولادته، إذ إن له احتياجات ومتطلبات تؤثر في سلوك من يتولون رعايته والعناية به (أنتوني ، 2005، 88).

وكثيراً ما يتحدث علماء الاجتماع عن التنشئة الاجتماعية باعتبارها تمر في مرحلتين عريضتين، وتشمل عدداً من العوامل الفاعلة المؤثرة في التنشئة. وتشتمل هذه العوامل الفاعلة على الجماعات التي تجري فيها عمليات التنشئة المهمة. وتجرى التنشئة الاجتماعية الأولية أو الأساسية في مرحلتين الرضاعة والطفولة، وتعتبر هذه هي الفترة التي يصل فيها التعلم الثقافي أقصى درجات الكثافة. فيتعلمون بها اللغة وأنماط السلوك الأساسية التي تشكل الأساس لمراحل التعليم والتعلم اللاحقة، فبدأ الطفل بتحقيق التراكم المعرفي والمهارات المطلوبة ليعتبروا أعضاء في مجتمع ما. وتتم هذه العملية من خلال أنشطة متنوعة مثل اللعب والرياضة، والملاحظة ، والتفاعلات مع أفراد آخرين مؤثرين وعلى رأسهم تكون العائلة هي الفاعل المؤثر والأكثر أهمية في هذه الفترة (سكوت ، 2009، 132) . أما التنشئة الثانوية فتحدث في فترة لاحقة من الطفولة، وتستمر حتى سن البلوغ. وتدخل الساحة من هذه المرحلة عوامل فاعلة أخرى تتولى بعض الأدوار والمسؤوليات التي كانت تقوم بها العائلة، ومن جملة هذه العوامل المدارس، وجماعات الأقران والمؤسسات، ووسائل الاتصال

والإعلام إلى أن تنتهي بموقع العمل. وفي هذه السياقات كلها، تسهم التفاعلات الاجتماعية في تعليم الفرد منظومات القيم والمعايير والمعتقدات التي تشكل الأنماط والعناصر الأساسية في الثقافة (انتوني ، 2005 ، 89). أي إن التنشئة الاجتماعية الثانوية هي عملية فهم وإدراك معنى الجوانب الثقافية المتعددة التي نمر بها طوال حياتنا.

وهناك عدد من نظريات التنشئة الاجتماعية، منها التي ترى أنه ليس لدى الأفراد اختيار في تكوين هوياتهم الاجتماعية، فالأدوار الاجتماعية يتم تعلمها وليس التفويض عليها لصالح المجتمع حتى يتم توظيفها. وهناك نظريات سيكولوجية تركز على العمليات غير الواعية والشعورية الذاتية. وفي علم الاجتماع كانت أعمال الفيلسوف الاجتماعي جورج ميد وعالم الاجتماع إرفنغ غوفمان على قدر كبير من الأهمية في معرفة أن الذات بناء اجتماعي، والأفراد عوامل نشطة في عمليات التنشئة الاجتماعية وبناء الهوية، وعرف ميد ظهور الذات من خلال الخبرة الاجتماعية، وأهمية الاتصال الاجتماعي. وأسهم غوفمان بفهمنا للطرق التي تنتج فيها الهويات الاجتماعية والعمليات الاجتماعية والتفاعلات المرتبطة بالزمان والمكان، وتبنى تشبيهات مسرحية "للخشبة الخلفية" و"الخشبة الأمامية" من أجل فهم مرئي، وما هو خلف المشاهد المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية. مثل تكوين الهويات الاجتماعية وإدارتها (سكوت ، 2009 ، 136).

وأخيراً يجب أن نعلم بأن عملية التنشئة الاجتماعية تعد عملية مستمرة لا تقتصر على السنوات الأولى من عمر الإنسان إذ أن الفرد يحتاج إلى عمليات تنشئة مستمرة تبعاً للمواقف الجديدة التي يتعرض لها طوال حياته ومعنى هذا أن عمليات التفاعل ليس لها نهاية مما يترتب عليه أن لا تكتمل عملية التنشئة الاجتماعية على الإطلاق ولا تبقى الشخصية ثابتة أبداً إذ أن الفرد ينمو باستمرار ويكتسب اتجاهات جديدة نحو الناس والعمل. ويكون متفاعلاً يطور ويأخذ ويجدد وعبر هذه العملية المستمرة تتدعم أسس المواطنة لدى الفرد خاصة إذا تبني القيم الإيجابية ونبذ القيم السلبية وهدف التنشئة الاجتماعية هي أن يصبح الفرد قادراً على أن يندمج في حياة مجتمعه وأن يكون فرداً منتجاً ومتفاعلاً مع مجتمعه بطريقة إيجابية في كافة المجالات

سابعاً- التعاون Cooperation:

إن التعاون سمة هامة في حياة الجماعات منذ الأزل خلال تعاون أفراد المجتمع الواحد سواء في البناء أو الأفراح والأفراح، فالناس يقدمون فطرياً لتقديم يد العون والمساعدة عند الحاجة، فالتعاون يعد من العمليات الاجتماعية الهامة في حياة المجتمع والأسرة. ويؤدي دوراً هاماً في إشباع حاجات

الإنسان كالحب والأمن وتقوية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، ولهذا فإن التعاون عملية اجتماعية إنسانية لا تنتم إلا عن طريق الجماعة بين الأفراد لتحقيق أهداف مشتركة تعود بالفائدة على كل الأفراد " إن التعاون هو القيام بأنشطة مترابطة ومتشابهة في صورة جماعية، صورة مباشرة أو غير مباشرة، فالتعاون بالصورة المباشرة هو ذلك التعاون الذي يقوم على انجاز الأنشطة غير المتشابهة، أما التعاون غير المباشر فيتضمن تقسيماً للعمل وأداء لمهام متخصصة.

- مفهوم التعاون وتعريفه - Cooperation:

التعاون في اللغة أصل الكلمة من الفعل (عون) أي أعان بعضهم بعضاً، وقال ابن بري: يقال اعتنوا واعتنوا، إذا عاون بعضهم بعضاً. التعاون (Cooperation) ظاهرة إنسانية تبرز لتلبي أي علاقة إنسانية فيما بين البشر، وفي العديد من المنظمات والمؤسسات. فقد عُرِفَ السلوك التعاوني على نطاق واسع (نشاط اجتماعي إيجابي) وهو (النشاط الموجه لسلوك المتصدي المهام). فالتعاون سمة اجتماعية هامة في حياة الأفراد سواء في الأسرة أو المدرسة أو المجتمع حتى على نطاق الدولة من أجل تحقيق أهداف مشتركة ناجحة سواء في العمل أو الإنتاج، وتعبير التعاون جزءاً من العمليات الأربع للتفاعل الاجتماعي (التعاون، والتكيف، والتنافس، والصراع) وبالتالي يؤدي لتحقيق منافع اجتماعية لكل فرد.

وفي قطاع عملي التربية والتعليم يحدد النحاس تعريفه لخاصية المعلم المتعاون والتي صنفها ضمن الصفات الأساسية للمعلم الناجح في مهمته بأن المقصود من السلوك المتعاون الإيجابي هو المحافظة على دوام التضامن والتعاقد والتراقد مع غيرهم والعمل بروح الجماعة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المرجوة ولتقدم المجتمع ورفاهيته والتحرر من المعوقات وعرف التعاون بأنه نشاط تعاوني عملي يقوم به مجموعة من المعلمين تحت إشراف قيادات تربوية ذات خبرة واسعة، بهدف دراسة مشكلة تربوية مهمة أو انجاز واجب أو نموذج تربوي محدد، مثل إعداد خطة سنوية أو يومية أو تحليل محتوى وحدات دراسية. وبالنسبة لتصنيف التعاون، فقد صنفه (إيتون) في ثلاث تصنيفات وهي:

1- التعاون الأولي: ويبدو واضحاً في مجتمعات العشيرة والقبيلة حيث تذوب شخصية الإنسان في شخصية الجماعة.

2- التعاون الثانوي: ويبدو واضحاً في المجتمعات الصناعية بسبب تقسيم العمل والتخصص.

3- **التعاون الثلاثي:** ويبدو واضحاً في صراع حزبين ويظهر حزب ثالث يساند أحد الحزبين، مما يؤدي إلى تعاون الحزبين على الحزب الثالث للقضاء عليه، وهذا التعاون يكون لفترة زمنية قصيرة حتى يتحقق الهدف المشترك.

وعندما تتفاعل الجماعة من خلال أعضائها من أجل تحقيق هدف مشترك تخف حالات التوتر والصراعات، ونلاحظ أن لكل فرد دوره الخاص به، ومن خلال تكامل الأدوار مع بعضها يتم تحقيق الهدف المشترك فيما بينهم، ويقسم إلى قسمين:

1- **اختياري:** يختار الفرد فيه الجماعة التي يتعاون معها.

2- **إجباري:** لا يختار الفرد الجماعة التي يتعاون معها، وإنما تفرض عليه فرضاً كلاً أسرة، وللتعاون نوعان هما:

- **تعاون مباشر:** وهو النشاط الذي يقوم فيه الناس بصورة متشابهة لتحقيق هدف معين، أو لتحسين الأداء وزيادة الإنتاج.

- **تعاون غير مباشر:** ويقوم فيه الناس بمظاهر النشاط المختلفة، وأعمالهم غير متشابهة، كل يعمل في عمله الخاص لتحقيق الهدف المشترك، وكل يعمل على تعديل سلوكه بما يتفق واتجاه الجماعة وقد يكون التعاون بسبب المصلحة المشتركة، وقد يكون بدافع المصالح المتشابهة. أما نسبت، فيحدد أربعة أنماط للتعاون نذكرها فيما يلي:

أ- **أنواع التعاون الإيجابي :**

للتعاون أشكال مختلفة من أهمها :

1. **التعاون الدفاعي التقائي :** كتعاون أفراد المجتمع الذي حاققت به كارثة ، حيث يهب الناس متعاونين لدرأ هذه الكارثة والتخفيف منها ، دفاعاً عن حياتهم وممتلكاتهم والغرض من هذا الشكل من التعاون هو المحافظة على بقاء الجماعة .

2. **التعاون المتبادل :** وهو الذي يمكن من التطور والارتقاء الإنساني .

3. **التعاون الاختياري :** كإقدام البعض على إنقاذ غريق ، أو إطفاء حريق ، أو التبرع لمساعدة الفقراء والمحتاجين ، أو ضحايا الحروب ، أو المجاهدين .

4. **التعاون القهري الجبري :** وهو التعاون المفروض بحكم التنظيم : كما هو الحال بين الموظفين في نطاق عمل المصنع أو المؤسسة ، أو غيرها

5. **التعاون التعاقدى** : وهو أرقى أشكال التعاون : وأكثرها تنسيقا وتنظيما نحو بلوغ الأهداف الاجتماعية المشتركة : ومن أمثلته التنظيمات التعاونية كالجمعيات الاستهلاكية ، و الجمعيات الانتاجية ، و الجمعيات الائتمانية .

6- **تعاون محدود النطاق** ، في مقابل تعاون واسع النطاق : الأول هو ما يقتصر على جماعة بعينها ، كمجتمع مصنع ، أو مجتمع محلي ، والثاني ما اتسع نطاقه ليشتمل مجتمعا كبيرا ، أو عدة دول وأقاليم ، أو حتى على مستوى العالم .

7- **التعاون المباشر وغير مباشر** : ومن أمثلة الأول : تعاون جمع من العمال مثلا على حفر ترعة ، أو رفع حمل ثقيل على شاحنة بمعنى أن المتعاونين (العمال) يؤدون عملا واحدا ويحققون غرضا مشتركا . أما غير المباشر : مثلما يؤدي كل فرد من المتعاونين عملا خاصا يختلف عن عمل زميله ، ولكن هذه الأعمال الجزئية الخاصة التي يؤديها كل فرد تتجه في النهاية وتتركز نحو موضوع مشترك كما يتعاون مدرسو اللغة العربية ، و الرياضيات ، والانجليزي ، والكيمياء ، والتاريخ وغيرها من العلوم الأخرى في تعليم تلاميذ مدرسة ما ، فالبرغم من أن عمل كل مدرس يختلف عن الآخر ، إلا أن هذه الأعمال في مجموعها تتجه نحو قصد واحد .

ويرجع بعض الدارسين عملية التقسيم إلى مباشر وغير مباشر إلى التفرقة بين المصالح المشتركة وبين المصالح المتشابهة أو المتماثلة : ففي الأولى يندفع الأفراد إلى التعاون بدافع تملكهم مع جماعاتهم ، وتمثلهم لقيمها ومثلها العليا كمصلحة الأسرة أو الطائفة أو الدولة ، أما المصالح المتشابهة (الثانية) فالدافع فيها إلى التعاون هو توافق المصالح الفردية مع مصلحة الآخرين ، ولهذا فهي ليست قوية مثل المصلحة المشتركة التي يشعر الفرد أن نجاحه فيها لا يكفي بل لا بد من نجاح المجموعة كلها لأن المصلحة مشتركة وعممة بحيث يصعب تجزئتها ، فتعاون جماعة في لعبة شد الحبل مثلا لا يحقق الهدف المشترك (الفوز) إلا بنجاح كل المجموعة ، فنجاح الجماعة هنا شرط لنجاح الفرد . أما المصلحة المتماثلة فلو تعارضت المصلحة الذاتية مع المصالح المتماثلة فيمكن للفرد ألا يتعاون (كشركاء التجارة العامل وصاحب العمل ..) هنا التعاون مجرد توفيق بين مختلف المصالح (صاحب العمل والعمال) أما هناك فإنه إحساس بقيمة المجموعة المتعاونة ومثلها وتماسكها .

ب- **دوافع التعاون الإيجابي** :

1- ترابط الجماعة وتماسكها ، إذ كلما قويت أواصر العلاقات بين أفراد الجماعة كلما أدى ذلك إلى زيادة روح التعاون بينهم .

2- سيادة مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة والمساواة بين الأفراد والجماعات ما أمكن ، وتذويب الفوارق بين الفئات والطبقات الاجتماعية ، كل ذلك يخفف من غلواء التنافر والحسد والبغضاء ، ويشق الطريق أمام التعاون ويعمل على زيادته وسيادته .

3- محاولة توحيد الأهداف المشتركة ، وجعلها معبرة عن آمال الناس ، ومعالجة لآلامهم حتى تلتقي ميولهم المشتركة إزاءها ، فيسود التعاون ، ويسعون إليه لأنه سيصادق رغبة لدى كل منهم .

4- سيادة علاقات القربى ، والصداقة ، والمشاركات الوجدانية .. وكما علاقات تدفع إلى التعاون بدافع المحبة والقبول والرضا .

5- قد تتحقق المصالح الشخصية من خلال المصالح العامة المتماثلة التي لا تتم إلا في إطار تعاوني يوفق بين مختلف المصالح ، ويوحد وجهات النظر لمنفعة متبادلة .

وإذا كان التعاون إيجابياً وبناءً ، وإذا كانت الغلبة له على سائر عمليات التنافر والصراع بدليل ما أحرزته البشرية من تقدم وتطور ورفق ، وإذا كان مطلباً نادى به الحكماء والمفكرين والمصلحين في كل زمان ومكان ، إلا أنه لا يصح أن يصبح آلياً يجعل العمل مجرد روتين ، والفرد مجرد ترس في عمله فتضيع مزايا الجهود الإبداعية والابتكار الخلاق ، لقد بات واضحاً أن التعاون المطلق في العمل الواحد يرد قيم الأفراد إلى مستوى واحد ، فتحبط القدرات الخاصة ، وتقتل روح المنافسة والرغبة في الظهور والتفوق . ولذلك يجب أن يكون التعاون مقصوراً على حدود مقبولة تفتح الباب إليه ، ولا تغلق في الوقت نفسه باب المواهب والقدرات الإبداعية والخلاقة .

ثامناً - التكيف Accommodation:

إن التربية الحديثة تهدف إلى تحقيق التكيف الاجتماعي بين الفرد والبيئة التي يعيش فيها والالتزام بالقيم الإيجابية وقوانين المجتمع وتشريعاته.

فالتكيف: هو قبول الفرد للنظام الاجتماعي الذي يحاول المجتمع فرضه حتى يتكيف معه ويحدث هذا التكيف بفضل مؤسسات التنشئة الاجتماعية وبقدر ما تسود القيم الإنسانية الجماعية العامة كالترحم والكرامة والمحبة ، وكذلك تفضيل مصلحة الجماعة على المصلحة الفردية بقدر ما يزداد تكيف الفرد مع المجتمع .

وقد عُرِف التكيف: بأنه عملية اجتماعية تعمل على إضعاف الاختلافات التي تدور بين الأفراد كما تعمل على زيادة مظاهر الوحدة وتوحيد الاتجاهات والعمليات العقلية التي تتصل بالمصالح والأهداف المشتركة. وعرفه إبراهيم ناصر بأنه: "القدرة على تكوين العلاقات الاجتماعية المرضية بين الفرد وبيئته للحصول على الاستقرار النفسي والبدني". وتبدأ عملية التكيف منذ الولادة حيث يبدأ الوليد مع البيئة الطبيعية والاجتماعية وعندما تتغير الظروف الخارجية فإن الإنسان يعدل من سلوكه ويسلك طرقاً لإشباع حاجاته والبيئة ثلاثة أنواع:

1- **البيئة الطبيعية:** وهي كل ما يحيط بالفرد من أشياء حيوية وطبيعية كالملبس والسكن والطعام والفرد يستمر في ملائمته وتعديل استجاباته ليستمر في الحياة ولو فشل في التلاؤم مع البيئة فإن حياته ستضطرب ويفقد الاستقرار.

2- **البيئة الاجتماعية والثقافية:** تشمل جانبين جانب الناس كالأسرة والمدرسة والزملاء، وجانباً معنوياً ثقافياً، فيتمثل في القيم والمبادئ والعادات والأعراف. فالتكيف بالمعنى الاجتماعي هو تغير في سلوك الفرد كي يتفق مع غيره، فلا يشعر بوطأة نظمها سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم خلقية، وتترسب هذه النظم والأوضاع في تكوينه وتصبح من أهم مقوماته شخصية.

3- **البيئة النفسية أو الشخصية:** المقصود بها التكيف الشخصي ويتضمن جوانب ايجابية مثل شعور الفرد بالأمان الانفعالي والشعور بالتوافق الشخصي والشعور بالنجاح والسعادة، فالتكيف تغير سلوك الفرد كي يتفق مع غيره من الأفراد وخاصة باتباع التقاليد والخضوع للالتزامات الاجتماعية. (معجم المصطلحات التسمية الاجتماعية والعلوم المتصلة).

والجدير بالذكر إن الفرد لا يتكيف مع الآخرين ومع نفسه بشكل عشوائي وبدون خطوات عملية، وحتى يتوافق في التكيف، والتلاؤم مع نفسه، ومع المجتمع، لابد من خطوات عملية ينبغي أن يتبعها الفرد:

- 1- أن ينمي القدرة على تحمل الفشل والإحباط وهذه مهمة الأسرة.
- 2- أن يميز ويختار الأهداف المقبولة اجتماعياً.
- 3- أن يختار الأهداف التي تشبع حاجاته وتقع ضمن إمكانياته.
- 4- أن يختار النشاط الذي يشبع حاجاته والذي ينمي قدراته.
- 5- أن تسود مشاعر الاحترام للذات والرضى عنها والسعادة ويترك الشعور بالذنب إزاء الأحداث الماضية.

6- أن يتقبل ذاته ويكون قادراً على تحمل بعض القلق لسلوكه ليوافق المجتمع.

ولا شك فإن عملية التكيف هي عملية مكتسبة يكتسبها الفرد بشكل تدريجي وذلك عن طريق الأسرة والمعلم والنوادي... الخ، التي تساعد على تحقيق الملائمة بين الفرد وبيئته، ومع الأفراد الآخرين ويتم ذلك وفق مراحل ثلاث وهي عند.

- المرحلة الأولى: عملية التحديد للقيم الجديدة فهي مرحلة صراع الفرد مع نفسه ومع البيئة الجديدة.
- المرحلة الثانية: مرحلة التمويل أي فحص البيئة الجديدة وإعادة التنظيم للظاهرة الجديدة.
- المرحلة الثالثة: حدوث التكيف واندماج الفرد اندماجاً كلياً مع البيئة المحيطة فيمارس حياته الجديدة ويتبنى الأفكار الجديدة وتبدأ مرحلة التطبيق للسلوك الجديد.

تاسعاً- عملية التمثيل : Assimilation :

استعار علماء الاجتماع هذا الاصطلاح من علم البيولوجيا إذ أن "التمثيل الغذائي" في هذا العلم تعني امتصاص الجسم للعناصر الغذائية وتمثلها في أعضائه بحيث أصبحت من مكوناتها . وب نفس المعنى يستخدم هذا الاصطلاح في علم الاجتماع فهو يعبر عن عملية امتصاص وهضم الأفراد لعناصر ثقافية وحضارية ونظم اجتماعية دخيلة على تراث ثقافتهم الأصلية ، بحيث تتصير العناصر الجديدة وتمتزج بالعناصر الثقافية الأصلية ، وبذلك يتم تقبل الأفراد والجماعات لسمات ثقافية من جماعات أخرى نتيجة للاحتكاك والاتصال الاجتماعي بينهم . وتتم هذه العملية بصورة تدريجية تطورية .

ويعتبر التمثيل هو النتيجة التي تنتهي إليها عملية (الصراع والتكيف) وبمقتضى هذه العملية تتلاشى الاختلافات ، وتتوحد مواقف الأفراد ، وتتحقق وحدتهم ، وتصبح مواقف الجماعات غير المتمثلة متمثلة ، وتصبح الأهداف الذاتية واحدة بالنسبة للجميع ، فيشتركون جميعاً في مشاعر واحدة ، ويتجسدون حياة ثقافية واحدة .

والتمثيل كعملية اجتماعية ليس مقصوراً على النواحي المتعلقة بالتراث الثقافي بل تسيطر على مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية . فالزوج والزوجة يبدآن حياتهما الزوجية وهما غير متمثلين في طباعهما وسلوكهما وعاداتهما ، وبمرور السنين يتم تماثلهما ويتحقق بينهما التماثل والتفاهم ، وتتوحد مواقفهما بصدد الأمور التي تعن لهما ، وإذا تعذر تحقق التمثيل تعذر أن تقوم بينهما حياة زوجية موفقة ، وقد يتحقق أبغض الحلال إلى الله بينهما فتتفكك الأسرة .

وقد تبدو عملية التمثيل عملية سلبية أي تتم من جانب واحد ، بمعنى أن الفرد في اندماجه بالمجتمع الجديد إنما يكون قد تقبل حضارة وثقافة غيره دون أن يضيف إليها شيئاً من عنده أي أن الفرد سلبي يأخذ ولا يعطي . ويرى ويليم أوجبرن أن هذا غير صحيح لأن الفائدة عادة ما تكون متبادلة مع اختلاف في الدرجة فقط ، فلا يستطيع أحد أن ينكر أن زواج أمريكا قد أضافوا موسيقى الجاز مثلاً إلى الثقافة الأمريكية . ويقترب التمثيل من التكيف في أنه عملية متبادلة التأثير ، ومن خلالها نقل الاختلافات الثقافية بين الجماعات تدريجياً إلى الحد الذي لا تصبح معه هذه الاختلافات ذات أهمية اجتماعية ملائمة .

- العوامل التي تؤثر في عملية التمثيل :

قد تكون عملية التمثيل سريعة في بعض الحالات وقد تكون بطيئة في حالات أخرى وهناك من العوامل ما يؤثر في هذه العملية ضيقاً أو اتساعاً مما يمكن أن نجمه فيما يأتي

1- التسامح : قلنا من قبل إن التسامح يعتبر شكلاً من أشكال التوافق ، وكلما ازداد عمقا وأصاله سهلت عملية اتصال الأفراد والجماعات بعضها ببعض ، كما يعمل في الوقت نفسه على زيادة تجمعهم وتفاعلهم ، وكل هذا يمهّد لعملية التمثيل ويعجل بها .

2- العزلة : قد يحدث أن يتجه اللاجئين بين شعب من الشعوب إلى العزلة فيقطنون مناطق خاصة لإقامتهم يزاولون فيها حرفهم ونشاطهم الحضاري ، وهذه العزلة التقليدية كانت من العوامل التي لم تساعد اليهود في أنحاء العالم المختلفة على الاندماج مع الشعوب التي يعيشون بينها بسبب تفضيلهم الدائم إلى أن يظلوا يهوداً في تقاليدهم وعاداتهم واتجاهاتهم وملبسهم وعقيدتهم . وكان هذا السبب يدعو دائماً إلى النفور منهم في أي مجتمع يحلون به .

3- التشابه الحضاري : ويعتبر هذا التشابه في نماذج التصرف من العوامل التي تساعد على ربط الشعوب بعضها ببعض ، ويمكن أن نلمس ذلك على عملية التمثيل التي تمت في مصر على من هاجر إليها ، وكان من أصل عربي ، سوري أو لبناني أو من شمال إفريقيا ، حيث نجد أن هذه العملية قد تمت في يسر وسهولة نتيجة للتشابه الحضاري الواضح بين العرب جميعاً مهما اختلفت أوطانهم .

4- مدى الاختلاف أو التقارب في الصفات الجسمية : وقد وجد لهذه الناحية أثر كبير في عملية التمثيل ، إذ كلما زاد الاختلاف في هذه الصفات ازداد بطء عملية التمثيل ، وخاصة تلك الصفات التي تتعلق بلون البشرة ، ونلمس أثر ذلك بالذات في ذلك النفور الذي نراه بين السود والبيض أو بين

البييض والصفير من أبناء الوطن الواحد ، وهذا الاختلاف من شأنه أن يجعل عملية التمثيل صعبة التحقيق ، وتذكرنا هذه الصعوبة بعامل الشعور بالنوع الذي قال به جيندجز .

5- الاختلاط البيولوجي : ولهذا أثره أيضاً على عملية التمثيل ، وتكون صورته أكثر وضوحاً وفاعلية عن طريق الزواج بين أفراد شعبيين مختلفين ، فإذا ما انتشر الزواج بين أفراد الشعب المنتصر والشعب المهزوم ، أو بين أحد الشعوب وشعب آخر هاجر إليه ، كانت هذه خطوة هامة في سبيل التمثيل الذي يحدث بين الشعبين ، ولقد وجد أن هذا الاختلاط البيولوجي يساعد كثيراً على الاندماج الحضاري .

6- مدى الشعور بالبعد الاجتماعي أو الطبقي : ولهذا أثره على عملية التمثيل ، فقد يجعلها صعبة إذا كان هذا الشعور قوياً وقد تكون سهلة إذا خف هذا الشعور ، لأن الذي يحدث في العادة أن تبتعد كل طبقة عن الأخرى اجتماعياً ويكون لكل منها مجال نشاطها في العمل وفي غير أوقات العمل ، وهذا لا يسمح لأبناء الطبقات المختلفة بالاختلاط ببعضها ، حتى فيما يتعلق منه بالاختلاط المدرسي ، حيث نجد في كثير من المجتمعات مدارس خاصة بطبقات بنيتها .

ويمكن أن نمثل لهذا البعد الطبقي بما حدث بين سكان الهند الأصليين وبين غزاتها من الآريين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم طبقة مميزة لا يجوز لهم الاتصال بأهل البلاد من الهنود .

7- تكافؤ الفرص في النشاط الاقتصادي : ويساعد على هذه الناحية تسهيل عملية التمثيل ، لأن استئثار مجموعة من الأفراد بخيرات المجتمع على أسس غير عادلة مثل تلك الأسس التي تقوم على انميلاد أو الطبقة أو الجنس يشجع على إثارة روح الحقد والكراهية والحسد ، وكلها أشكال من الشعور تعطل عملية التمثيل .

ثانياً - العمليات السلبية (المفرقة)

أولاً - التنافس Competition:

لا يمكن للباحثين عند دراسة مفهوم التعاون (لأن أن يتطرقوا لما يعتبر المكمل أو المقابل للتعاون) وهو التنافس، فالتنافس عملية اجتماعية باعتباره يحدث بين أفراد المجتمع، فهو تقليد الإنسان لغيره لكي لا يكون دونه، ويحدث التنافس بين طرفين يسعى كل طرف منهما لتحقيق الهدف الذي يسعى إليه الطرف الآخر، وتعمل الأطراف المتنافسة بصورة مستقلة عن بعضها بعضاً، وتكون الأطراف إلى حد ما متماثلة في الصفات. ويعرف (شابن) المنافسة فيقول: "هي عملية تتنازع بين

طرفين حول بلوغ نفس الهدف أو الغاية. ويرتبط التنافس بالحاجات، ولذلك فهو يبرز عندما تكون هناك حاجة مشتركة بين فردين أو جماعتين يرغب كل منهما في الحصول عليها (مرعي - بلقيس، 1982، 88). وقد يكون التنافس إيجابياً أو سلبياً، وذلك حسب الفائدة التي تعود على الفرد وعلى المجتمع، وكذلك قد يكون التنافس شديداً يؤدي إلى الكراهية والحقد بين الأفراد وخاصة عندما يتنافسون على المراكز والمناصب، وقد يكون التنافس شريفاً وبناءاً بعيداً عن العداوة والبغضاء، ويميز (يوسف أسعد) بين التعاون والتنافس فالتعاون هو تجميع القوى وموازنتها بعضها إلى بعض، وتوجيهها في تيار واحد بقصد تحقيق أهداف مشتركة بين المتعاونين، أما التنافس فهو عبارة عن تصادم الرغبات والتوق إلى الاستئثار بتحقيق هدف معين وحرمان من ينشأ التنافس معهم من تحقيق الهدف نفسه. ففي تجربة قام بها (دوتش Deutsh) على جماعة من التلاميذ، طلب منهم حل مشكلات معينة وقسمهم إلى: جماعات تعاونية وجماعات تنافسية، وذلك من خلال خلق موقفين أحدهما تعاوني والآخر تنافسي فوجد أن الجماعات التعاونية أظهرت الكثير من علامات التماسك، فساد الود بين أفرادها وحاول كل منهم التأثير على الآخرين وتقبل كل منهم بسهولة محاولات الآخرين للتأثير فيه، بعكس الجماعات التنافسية.

ويلعب التنافس دوراً في ضبط المجتمع لأن المتنافسين يخضعون لأطر وقوانين وقواعد معينة يحددها، وهذا التنافس يرجع بالفائدة على تقدم المجتمع في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية، ومثال ذلك ما يراه كوكا "أن التنافس بين فردين مخترعين أو بين دولتين كما حدث في السفن الفضائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً، وفيه يحدد الأفراد المتنافسين الهدف للحصول على أكبر قدر منه ويتفق الأفراد في التنافس الشريف على سبيل تحقيقه".

وعندما يكون التنافس بين فريقين أو جماعتين فإن الأضرار تكون خفيفة وقليلة واحتمال ضررها أكثر عندما تكون بين فردين، وقد يؤدي إلى حدوث الكراهية والحقد بين الأفراد، يقول (هاملتون) في دائرة العلوم الاجتماعية: "إن الشرط الأساسي في التنافس هو وجود الجماعة التي لا حدود لمطالبها مع وجود عالم عنيد وموارد غير كافية". ويرى (رودك) أن التنافس هو "دافع محرك للنشاط لتلبية حاجة" كما أن (مايزر وفؤاد أبو حطب ومحمد سروجي) يرون (أن الموقف التنافسي أفضل من الموقف غير التنافسي إلا أنه يحدث التوتر والاضطراب وفي حالة الخشل قد يؤدي إلى العدوان)، وفي المقابل للتنافس جانب إيجابي (كارل فاينك Karl Weick) يعتقد أن الجماعات لا تستطيع أن تتعامل بكفاءة مع التغير إلا عندما يشجع كل من النوازع التعاونية والتنافسية لدى الإنسان.

وفي هذا الصدد قام (جونسون Johnson) بمراجعة أكثر من مائة دراسة في موضوع التفاعل الاجتماعي فوجد أن ثمانية دراسات فقط فضلت التنافس مع العمل التعاوني. ولكن "عندما يزداد المغالاة فيه يؤدي إلى الغيرة والصراع بين الأفراد ولا بد من مواجهة التنافس وذلك عن طريق تنظيم الموقف بشكل يتناسب معه، لهذا يعتبر (التنافس) سلاحاً ذا حدين وقد تؤدي المغالاة فيه إلى خلق جو من الغيرة والانقسام والصراع يكون ضحيته الضعاف بين أعضاء الجماعة حتى المتفوقين منهم يكون تنافسهم من أجل تخطي غيره والتفوق عليهم أكثر من التنافس في سبيل تحقيق الذات. والجدير بالذكر أن المدير الناجح هو الذي يوفق بين ظاهرتي التعاون والتنافس مما يساعد على تحقيق الأهداف المنشودة من خلال تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد مما يخلق الألفة و الانسجام والمودة بينهم. أما العوامل المؤثرة في التنافس فتتضمن:

- 1- السن: حيث أن (جرشبور، وبوهر، وجرافز، ومالينتوك) يشيرون إلى أنه كلما تقدم عمر الفرد كلما شعر أنه بحاجة إلى التنافس مع الآخرين.
- 2- الجنس: عندما يتواجد البنون والبنات مع بعضهم يُشحن الجو الاجتماعي بروح المنافسة.
- 3- الثقافة: حيث أن تربية الفرد، وثقافته، وبيئته الاجتماعية تشجعه على أن يسلك السلوك التنافسي أو التعاوني، وهذا قد يكون تأكيداً على ما نقوله ميد في أن السلوك تنافسي أو تعاوني.
- 4- سمات الشخصية: أي أن لكل فرد صفاته التي تميزه عن الآخرين، وباختلاف صفات الأفراد بعضهم عن بعض يمكن أن يختلف السلوك التنافسي فيما بينهم.
- 5- المكونات الموقفية المنافسة: فالموقف الاجتماعي يفرض على الأفراد نوعاً من السلوك قد يكون تنافساً أو تعاوناً أو صراعاً.

أ- أنواع التنافس النسبي :

تنقسم المنافسة - تأسيساً على ما سبق - إلى نوعين :

- 1- منافسة إنشائية: إذا كانت وسيلة لتنشيط (القوى والقدرات والإمكانات) واستغلالها على خير وجه ، يعود على المتنافسين بالصالح العام ، ويستلزم هذا النوع من المنافسة التعاون وتنسيق الجهود والتضامن بين أفراد الجماعات المشتركة في المنافسة على نحو ما نشاهده في المباريات الرياضية . ويجب أن يتم هذا النوع من المنافسة في مستويات اجتماعية متقاربة في قوتها ، حتى يكون إحراز انتصار لأحد الفريقين المتنافسين هو انتصار نسبي ، لا يوقع ضرراً بالغاً بالطرف المهزوم وإنما ينمي المهارات والقدرات .

2- المنافسة الهدامة destructive : إذا كان هدف المتنافسين أن ينجح على حساب خسارة الآخر أو هلاكه ، وهنا يتحول التنافس من إسعاد للمجموع ، وتساوي في الرضى عن الإنجاز والتحصيل ، إلى صراع النفوق ، أو الاستئثار بالمركز المرموق ، أو الاستعلاء على الآخرين ، وهو استعداد موجود لدى الكثيرين في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع ، حيث يلقي أحد المتنافسين ثقله في الموقف ، فيتحول الانتباه من الهدف إلى الأشخاص . و قد يكون شكل المنافسة الهدامة صريحاً ظاهراً كما في حلبة الملاكمة مثلاً ، أو مستتراً ودفيناً ما كرا إذا استخدم أحد أطراف التنافس الألاعيب الخبيثة ، والغش والخداع وغيرها من الطرق الدنيئة للخلاص من الخصم .

والتنافس - على أي حال - يفتوي على عنصر العداوة حتى في حالاته السوية لأنه يترك خصومة مكبوتة بين أطرافه ، ولأن مضمون المنافسة مرتبط بفكرة فهو أحد المتنافسين والحكم على الغريم بالهزيمة ، إذا تحقق للخصم الفوز في حلبة المنافسة ، ومعنى ذلك أن طبيعة المنافسة تتضمن بذور الانحراف عن الصورة السوية للعلاقات الاجتماعية .

ثانياً- الصراع:

إن الفرد لا يستطيع العيش بعيداً عن الآخرين ، حيث يتفاعل بشكل مستمر مع المحيط وبواجه مجموعة من المواقف غير متساوية بعضها يتكيف معها ، وبعضها ينتهي بها إلى حالة الصراع.

ويعرف فاخر عاقل الصراع "بأنه حالة انفعالية مؤلمة تنتج عن النزاع بين الرغبات المتضادة وعدم قضاء الحاجات أم عدم السماح لرغبة مكبوتة بالتعبير عن ذاتها شعورياً " وهو كذلك " عملية اجتماعية تتأتي حيث تشتد وطأة التنافس أقوى درجات التنافس، وهو يحصل عمداً بين الأفراد أو الطبقات، ويعود انصراف إلى الكراهية والعداء والتباين في القيم والأفكار وتعارض المصالح والأهداف، ويؤدي الصراع إلى تركيز الجهود بين الأعضاء لتحطيم بعضهم بعضاً". وعرف بعضهم بأنه " العملية التي يسعى الفرد أو الجماعات الاجتماعية من خلالها إلى تحقيق غاياتهم باستخدام وسائل العنف المختلفة". أما (شابلي) فقد عرف الصراع "إنه التواجد المتزامن لدافعين متناقضين أو أكثر عند الفرد نفسه والجماعة نفسها والذي يؤدي إلى التأزم النفسي والتوتر الذهني ويتخذ التعبير من هذا التأزم والتوتر أشكالاً ومظاهر مختلفة من السلوك تشكل مجموعها مظاهر الصراع والمنافسة وقد تتحول إلى صراع عندما تتخذ مظهراً عدائياً يتمثل في رغبة التنافس في القضاء على منافسه بشكته النهائي. والصراع هو عكس التعاون ونقيضه وهذا يبدو من خلال النتائج التي يؤدي إليها التعاون والصراع وانعكاسه على الأفراد والمجتمع على حد سواء" فإذا كان الصراع يعتمد على

المشاعر السلبية للفرد وللجماعات (عدائية، حقذ، ثأر.....الخ) فإن التعاون يعتمد على المشاعر الإنسانية الإيجابية التكافل، المودة، الرغبة في المساعدة' وبالجدير بالذكر بأن الفرد يتفاعل بشكل مستمر مع محيطه وتتحكم فيه مجموعة من المواقف أثناء تفاعله، فبعضها جاذب له وأخرى يرغب الابتعاد عنها، وهناك مجموعة من الحالات يحدث فيها الصراع وهي:

1- وجود الشخص في موقفين متناقضين يستدعي كل منهما سلوكاً مغايراً للآخر .

2- وجود نمطين من الدوافع المتناقضة تعيق الفرد عن التوافق .

3- وجود الفرد في موقف معقد يؤدي إلى استجابات متعارضة.

- مستويات الصراع ومجالاته:

1- مستويات الصراع :

- صراع داخلي: يحدث ضمن المجتمع لاختلافات عرقية ودينية أو طبقية وقد يؤدي إلى حدوث ثورات داخلية.

- صراع خارجي: يحدث بين الدول وتستعمل فيه القوة في سبيل إحراز النصر .

2- مجالات الصراع : اقتصادية- اجتماعية- سياسية- إذا بدأ بأحد هذه المجالات فسرعان ما يمتد إلى الأخرى ليشمل المجتمع كله.

- أشكال الصراع:

هناك عدة أنواع للصراع ولكل منها منشأ وأساليب ونتائج خاصة بها ومنها:

1- الصراع النفسي: يحدث هذا النوع من الصراع عندما يجد الفرد نفسه في موقفين متناقضين وكل موقف يحتاج إلى سلوك معين لا ينسجم مع السلوك الآخر وبسبب تعقد الحياة الاجتماعية يمكن أن تخلق الصراعات التي تؤدي إلى تنازع رغبة على رغبة، كالتنازع بين الحقوق والواجبات، ولا يهدأ ما دامت الاستجابات متعارضتين موقف واحد.

ويأخذ الصراع أشكالاً مختلفة يمكن أن نميز بينها كالاتي :

1- الصراع الشخصي :

وهو ما نراه عندما يكره شخصان أحدهما الآخر ، وقد يكون لهذه الكراهية سبب واضح وقد لا يكون ، إذ أن هناك من الأشخاص من يكره شخصاً آخر لمجرد النظرة الأولى. وقد تنقلب هذه الكراهية إلى صراع يظهر تدريجياً على شكل ادعاءات أو تبادل الشتائم والتهديد ، وقد تنتهي بالاشتباك الجسدي

في بعض الحالات . والشائع أن يكون لهذا النوع من الصراع سبب واضح . ويمكن أن نمثل له بأشكال العداء المتعددة التي نلمسها من بعض الناس نحو آخرين .

1- الصراع السياسي :

وهو شكل شائع من أشكال الصراع . ويبدو في مظهرين . أولهما قومي في داخل المجتمع الواحد والثاني دولي بين مجتمع وآخر أو دولة و أخرى . ويمكن أن نمثل للنوع الأول بما يحدث في بعض الأحيان بين الأحزاب السياسية ، ويبدو فيما يتبادل أعضاء الأحزاب المتصارعة من قذف وشتائم ، أو فيما يستخدمونه من العنف والاشتباكات الجسمية أو مهاجمة أماكن الاجتماعات ، أما المظهر الدولي للصراع فيبدو فيما تتبادل الدول المتصارعة من اتهامات وتهديد ونقد لسياسات الأخرى . وقد يكون كل هذا تمهيداً إلى أعظم صور الصراع بينها ، حينما تعلن إحداها الحرب على الأخرى .

2- الصراع الطبقي :

ويحل هذا الصراع في المجتمع الواحد كما قد يظهر على نطاق دولي ، وهو يأتي في العادة نتيجة لشعور إحدى الجماعات بأنها أرقى من الأخرى . ومحاولة السيطرة عليها لتحقيق مصلحة معينة قد تكون نفوذاً اجتماعياً أو سياسياً اقتصادياً . وقد يأتي هذا الشعور بالرقى على إثر غزو شعب لشعب آخر كما حدث بعد غزو الأوربيين لمستعمراتهم في إفريقيا وآسيا حيث كانوا يعتبرون أنفسهم الطبقة العليا في المجتمع . ويمكن أن نمثل لهذا النوع من الصراع أيضاً بموقف الطبقة الرأسمالية من الطبقة العاملة ومحاولة استغلالها . وما يقوم نتيجة لذلك من صراع بين هاتين الطبقتين يتمثل في العادة فيما ينشأ من إضرابات أو ثورات . ومن أشهر الأمثلة على هذا الشكل من الصراع ما جاء في نظرية كارل ماركس حول ما سينتهي إليه الصراع بين هاتين الطبقتين من القضاء على الطبقة الرأسمالية ليحل محلها حكم الطبقة العاملة . كما رأى في نظريته أيضاً أن هذا الصراع لن يكون محلياً في وطن بالذات وإنما سيكون صراعاً في كل مجتمع تمارس فيه الرأسمالية .

3- الصراع الديني :

وهو شكل من أشكال الصراع عرفت المجتمعات الإنسانية منذ أقدم عصورها ولا تزال تعرفه حتى اليوم ، ومن أقدم أشكاله ما عرفت مصر الفرعونية بين عبادة آمون وعبادة آتون في عهد أمنحتب الرابع ، وذلك حينما حاول معتقو العبادة الجديدة القضاء على العبادات القديمة بكل الطرق ، وما قام حول ذلك من صراع بين أبناء الوطن الواحد . ومن أظهر أشكال الصراع الديني أيضاً ما عرف

بالحروب الصليبية بين المسيحيين والمسلمين ، والصراع الذي قام بين كاثوليك إسبانيا ويهودها في عهد الملكة إيزابلا ، إلى آخر ذلك مما عرفه التاريخ في مراحل المختلفة من صراع ديني .

4- الصراع الجنسي :

وهو شكل من الصراع يحدث عادة بين الجماعات عندما تتصل الأجناس المختلفة ببعضها ببعض وما يصاحب هذا الاتصال من وضوح الاختلافات بينها ، وأوضح هذه الاختلافات ما تعلق منها بالصفات الجسمية كلون البشرة وشكل العين والشفاة وطول القامة وعرض الرأس ، كما تبدو هذه الاختلافات في النواحي الحضارية التي تتمثل في العادات والتقاليد واختلاف نماذج التصرف إجمالاً . ولما كان الإنسان كالحیوان ميالاً بطبعه إلى الاستجابة والشعور بالراحة إلى من يشبهونه جسمانياً وحضارياً ، وجدنا أن هذا الشكل من الصراع كثيراً ما يحدث وينوع خاص في الوطن الواحد ، ويكون ظهوره في العادة نتيجة مباشرة للاختلاف حول المصالح أو نتيجة للشعور بأفضلية أو سمو جنس على آخر ، ونلمس هذا الشكل من الصراع واضحاً فيما يحدث بين حين وآخر بين البيض والسود في الولايات المتحدة الأمريكية ، نتيجة لشعور البيض أنهم أرقى من السود ، وما يصاحب هذا الشعور من صراع بين الجنسين ، كما نجد نفس الشيء يحدث بين البيض والسود في اتحاد جنوب إفريقيا ، كما يمكن أن نمثل لهذا الشكل من الصراع أيضاً بما كان يدور بين سكان أمريكا الشمالية الأصليين من الصفر وبين مستوطنينها من البيض .

- نتائج الصراع :

للصراع نتائج أو آثار لا بد أن ينتهي إليها ، وقد تكون النتائج سريعة وقد لا تظهر إلا بعد أن يطول أمد الصراع . ويمكن أن نلخص آثار الصراع بما يلي :

1- التماسك في داخل الجماعات المتصارعة ، ذلك لأن الصراع عندما يقوم بين جماعتين فإن النتيجة المنطقية لذلك أن يقوم نوع من التماسك بين أفراد كل جماعة ، فالعدو المشترك يدفع أفراد الجماعة الواحدة إلى نسيان خلافاتهم الشخصية واتحادهم معاً لحماية أنفسهم وحماية مثلهم وعقيدتهم أو جنسهم ، وهذا الاتجاه يتوقف إلى حد كبير على مدى اتفاقهم حول الهدف الذي يتصارعون من أجله .

2- الخلخلة في المجتمع ككل - عندما يقوم الصراع بين الجماعات في الوطن الواحد تبرز ظاهرة عدم التماسك ، فالنزاع الذي يقوم بين الأحزاب المتصارعة من شأنه إضعاف الوحدة الداخلية في الوطن الواحد ، كما تقوم بين أفرادها بلبلة في الأفكار حول المثل والآراء ، أيها صحيح ، وأيها غير

صحيح ، وإلى أي الأحزاب ينضمون ، وأيها مخلص ، وإلى آخر ذلك مما يسود بين الناس من تساؤل يجعلهم غير متفكرين أو متحدين .

3- سفك الدماء والخسارات المادية - وهذه النتيجة نجدها واضحة في الحروب وما يصاحبها من خسائر في الأرواح والثروات ، كما نلمس الخسارة المادية واضحة فيما قد يحدث من صراع بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال وما يصاحبه من إضرابات واشتباكات وتخريب .

4- القضاء التام على أحد الطرفين أو سيادة أحدهما على الآخر وخضوعه للأمر الواقع .

5- التوافق الاجتماعي في إحدى صوره العديدة التي سنذكرها في حديثنا عن عملية التوافق

الأساليب الممكنة لحل الصراع: لا بُدَّ أن نجد حلاً للصراع القائم بين الأفراد والجماعات حتى لا يستفحل أمره ومن الأساليب الممكنة لحل الصراع:

- 1- الاتفاق على حل وسط.
- 2- الانسحاب من الموقف.
- 3- تجميد الموقف على ما هو عليه.
- 4- استخدام أسلوب القوة: بالاعتماد على السلطة والنفوذ ويشد النزاع بين الطرفين ويصبح الحل الوحيد باستخدام العنف والنزاع.
- 5- استخدام أسلوب التهذية: أي ترك الحبل على الغارب، وترك الأمور وشأنها دون حل ولكن هذا الأسلوب يكون لصالح فريق على حساب فريق آخر.
- 6- استخدام أسلوب الانسحاب: ويعني استسلام طرف الآخر دون اللجوء إلى الدفاع عن موقفه، وذلك لضعفه وهروبه من المسؤولية، وقد يكون انسحاباً نفسياً أو عدم استماع إلى المرسل أو انسحاباً من الجلسة وقد يكون انسحاباً جسدياً وذلك بالخروج من الجلسة.
- 7- استخدام أسلوب الاستسلام: وهو عائق للاتصال لأن الطرفين غير متكافئين، فأحد الطرفين يملئ على الطرف الآخر.
- 8- العدوان: ويكون عائقاً للاتصال بين الطرفين وذلك عن طريق استخدام التهديد المادي والمعنوي بالضرب جسدياً أو الشتائم وبذلك يتعقد الصراع.
- 9- ردود الفعل الزائدة وهنا تلعب العاطفة دوراً في الانفعال الزائد الذي يحول دون اتخاذ القرارات العقلانية ويتبع الإنسان هواه ويصبح مزاجياً. (أبو يعقوب، 1993، 183).

وقد أكد كل من (دولار وميلر Dollard-Miller) أنه لا يمكن استيعاب فهم السلوك الإنساني إلا بالإدراك الكامل للمجال الاجتماعي الذي يتم فيه كما أنه لا يمكن فهم سلوكيات الأفراد إلا من خلال فهم النظام الاجتماعي الذي تتم فيه علاقة الأفراد بعضهم ببعض (الكفاوين، 1994، 6).

وهكذا في ضوء دراستنا لهذه العمليات بنوعيتها يمكن استخلاص المبادئ التالية :

- 1- إن الناس في كل مكان يناضلون من أجل تحقيق أهدافهم ، أما بالاشتراك مع الآخرين عن طريق التعاون أو النضال ضدهم (الصراع) ، ولا يوجد جماعة أو مجتمع فيهما تعاون أو تضارب كملين ، والأهداف إذا كانت نادرة يصبح طابع السلوك تنافسياً . وإذا كانت وفيرة يصبح طابع السلوك تعاونياً ، وتساعد عملية التنشئة الاجتماعية في إيمان الأفراد بالتعاون أو التنافس .
- 2- العمليات المجمعية هي أساس التكامل والاستقرار والرفق ، والتنافس يشد همم الأفراد الخلاقة ، بينما الصراع يعتبر من دعائم الحركة الاجتماعية والتطور .
- 3- هناك توازناً بين فاعلية كل من العمليات الاجتماعية المجمعية ، والمفرقة على حد سواء ، وبينهما تأثير متبادل وكلها تفاعلات ونماذج لتفاعلات الاجتماعية الضرورية للمجتمع .
- 4- الصراع له صفة الاستمرار ، فهو منقطع ، بينما التنافس مستمر ، وهاتان العمليتان تشجعان تقسيم العمل ، والتخصص والتمايز الطبقي والمهني والاقتصادي .
- 5- سيادة علاقات القرى والصداقة والعاطفة في المجتمع تؤدي إلى التعاون ، ويتسع نطاقه ، وبالعكس فإن الأفراد والجماعات تتنافس وتتصارع إذا كانت علاقاتهم تقوم على الحقد والحسد والغيرة .

الفصل الرابع

الأدوار الاجتماعية

مفهوم الدور الاجتماعي:

لكل مجتمع من المجتمعات الإنسانية البسيطة، أو المعقدة نظام اجتماعي وتنظيمات معينة، يقوم على أساسها بناء المجتمع، يتحدد هذا النظام على أساس مراكز (Positions) (Status) وأدوار (Roles).

وتقوم على أسس خاصة معينة، كالسن والجنس ومستوى التعليم والحالة الاقتصادية... يستند مركز الجد مثلاً على أساس سنه، والبنات على أساس جنسها والمعلم على مستوى تعليمه وهكذا... وقد يحتل كل منهم عدداً من المعينة، والتي تؤلف بمجموعها الكلي مركز الفرد الاجتماعي، فقد تكون المرأة: زوجة، وأختاً وأماً وعاملة... ويكون الولد ابناً وأخاً وتلميذاً... كما يكون الرجل زوجاً وأباً، وأخاً وموظفاً...

ويهدف كل مركز من مراكز المجتمع، إلى أهداف معينة، يسهم بوساطتها المجتمع بتحقيق أهداف مشتركة بين جميع أعضائه (أهداف الجماعة) يتداخل كل مركز مع مراكز المجتمع الأخرى الموجودة فيه، معنى هذا أن كل مركز، جزء من نظام كلي للمركز، لا ينفصل عنه، ولا يفهم بدونه، وتهدف المراكز الاجتماعية لمجتمع ما إلى تحقيق أهدافه، التي يضعها المجتمع لنفسه، فيسهم مركز الأم مثلاً في بناء الأسرة، وإعداد الجيل، كما أنه لا ينفصل عن مركز الطفل والأب... كذلك فإن مركز المعلم لا يمكن أن ينفصل عن مركز التلميذ والمدير....

يؤدي الأفراد الذين يحتلون مراكز المجتمع أفعالاً وأفعلاً محددة، ترتبط بالمراكز ذاتها وتعرف (بالأدوار الاجتماعية) وهي أنماط سلوكية يجب على كل فرد يحتل مركزاً معيناً أن يقوم بها ويؤديها، يتضمن مثلاً مركز المعلم أنماطاً سلوكية، عليه أن يسلكها مع التلاميذ والمدير وكل من له علاقة بالمدرسة.... كما يتضمن مركز الأم في الأسرة أنماطاً سلوكية، عليها أن تسلكها مع أطفالها وزوجها... يصبح الدور بهذا المعنى مجموعة من الحقوق والواجبات، يتوقع من أفراد الذين يحتلون المراكز القيام بها، لهذا فإن الدور الاجتماعي يرتبط بثقافة المجتمع، ويختلف باختلاف أطر المجتمعات الثقافية العامة والفرعية فتختلف الحقوق والواجبات المتوقعة من أدوار: الطفولة، الأخوة، الأمومة، الأبوة.... باختلاف ثقافة المجتمعات.

فقد يقتصر دور (الأب) في مجتمعات معينة على الإشراف والتوجيه، بينما يتدخل في مجتمعات أخرى في شؤون أطفاله المتعددة... كما أن دور الولد في مجتمع المدينة قد يختلف عن دوره في المجتمع الريفي، فينظر المجتمع المدني إليه وهو في سن الرابعة عشرة، على أنه لا زال طفلاً وعليه أن يقوم بدور الصغار الذين يحتاجون رعاية أسرهم، بينما ينظر إليه المجتمع الريفي أنه قد أصبح رجلاً، وعليه أن يقوم بأعمال الكبار ويتحمل مسؤولياتهم: من تربية حيوان، وزراعة أرض، وتكوين أسرة... ويطلب من الزوج في مجتمعات معينة أن يسيطر، ويبسط نفوذه على جميع أفراد الأسرة دون مناقشة لأرائه، بينما يطلب من الزوجة أن تمارس الخضوع والطاعة... أمثلة كثيرة تعكس العلاقة بين أطر المجتمعات الثقافية وبين ما تتوقعه من أدوار لأعضائها وتحدد لها لهم.

إن ما سبقت الإشارة إليه، لا يعني أن كل عضو من الأعضاء الذي يحتل مركزاً معيناً ينجح في أداء دوره كاملاً.... فقد يحتل أحد الأعضاء مركزاً من المراكز، لكنه قد يفشل بدوره الذي يطلب منه القيام به، أو ما يتوقعه المجتمع ممن يحتل هذا المركز، فينتظر مثلاً من الابن الأكبر في الأسرة، أن يكون سلوكه سلوكاً طفلياً أو إتكالياً لهذا يفشل في أداء الدور الذي يتفق ومركزه في الأسرة، معنى هذا أن المركز يرتبط ببناء الجماعة، كما أن الدور يرتبط بالمركز الذي يحدده المجتمع، بينما يرتبط سلوك الدور، بسلوك الشخص المعين الذي يشغل مركزاً ما.

تعريف الدور الاجتماعي:

يعرف الدور: بأنه يشكل التوقعات المشتركة لأفراد الجماعة عن أسلوب تفكير الفرد وسلوكه المطلوب منه في مركز ما أو موقع ما. (أبو النيل، 1985، 308).

أما الدور الاجتماعي فيعرف بأنه عبارة عن نمط منظم من المعايير فيما يختص بسلوك فرد يقوم بوظيفة معينة في الجماعة. (حمزة، 1982، 185).

فيعرف كذلك الدور من حيث التفاعل الاجتماعي على أنه سياق مؤلف من مجموعة من الأفعال المكتسبة يؤديها شخص في موقف تفاعلي اجتماعي. (معجم، 1975، 70).

أما تعريف لنتون Linton الدور بأنه الجانب الدينامي لمركز الفرد أو وضعه أو مكانته في الجماعة، ويعرف رويتر الدور الاجتماعي بأنه وظيفة الفرد في الجماعة أو الدور الذي يلعبه الفرد في جماعة أو موقف اجتماعي، وينظر إلى لعب الدور Role playing كأسم آخر للتفاعل الاجتماعي، ويقول براون Brown 1965 أن كلمة الدور مستعارة من المسرح، والدور شيء مستقل

عنه الفرد الذي يقوم بهذا الدور، فالفرد بشر أما الدور فهو (سيناريو) يحدد السلوك أو يعبر عن الانفعال ويحدد الأقوال.

ومن أمثلة الأدوار الاجتماعية دور القائد ودور الأب ودور الأم ودور المربي ودور رجل الإعلام ودور رجل الدين ودور الدكتور، فمثلاً دور القيادة يشمل نمطاً منتظماً من المعايير السلوكية المتوقعة من جانب القائد فيما يتعلق بسلوكه الشخصي وبنسلكه في تفاعله مع أفراد الجماعة، وعندما يسند إلى الفرد دور القيادة فإن سلوكه لا يلبث أن يتعدل ليتلاءم مع الدور الذي أسند إليه، ويشمل هذا الدور مهام رسمية ومهام غير رسمية، ويتعلم الفرد الأنماط السلوكية الخاصة بهذا الدور بالخبرة والممارسة، والقائد في سلوكه يلاحظ أن باقي الأفراد يتابعون ويقيمون سلوكه، وهكذا يمتلك الدور الاجتماعي للفرد تماماً.

ولننظر إلى قيام فرد بدور جديد، فنحن نجد الفرد أول دخوله الخدمة العسكرية يكون عليه أن يتعلم عدداً كبيراً من المعايير السلوكية التي تتعلق بدور (الجندي) وتتمثل في اللوائح والقوانين وقواعد الضبط والربط والمهارات العسكرية والسلوك العسكري والحقوق والواجبات .. إلخ، فهو يعدل روتين حياته وسلوكه، ويمكن أن يلمس الفرد ذلك نتيجة الدخول في دور جديد، دور الجندي.

واستناداً إلى ما سبق نعرف الدور الاجتماعي بأنه (مجموعة من النشاطات الاجتماعية التي يقوم بها الفرد في موقف معين داخل الجماعة).

فإنه يميز تمييزاً ولا بد من التمييز بين الدور وسلوك الدور role behavior فالدور مفهوم سوسيولوجي يشير إلى نمط من الفعل متوقع من كل أعضاء الجماعة الذين يشغلون مركزاً معيناً بصرف النظر عن أشخاصهم، إلا أن هناك أفعالاً يومية كثيرة ليست صورا من سلوك الدور لأنها لا تتحدد في معظم الحالات عن طريق أي مكانة أو مركز يشغله الشخص في جماعته، كما أنها لا تتضمن أي افتراض من جانبه يتصل بطريقة إدراك الآخرين لمركزه، ومن هذه الأعمال: تنظيف الشخص لأسنانه أو ذهابه للسينما، إلخ.. فالناس يفعلون هذه الأشياء لأنه يوجد ما يدفعهم إلى فعلها، والدور المعين يتكون من الأفعال المطلوبة من شاغل مركز معين، فهي تقوم على أساس المكانة المعينة للفاعل، أي المركز المعين للفرد على أساس خاصية مميزة مثل السن أو الجنس أو المهنة، والمكانة المعينة لمدرس مثلاً يقوم على أساس مهنته، وكذلك الجد على أساس سنه، أي أن الفرق بين الدور وسلوك الدور هو الفرق في الوظيفة وفي العمل الذي يؤديه الفرد، فالوظيفة المؤداة التي تميز الدور، والفعل المعين هو الذي يميز سلوك الدور، فمثلاً يقوم كل من المعلم والجد بدور، ولكن أنماط

الدوافع المتضمنة في فعل كل منهما ليس دوراً ولكنه سلوك دور. وسلوك الدور نمط من الدوافع لدى فرد معين حين يقوم بالدور، يضاف إلى ذلك:

الأدوار المتناقضة والأدوار أحياناً تتناقض في ذات الشخص، كأن يطلب من شخص سلوكاً معيناً بينما تتطلب مصلحة الأقرب شيئاً مخالفاً، دوري كشرطي تسليم المجرم للعدالة لكن صلة قرابتي به تمنع تادية دوري هنا أحياناً.

ويقوم المجتمع بتحضير أفراد له للأدوار المختلفة المكونة لبناء الاجتماعي عن طريق التعليم النظامي، والتنشئة، ومحاكاة الفرد لسلوك الآخرين، فيكتسب الفرد (المهارات والخبرات والاتجاهات والمعرفة) اللازمة من خلال عضويته في الجماعات وما تتبناه من أنماط ثقافية وبالتالي فإن الفرد يلتزم سلوكاً تعلمه من خلال تفاعله الاجتماعي، وتختلف الأدوار الاجتماعية فبعضها مفروض على الفرد كالدور الجنسي، ذكر أم أنثى، وبعضها اختياري كاختيار دور العمل معلم، مثلاً وتتعدد الأدوار حسب الجماعات المختلفة التي يشترك فيها الفرد، فالقائد هو أب، وعضو في جماعة سياسية وعضو في نادي أي أنه يلعب أربعة أدوار، ولكن يجب أن لا يتضارب سلوك الأدوار التي يقوم بها، وإلا أدى إلى تمزق بل وتصدع في شخصية الفرد.

- للأدوار نوعين:

الأول: الأدوار الاتفاقية، وهي تمثل نمطاً من السلوك يتوقع من الشخص في موقف معين بحكم وضعه في عملية تعامل أو تفاعل.

النوع الثاني: أدوار العلاقات الشخصية وهي التي تعكس التوقعات الخاصة الناشئة عن اشتراك الفرد في شبكة من العلاقات الشخصية ترتبط بها مجموعة من الحقوق والواجبات، وتخلق الأدوار التي تقوم بها في مركزها التي تحددها أوضاعها الاجتماعية، مثال ذلك الدور الذي يقوم به الفرد عندما يوجد في أي موقف معين وفي زمان ومكان محددين، كأن يكون قائداً في موقعه العسكري وأباً في منزله، وأباً لأبوين، وهكذا.

وتختلف الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الفرد حسب الجماعات المختلفة التي يكون الفرد عضواً فيها. ولهذا لا بد أن يقوم الفرد بتنظيم أدواره المختلفة في نسق منظم مترابط ومتكامل، ويختلف الأفراد اختلافاً بيناً في إيجاد تكامل بين الأدوار الاجتماعية التي يقومون بها.

وتختلف الأدوار الاجتماعية من حيث تحديدها للسلوك. فالأدوار العسكرية تكون مثلاً محددة بشكل دقيق دون أن يكون هناك مجال للاختلاف، ولكن بالرغم من ذلك نجد أن الضباط يختلفون في

ضريقة إصدار الأوامر. أما في الأدوار الاجتماعية الأخرى (الوظيفة- دور الأب- دور الابن...) فهناك مجال أوسع للاختيار والاختلاف من حيث ما يجب عمله أو قوله.

وتختلف الأدوار الاجتماعية في استمرارياتها، فادوار المرأة والرجل دائمة داخل المجتمع في حين نجد أن كثيراً من الأدوار الاجتماعية لا تستمر إلا فترة قصيرة نسبياً مثل المرشح لوظيفة إدارية معينة، أو المفوض بعمل معين خلال فترة معينة.

والأدوار الاجتماعية تختلف في مدى أهميتها، حيث أن دور الصديق يتضمن علاقة شخصية وثيقة، واستجابات انفعالية عميقة تختلف عن تلك التي نجدها في دور الزميل أو المعرفة العابرة.

وتختلف الأدوار الاجتماعية من حيث سهولتها وصعوبتها، فدور الأب في الأسرة يختلف في صعوبته عن دور الابن، ودور المعلم يختلف في الصعوبة عن دور التلميذ، حيث أن دور التلميذ في المدرسة يكون قاصراً على أداء واجباته المدرسية، أما المعلم فالمطلوب منه الكثير، من تعليم وتوجيه وتربية وإرشاد وإقامة علاقة بين المدرسة والأسرة.

الأدوار الاجتماعية تتباين وفقاً لتغير مركز الفرد في الجماعة، حيث أن الفرد يكون قائداً في جماعة ما وتابعا في جماعة أخرى. كما أن الفرد منضبط في عمله كمدير وفوضوي في بيته كرب أسرة... إلخ.

- مميزات الأدوار الاجتماعية:

للدور مميزات أهمها:

1- طبيعة تنبؤية، بمعنى أنه يتوقع أنماط السلوك التي سيقوم بها الآخرون، نتيجة القيام بسلوك معين، مثل: الضحك عند سماع نكته، الدهشة عند مشاهدة عمل غريب، ولعل هذه الميزة (التنبؤ) من المميزات الهامة، لأنها تعد الفرد لمواجهة أي سلوك بسلوك مناسب.

2- طبيعة الدور توقعات، وأن مخالفة هذه التوقعات تؤدي إلى الغضب أو الاشمئزاز أو عدم الرضا أو الدهشة، أو الجميع معاً.

مثال: إذا سمعت نكته ولم تضحك، أو شاهدت فاجعة ولم تتأثر... إلخ.

3- إدراك الجماعة للمركز الذي يشغله الفرد في البناء الاجتماعي، بمعنى إدراك الجماعة أن الأقوياء يحتلون مركز القوة، وبالتالي فإن وجهات نظر الأقوياء تلتقي في تحديد الضعفاء والقادة والتابعين.

4- توقعات أفراد المجموعة لسلوك الأفراد الذين يشغلون مراكز معينة في النظام الاجتماعي.

5- القيم الاجتماعية، والمعايير الخاصة بالجماعة، أي حقوق وواجبات الدور في ضوء معايير وقيم ثقافة أفراد المجموعة.

- اكتساب الأدوار الاجتماعية:

ثم لا شك أن أدوار الفرد الاجتماعية التي يؤديها خلال مراحل حياته المختلفة، تؤثر في نمو شخصيته تأثيراً فعالاً. كما أن الأدوار الاجتماعية كما يحددها المجتمع لأبنائه، تشكل قاعدة يشتركون في فهمها وفي إدراك توقعاتها السلوكية، تنعكس بدورها عناصر مشتركة في مقومات شخصياتهم، وهذا يسهل تكيفهم ضمن إطار ثقافة معينة، وتفاعلهم مع بعضهم بعضاً، لذلك يعد الدور الاجتماعي من بين العناصر الثقافية الأساسية التي تلعب دوراً في تكوين الشخصية السوية الفعالة، التي تستطيع التلاؤم ومن ثم التفاعل مع معايير الجماعة وقيمها، كما تستطيع إحداث التغير والمساهمة في حركة التطور.

تبين مما سبق الإشارة إليه أن المجتمع يحدد لأفراده الأنماط السلوكية التي تتناسب ومراكزه الاجتماعية، وأن تلك الأنماط تختلف باختلاف ثقافة المجتمع ومعاييرها، لهذا يجد الطفل البشري منذ ولادته أن الأنماط السلوكية التي يجب أن يقوم بها محددة جاهزة، وهي تساعده في أن تصبح عضواً في المجتمع الذي ولد ويعيش فيه، ويستطيع التكيف بوساطتها تكيفاً سليماً.

يكتسب الطفل تدريجياً الأنماط السلوكية التي ترتبط بالمراكز التي يحتلها، فهو يتعلم كيفية قيامه بالأدوار التي تساهم في تحديد دوره ككائن اجتماعي، وكعضو في جماعة معينة، ويعد اكتساب الأدوار الاجتماعية، مهمة أساسية من مهمات عملية التنشئة الاجتماعية، التي تهدف إلى تنشئة أفراد يتفاعلون في المجتمع تفاعلاً صحيحاً فعالاً.

يتعلم الطفل أدواراً تدريجياً، يكتسب دوره كطفل، وهو أول دور يتعلمه، خلال تربيته، ومن خلال أساليبها وفي أثناء تفاعله مع الآخرين المحيطين به، واستجاباتهم لسلوكه ومظهره، يتركز وجود الطفل في الفترة الأولى من حياته على إشباع حاجاته العضوية بوساطة الآخرين المحيطين به، يستجيب الطفل للمثيرات في هذه المرحلة استجابة مباشرة، يصرخ يرضع، يبتدرج، ينام.... مباشرة وبشكل يتناسب مع مثيرات الموقف.

يبدأ المحيطون بالطفل تدريبه على ضبط استجاباته المباشرة والتحكم بها ذلك لأن المجتمع لا يمكنه الاستمرار في تحمل تلك الألوان من السلوك والاستجابة المباشرة، فيتعلم الطفل الأنماط

السلوكية أو العادات الأولية كعادات: الأكل والشرب والإطراح، كما يستبعد أنماطاً سلوكية أخرى تعرضه للألم أو العقاب ويصبح السلوك الذي يؤدي إلى عقابه أو الذي ترافقه علامات الغضب سلوكاً مقبولاً فيبتعد عنه، بينما يتعلم السلوك الذي يرضى عنه المحيطون به وينال استحسانهم، وكثيرة هي أساليب التنشئة الاجتماعية التي تهدف إلى تنمية نظم معين الضبط المناسب لدى الطفل، معنى هذا أن الطفل بدأت تقبله العقوبات، وتعرض تحقيق حاجاته، فيجد أنه لابد من أن يتخلى عن استجابات معينة أو يعدلها... حتى يستطيع تلبية حاجاته، عليه أن ينام في مكان محدد وبوقت معين وأن يأكل بالملقعة بدلاً من أصابعه ويتبرز في مكان معين.

ثم يتسع إطار الطفل المرجعي، الذي بموجبه يدرك الظروف التي تحقق حاجاته وتلبيها، ويمتد إلى ظروف البيئة الخارجية، بعد أن كانت اهتماماته مقتصرة على إشباع حاجاته فقط دون أن يدخل في الحساب العادات الاجتماعية... وظروف الطبيعة وإمكاناتها المختلفة.

يبدأ الطفل في هذه المرحلة بالتمييز بين أفراد أسرته من جهة، وبينهم وبين الأفراد الآخرين من جهة أخرى، فيميز بين أمه التي يتعامل معها باستمرار و تلبي حاجاته وبين أبيه الذي يقوم بأعمال خارج المنزل، ويختلف نتيجة هذا التفاعل تعامله مع أمه عنه مع أبيه، كما يميز بين أمه وبين أخيه الذي يلعب معه، وهكذا تتنوع علاقات الطفل مع المحيطين به وتتميز، من خلال طبيعة الأعمال التي يقوم بها كل عضو من أعضاء الأسرة، ومن خلال تنوعها، ومن خلال تفاعله معهم حيث تختلف، علاقته بأمه عن علاقته بأبيه عن علاقته بأخته، ويدرك أن عليه أن يستجيب حتى يتمكن من إشباع حاجاته وتحقيق رغباته، وهو بهذا يمتص معاييرهم ويتمثل قواعد سلوكهم، التي يجب أن يأخذها بعين الاعتبار عندما يتفاعل معهم.

يبدأ بعد ذلك محاكاة أدوار الآخرين المحيطين به في محيط الأسرة، والذين يعرفهم خارجها، يحاكي دور أبيه ودور أمه و... إلى جانب دور الشرطي والطبيب وبائع الخضار والفاكهة، ويدل تقليد الطفل لأدوار الآخرين على أنه قادر على التمييز بينها من جهة، وبينها وبين نفسه من جهة أخرى، كما يشير إلى أنه يعرف الكثير عن أنماط الآخرين السلوكية التي تتناسب وأدوارهم، ويدرك الطفل بالطريقة ذاتها، كيف يراه الآخرون، والسلوك الذي يتوقعه منهم، ويساعده هذا على التنبؤ بأدوارهم وأنماط سلوكهم عندما يتعامل معهم، هذا كله يسهل عليه أداء دوره كطفل في مجتمع معين.

بالنمو تستمر قدرة الطفل على الإدراك والتمييز، بشكل يتناسب مع نضجه ومع تعرضه لمواقف مختلف، وتفاعله مع الآخرين، وينمو بالتالي سلوكه، فعندما يرى الطفل أمه في مواقف معينة غاضبة، وفي أخرى راضية، وفي ثالثة متسامحة، يتضح له من خلال تلك المواقف، الاحتمالات السلوكية التي يمكن أن تؤديها، وعلاقة تلك الأنماط بالمواقف المختلفة، فيدرك دور الأم، ويتوقع أن تعاقبه إذا أساء إلى أخيه... أو إذا أتلّف أثاث المنزل، بينما لا يتوقع منها أية عقوبة، إذا كانت تصرفاته عفوية دون قصد.... ويتعلم من خلال تلك المواقف حقوقه وواجباته ومداها، يتعلم مثلاً أن من حقه استعمال دفاثره وكثيره، بينما لا يحق له استعمال دفاثر أخيه.... ويصبح قادراً على معرفة اتجاهات الآخرين، كما يستطيع توقع اتجاهات سلوكهم في ظروف متعددة، كذلك يتوقع اتجاهات سلوكه التي سيستجيب لها، معنى هذا أن سلوك الطفل يتكون في هذه المرحلة من خلال تفاعله مع الأفراد الآخرين، ومن خلال التأثير المتبادل بين دوره وأدوارهم، ويكتسب الفرد أدواره بالطريقة ذاتها، ويؤدي أنماطها السلوكية، التي ترتبط بعلاقات متبادلة مع أدوار الأفراد الاجتماعية، هذا يسهل الاتصال بين أعضاء الجماعة على أسس اجتماعية ومعايير مشتركة، تسهم في تماسك الجماعة واستقرارها.

هكذا يتعلم الفرد أدواره منذ الصغر، يتعلم أن يكون طفلاً وولداً، أو بنتاً... ثم ابناً وأخاً... ثم كتلميذ وشاب، ورجل وزوج وموظف... ولا شك أن الجزء الأكبر من أدواره يتعلمها داخل جدران الأسرة وبموجب القواعد الأساسية للتعلم، حيث يتم تعلم الأدوار عادة بشكل مقصود أو بشكل عارض أو عن طريق المحاكاة.

يحاول الكبار المحيطون بالطفل نقل الأفعال والمعلومات إليه، متخذين من التدعيم وسيلة لذلك، فيلجأ بعضهم لدفع الطفل للقيام بأنواع من السلوك المرغوب فيها، بينما يعتمد الآخرون العقاب لمنعهم من القيام بالسلوك غير المرغوب فيه، كذلك يمتص أنماط الآخرين السلوكية الذين يعجب بهم ويحبهم، كما يمتص قيمهم وأهدافهم، وتصبح كأنها خاصة به، ويقتصر تقليد الطفل للأنماط السلوكية التي يريد تعلمها وأدائها، يقتد أنماط الآخرين السلوكية عن وعي وقصد.

يتوقف قيام الفرد بأدواره الاجتماعية وأدائه لأنماطها السلوكية على توقعاته لاستجابة الآخرين، وبالمقابل تتوقف استجابة الآخرين له على إدراكهم لسلوكه الذي صدر عنه، يترتب على هذا أن أداء الأدوار الاجتماعية أداء سليماً، يتوقف على إدراك كل فرد للمعايير الاجتماعية التي تسود المجتمع، لأن الأدوار الاجتماعية تتضمن مجموعة من الحقوق والواجبات، تتداخل مع بعضها وتتشابك، بحيث تصبح واجبات دور من الأدوار حقوقاً لدور آخر، وحقوق الدور الأول هي واجبات

الدور الثاني، ينتج عن تداخل حقوق الأدوار مع واجباتها معايير اجتماعية مشتركة واحدة تقوم على أساسها الحقوق والواجبات ويتحقق الفهم المشترك والانسجام التام بين أدوار أفراد المجتمع الواحد، يكفل الفهم المشترك استمرار المجتمع وبقائه، ثم لا شك أن الأدوار الاجتماعية التي يتعلمها الفرد ويؤدي أنماطها السلوكية، تسهم في تكوين مفهوم الذات عنده.

- طرق تعلم الأدوار الاجتماعية:

1- التعليم القسدي:

ثقافة المجتمع هي المسؤولية عن تعلم أفرادها أفعالاً وأوضاعاً معينة، وذلك بأن تكافئ الأفراد على الأعمال التي تقبلها وتعاقبهم على الأعمال التي لا ترغب فيها، وفي الحالتين نجد أن نظاماً قسدياً مرسوماً لتعليم الأطفال أنماطاً سلوكية معينة خاصة بدور معين، وهذا يعني أن الاستجابة التي يتعلمها الفرد للقيام بدور اجتماعي معين تتم بالتفاعل مع أفراد آخرين.

2- التعليم العرضي:

ويتم عن طريق اكتساب الفرد طرق السلوك التي يجدها لدى الآخرين في بيئته، وأهم أشكال التعليم العرضي (اللعب) حيث يعمل على اكتساب المهارات في ذلك الدور أو الأدوار، مما يؤدي به إلى انتطبع الاجتماعي (النجيحي، 1987، 146-157).

- مراحل نمو الدور الاجتماعي:

أولاً: المرحلة الذاتية Autism تتمثل في تأمين الحاجات الأولية الأساسية (الфизиولوجية) في مرحلة الطفولة الأولى يجد الطفل فيها كل شيء حوله محققاً لإشباع حاجاته الضرورية بغض النظر عن الطبيعة القانونية للأشياء، ودوره هنا دور المستقبل والآخذ، وكل ما يحيطه يجب أن يعطيه.

ثانياً: المرحلة المطلقة Absoltism هي مرحلة الانتقال من التركيز على الذات إلى مرحلة استخدام الأشياء كما يجب... وفي هذه المرحلة يبدأ الطفل في معرفة دوره، في حالة إشباع حاجة معينة لا بد من القيام بعمل ما، أو أداء دور ما كي يشبع هذه الحاجة، الطفل يعرف أن أمه مثلاً لها دور في إعداد الطعام فيدرك أن هناك من يقوم بعمل الطعام، وأن هناك من يشاركها في ذلك وهو الأب إذ يقوم بالعمل والحصول على النقود التي يشتري بها المواد الأساسية ودور الطفل هنا دور الآخذ الذي يرتبط بأدوار الآخرين الأب والأم. هذا المشهد يعرف أن لكل من حوله دوراً في حياته... وبمعرفة الطفل لهذه الأدوار تتوثق علاقته بالآخرين وفق معايير ونظم مجتمعه.

ثالثاً: مرحلة التعامل المشترك ففي هذه المرحلة يستطيع الطفل القيام بأنواع من التمييز أكثر عمقاً ويتحدد سلوكه تبعاً لهذا التمييز، أي أن الطفل يبني سلوكه مع الآخرين على أساس التعامل المشترك، والتأثر بينه وبين غيره من الأفراد أي بين دوره وأدوار الآخرين، كما يتوقع أنواع السلوك المناسب سواء من جانبه أو من جانب الآخرين، وهكذا يتغير التوقع الثابت من أداء الدور الثابت للفرد إلى معرفة اتجاهات الأفراد السلوكية في كل موقف، وعند معرفة اتجاهات الآخرين في المواقف الاجتماعية المعينة نستطيع التوقع بنوع السلوك المرغوب والمطلوب والاستجابة له. مثل أن يعرف الطفل دوره في المنزل كأكبر الأبناء مثلاً. ودوره في الحي مع رفاق اللعب، ودوره عندما يكون بين إخوة له.

- مفاهيم ادور الرئيسية: (عني أبو جادو، 2006، 52-55).

إذا دققنا النظر في تعريفات الدور ومفهومه، نخلص إلى نتيجة مفادها أن مفهوم الدور يشتمل على عدة مفاهيم هي:

1- نظام الدور role system :

يرى بارسونز أن الدور هو أفعال الشخص في أثناء علاقاته مع الأشخاص الآخرين ضمن النظام الاجتماعي، وأن تقسيم العمل في النظام الاجتماعي أدى إلى تعدد الأدوار وتباينها، وتكون كل مجموعة من هذه الأدوار مرتبطة وظيفياً وذات أهداف مشتركة.

إن التباين بين الأدوار، شرط لوجود نظم الأدوار وتوافقها في نظام واحد معقد التكوين، وما قيام الفرد بعدة أدوار متباينة ومتخصصة إلا نتاج لارتباط هذا الفرد بعلاقات اجتماعية متباينة داخل نظم متعددة، ويحدث نتيجة تنشئة الفرد على أداء الدور المطلوب في المواقف المختلفة.

لا شك أن الأنماط السلوكية التي تتوقعها المجتمعات من أفرادها، تختلف باختلاف تلك المجتمعات، فلا يسمح عادة للأفراد في المجتمعات البدائية، الانحراف عن الأنماط التقليدية المحددة والمتعارف عليها، بينما تتسع الأنماط السلوكية ويتسع مجال الاختيار فيها في المجتمعات المتقدمة والمعقدة، كما تختلف الجماعات في المجتمع الواحد، فيما بينها، في مدى تحديد أنماط الأدوار السلوكية، فتحدد الأنماط السلوكية في الجماعات العسكرية تحديداً جامداً، لا يترك إلا مجالاً طفيفاً لإمكانية اختلاف أداء الأفراد، بينما لا تحدد الأسرة أنماط أدوارها متحدد الجماعات العسكرية، وتترك المجال واسعاً أما الأفراد للاختيار، فيتطلب من الابن مثلاً في محيط الأسرة أن يكون مهذباً مع

والديه ويراعي ما يجب فعله أو قوله.. بينما يترك المجال واسعاً أمامهم خارج هذه الحدود العريضة، ليختاروا من الأنماط السلوكية، وينظموها ضمن أدوارهم على الرغم من أنها غير متوقعة.

هذا ويحتل الأفراد في المجتمع مراكز عديدة منها ما يفرض عليهم فرضاً من قبل المجتمع، وبعضها الآخر يختاره الأفراد.

في يفرض من الأدوار على الأفراد منذ ولادتهم، بغض النظر عن قدراتهم وإمكاناتهم، يستطيعوا تغييرها، وهي الأدوار التي ترتبط بالمراكز التي تقوم على أساس السن والجنس، كمركز كل من الطفل والراشد، ومركز الولد والبنت.

ويحتل الأفراد مراكز أخرى نتيجة اختيارهم وجهودهم وتحصيلهم، كمركز: المعلم والمهندس والفلاح. تختلف المجتمعات فيما بينها من حيث المراكز المفروضة على الأفراد، والمراكز التي يحتلونها نتيجة السعي والكتابة، تكون السيادة في المجتمعات البرجوازية والإقطاعية، للمراكز التي خصصت لأفراد تلك الفئات منذ ولادتهم، وبحكم الطبقة أو الفئة التي ينتمون إليها... يولد ابن الغني، وابن الحاكم، وابن الطبقة البرجوازية، وقد حدد مركز كل منهم منذ ولادته، بينما يمنع غيرهم من أفراد فئات أخرى من الوصول إلى المراكز ذاتها، على الرغم من أن متطلباتها قد تتناسب وإمكاناتهم ومقومات شخصياتهم.

لا شك أن السيادة في تلك المجتمعات هي للمراكز والأدوار المخصصة للفئات الحاكمة والبرجوازية، بينما يحتل الأفراد في المجتمعات ذات النظم الاشتراكية، مراكزهم ويمارسون أدوارهم نتيجة سعيهم وتحصيلهم فنقد كانت بعض المراكز في القطر العربي السوري مخصصة، قبل ثورة الثامن من أذار التي حصلت عام 1963، للانتماءات الفئوية، كابن الطبي وابن الحاكم، ترتب على ذلك التوزيع انفصال الفئات عن بعضها، أصبحت المراكز الاجتماعية بعد الثورة.

2- لعب الأدوار role play:

ونعني بلعب الدور مجموعة السلوكيات أو النشاطات المحددة التي ينتظر من الفرد القيام بها في موقف معين. ويختلف العلماء حول طبيعة أداء الدور ولعبه، فمنهم من يقرر أن لعب الدور هو من طبيعة نفسية، وعلى هذا الأساس يختلف الأفراد في أدائهم لأدوارهم المتشابهة نظراً لاختلاف سماتهم وقدراتهم الشخصية، أي نتيجة لاختلاف الفروقات الفردية بينهم، في حين يرى آخرون أن أداء الدور ذو طبيعة اجتماعية، وهذا يعني أن أداء الدور ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالمكانة الاجتماعية

التي يشغلها الفرد في البناء الاجتماعي. ويرى آخرون ومنهم بارسونز أن أداء الدور في إطار موقف اجتماعي ما هو إلا استجابة الفرد لتوقعات الآخرين وتحقيقاً للمعايير الاجتماعية.

وهكذا يتضح أن أداء الدور محصلة للتفاعل بين العوامل الاجتماعية والعوامل النفسية في المواقف الاجتماعية، لأن استمرار الوظيفي لأي نظام اجتماعي يعتمد على الأداء المناسب والمنظم للأدوار الاجتماعية.

3- توقعات الدور role Expectations

يحدد أداء الفرد لدوره قيم المجتمع ومعاييره المتوحدة مع شخصيته، وتحدده كذلك القدرات الفردية، ويكون أداء الفرد نتاجاً لعملية التنشئة الاجتماعية والتعلم. حيث تؤدي هذه العملية الاجتماعية إلى تعريف الفرد بالتوقعات المنتظرة منه لكل دور سيقوم به والتدريب عليها، فيتعلم الفرد السلوك المنتظر منه بالنسبة للآخرين، كما يتعلم القواعد التي تحدد هذا السلوك. وكيف يستجيب ويتفاعل مع آرائهم، وتشكل هذه التوقعات التي ينشأ عليها الشخص سلوكه في المواقف الاجتماعية المختلفة فيتعلم كيف يقدر المواقف، وكيف يؤدي الأدوار المتوقعة منه حسب المكانة التي يشغلها ويؤدي استقرار نظام التفاعل بين الفرد والآخرين إلى تكوين توقعات واضحة للسلوك المرتبطة بالأدوار، في حين يؤدي عدم الاستقرار إلى غموض وتعارض، أو إلى تناقض هذه التوقعات.

4- محددات الدور Role limitations

يتألف البناء الاجتماعي من مجموعة من المراكز الاجتماعية التي تتطلب أدواراً محددة ومعينة، وهذه المراكز تحتل مواقع خاصة في سلم البناء الاجتماعي، وإن كل بناء اجتماعي لا بد له من مضمون عام هو الثقافة بمعناها الواسع، حيث تعمل على توجيه سلوك الفرد، وتقوم في الوقت نفسه بتحديد دوره. وهكذا فهناك عدة محددات لسلوك الفرد. لعل أهمها:

- الإدراك المشترك للمكانة التي يشغلها الفرد في البناء الاجتماعي.
- ما يحمله أفراد الجماعة من توقعات بالنسبة لسلوك الأشخاص الذين يشغلون مركز معين في البناء أو النظام الاجتماعي.
- المعايير والقيم الاجتماعية، وهي عبارة عن توقعات مشتركة يتقاسمها أفراد المجتمع والنظام الاجتماعي الواحد.

وتحدد هذه التوقعات أنماط السلوك المناسب المقبول بالنسبة لموقف اجتماعي معين، وتعتبر المعايير والقيم المنزومة للجميع.

- توزيع الأدوار الاجتماعية واختلافها:

أن المركز هو المكان الذي يحتله الفرد في المجتمع الذي يعيش فيه، والدور هو نمط السلوك المتوقع من كل من يحتل ذلك المركز، أما سلوك الدور، فهو السلوك الفعلي الذي يؤديه ذلك الفرد الذي يحتل المركز.

هذا ولا شك، أن كل مجتمع يحدد الأدوار الاجتماعية التي يتوقعها من أفراد الذين يحتلون مراكزه المتعددة، لهذا تختلف الأدوار باختلاف أطر المجتمعات الثقافية، ذلك لأن الأدوار الاجتماعية هي نتاج اجتماعي، كما أنها لا يمكن أن توجد بدون المراكز التي تعد هي الأخرى نتاجاً اجتماعياً أيضاً.

يتوزع أفراد المجتمع الأدوار الاجتماعية فيه، ضمن نسق معترف به من قبل أعضاء الجماعة، بحيث يسهم ذلك التوزيع في تحقيق أهداف المجتمع ومطالبه من جهة، كما يشبع أيضاً حاجات الأفراد ودوافعهم المتعددة من جهة ثانية، فعندما يحتل الفرد مركزاً معيناً، ويمارس دوره الاجتماعي الذي يتناسب مع تخصصه، ومع ما اكتسبه من مهارات معينة، عندئذ يتمكن من تحقيق حاجات الجماعة، ويشعر أيضاً بالراحة والطمأنينة، لأنه يرضي من خلال ممارسة دوره دوافعه وحاجاته، إلى التقدير الاجتماعي، والنجاح.. إلخ.

إن الفرد الذي يمارس دوراً اجتماعياً، يسهم من خلاله في تأمين حاجاته المختلفة ومطالبه، وهو بهذا يشترك مع غيره من أفراد المجتمع في تحقيق حاجات المجتمع وأهدافه الاجتماعية، ذلك لأن دور كل فرد يرتبط مع أدوار الآخرين في المجتمع ويتفاعل معها ويكملها، ويترتب على هذه التفاعلات مجموعة الحقوق والواجبات، فينظر مثلاً إلى دور المعلم في ضوء علاقات تربطه مع دور الزميل والمدير والتلميذ... وإلى دور الموظف في ضوء علاقات دوره كموظف مع دور زملائه ورؤسائه والمواطنين... تتحكم بالعلاقات المتبادلة بين الأدوار... توقعات الدور التي تتحدد بثقافة المجتمع فعندما يحتل فرد ما مركزاً من المراكز يجد أمامه أنماطاً سلوكية منظمة، ومعدة بشكل منسق، ترتبط بذلك المركز، بعض تلك الأنماط السلوكية على الفرد أن يمارسها ما دام يحتل ذلك المركز.

- تعدد الأدوار الاجتماعية:

يلاحظ أنه ليس للفرد دور اجتماعي واحد بل تتعدد الأدوار الاجتماعية حسب الجماعات المختلفة التي يشترك فيها الفرد، فالقائد مثلاً وهو يقوم بدوره هذا هو أيضاً زوج وأب في أسرته وعضو في ناد رياضي وعضو في جماعة سياسية، ونفس الفرد قد يكون مدرساً في الصباح وطالباً للدراسات العليا في المساء، والموظف دائماً نجده رئيساً ومروّساً في نفس الوقت والفتاة قد تكون زوجة وأماً أختاً وابنة.. وهكذا.

وعلى الفرد أن يجد طريقاً ينظم فيه أدواره العديدة في نسق منظم مترابط متكامل، ويختلف الأفراد اختلافاً كبيراً، في إيجاد تكامل بين الأدوار المختلفة.

ويتعلم الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية أدواراً متعددة متتالية فمنذ الصغر يتعلم الفرد دوره كولد أو بنت ثم كبن أو ابنة ثم كأخ.

ويلاحظ أن الدور يمكن أن يوصف فقط بالإشارة إلى الأدوار الأخرى التي ترتبط به وتكمّله في عملية التفاعل الاجتماعي، فدور المدرس دائماً ينظر إليه في ضوء علاقته بدور التلميذ والزميل والمدير.. إلخ، فالمدرس في تفاعله مع التلميذ يسلك في إطار قطاع من دور المدرس، وهو في تفاعله مع الزميل يسلك في إطار قطاع آخر من دور المدرس، وهو في تفاعله مع المدير يسلك في إطار قطاع ثالث من دور المدرس، وهكذا... ويحكم هذه العملية ما يسمى (توقعات الدور) role expectations (الحقوق والواجبات) المتبادلة بين الأفراد الذين يقومون بالأدوار المكملّة للدور الذي يقوم به الفرد ويحاول الأفراد الآخرون الذين يتفاعلون معه من خلال قيامهم بأدوارهم الاجتماعية تحقيق هذه التوقعات.

وكمثال لتوزيع الأدوار الاجتماعية المنتظمة دور كل عضو في فريق كرة القدم، فمثلاً تحتلف الأنماط السلوكية للحكم عن حارس المرمى عن المدافع عن المهاجم عن قائد الفريق فكل منيع له دوره الذي على أساسه يتوقع منه أن يكون في سلوكه في نطاق هذا السلوك المتوقع.

وقد يخرج الفرد الذي يقوم بالدور الاجتماعي عن الخط المحدد له قليلاً ولكنه يلتزم به دائماً، وعادة نجد أن الأفراد المختلفين الذين يقومون بدور واحد يتفقون في الخطوط العريضة للدور ويختلفون في التفاصيل الصغيرة، فمثلاً الطالب الجامعي لابد أن يحضر عدداً من المحاضرات وأن يحصل على نسبة معينة من الدرجات، ولكنه حر في أن يطلق لحيته أو أن ينضم لناد معين، ومن الملاحظ أن كل من يخرج عن دوره الاجتماعي فإنه يتعرض للضغط الاجتماعي social pressure الذي قد

يكون عنيفاً ويصل إلى درجة العقوبة في بعض الأحيان، ومثال ذلك أمين السر الذي يفشيهِ وأمين الصندوق الذي يختلس مافيه.

ويرى بعض الباحثين أن تركيز أدوار القيادة في أشخاص قليلين قد يهبط بالروح المعنوية والابتكارية في الجماعة، كما أنه يحتمل أن يثير الخلاف أو الصراع بين هؤلاء القادة والأعضاء، ويرى البعض الآخر أن الجماعة تستطيع أن تصل إلى مستوى أعلى من الكفاءة إذا ركزت أدوار القيادة في أفراد قليلين حتى تتلاشى الفوضى التي تتجم عن أن يكون لكل فرد الحق في أن يقول الكلمة النهائية فيما يتعلق بعمل الجماعة، وهؤلاء يعززون رأيهم بقولهم أن هؤلاء القادة ينزعون إلى إنابة غيرهم في الجماعة في تحمل بعض مسؤولياتهم ويشجعون الأعضاء على اتخاذ القرارات والمبادأة.

- سلوك الفرد: Role Behaviour

من الواضح في حياتنا أن سلوك الفرد خاص وعام في نفس الوقت، أن حياتنا الخاصة تتأثر باستمرار بحياتنا العامة كما تتأثر حياتنا العامة بحياتنا الخاصة.

والسلوك المحدد في إطار المعايير الاجتماعية المحددة للدور الاجتماعي ملزم إلى حد كبير للفرد الذي يشغل هذا الدور كائناً من كان.

وتحدد الجماعة سلوك الدور الذي يتوقعه الآخرون من أي فرد يقوم بهذا الدور، فلو أن فتاة تزوجت، أو طالباً تخرج وعمل مدرساً، أو جندياً ترقى إلى رتبة ضابط، أو عاملاً ترقى إلى درجة رئيس عامل، فإن عليه أن يتعلم سلوك هذا الدور الجديد.

ويختلف السلوك الفعلي للدور اختلافاً بسيطاً من شخص لآخر يشغل نفس الدور، أما لا خلاف التكوين العقلي لديهما أو لاختلاف مجال المثير الاجتماعي الذي يسلكان فيه أو تبعاً لكلا السببين، وبالطبع فإن السلوك الفعلي للدور يختلف في نفس الشخص من وقت لآخر للأسباب نفسها.

وكما يحدد الدور الاجتماعي سلوك الفرد الذي يتوقعه الآخرون، فإنه يحدد سلوك الآخرين الذي يتوقعه الفرد بحكم قيامه بهذا الدور، فالمدرس يتوقع تلاميذه منه أن يزودهم بالعلم والمعرفة وإن يكون لهم قدوة سلوكية حسنة وهو أيضاً يتوقع منهم أن يحترموه وأن يحسنوا الإصغاء إليه.

- شخصية الدور: Role Personality

وهكذا تحدد معالم شخصية الدور (أي شخصية الفرد وهو يقوم بدوره الاجتماعي) في إطار سلوك الدور المحدد بدوره بمجموعة المعايير الاجتماعية التي أجمعت عليها الجماعة، والأدوار الهامة تترك أثراً في الشخصية، والشخصية تعبر عن تكامل الأدوار التي يقوم بها الشخص.

هذا ويجب ألا يكون هناك تعارض بين الشخصية الحقيقية وشخصية الدور، وإذا حدث تعارض كبير بينهما فإن ذلك يؤدي إلى فشل الفرد في قيامه بهذا الدور، فالشخص الذي تتسم شخصيته الأصلية أو الحقيقية بالانطواء لا يستطيع أن ينجح إذا اضطر إلى العمل كممثل كوميدي، ولعل أهم تطبيق عملي لهذا تلك الجهود التي تبذل في التوجيه المهني حيث يستعان بالاختبارات والمقاييس النفسية العديدة تحقيقاً لمبدأ وض الرجل المناسب في المكان المناسب.

ويبرز ميريل Merrill (1965) أهمية الدور الاجتماعي كأحد محددات الشخصية التي أهمها:

- محددات عالمية: تجمع بين البشر جميعاً في إطار الإنسانية.
- محددات محلية: تجمع بين الأشخاص في المجتمع المحلي وتمايز بين المجتمع والمجتمعات الأخرى.
- محددات الدور: وهي المعايير السلوكية التي ترتبط بالسن والجنس والحالة الزوجية والطبقة الاجتماعية.. إلخ، في ثقافة معينة.
- محددات فطرية: تجعل كل شخصية فريدة من نوعها.

- صراع الأدوار:

عندما يقوم الفرد في المجتمع بعدد من الأدوار الاجتماعية فقد يكون بين هذه الأدوار بعض الاختلاف والخلط والصراع، ويبرز صراع الأدوار بصفة خاصة عندما يحدث تغير اجتماعي في حياة الفرد، كأن ينتقل الفرد من طبقة اجتماعية أعلى إلى طبقة أدنى نتيجة لانخفاض مستوى الاقتصادي، أو عندما ينتقل من طبقة اجتماعية أدنى إلى طبقة أعلى مثل غني الحرب. وليس من السهل جداً سرعة تعلم مقتضيات الدور الجديد والانتقال من دور إلى آخر، فالضابط أو المدير حين يعود إلى البيت لا يتخلى بسرعة بسهولة عن كونه صاحب الأمر المطاع الجاد، والعروس في بيت الزوجية لا تتجح على الفور في نسيان أنها الابنة المدللة لوالديها التي تتلقى الخدمات ولا تقوم بها بنفسها، وكذلك الشاب المتزوج حديثاً بالنسبة لعلاقات عزوبته الطويلة مع زملاء المقهى والسهر.

أما أسباب صراع الأدوار فكثيرة متنوعة، منها إدراك الفرد لنفسه أنه مثلاً الأفراد يقوم بدورين أو أكثر وكلاهما يناسب مواقف معينة ولا يناسب مواقف أخرى، ومنها تعقد الأدوار وكثرتها،

وصعوبة أدائها، وتغيرها فجأة، كل هذه الأسباب تؤدي إلى ما يعرف بصراع الأدوار، أو الفشل في الدور، وهو أمر لا يمكن تجنبه، بل هو ما يفسر في الكثير من الأحيان صعوبات توافق الفرد مع المجتمع، وأن الحكم على تكامل الشخصية الفردية أو عدم توافقها إنما يرجع في الأغلب لعدم توافق الأدوار وصراعاتها وفشل الأفراد في التغلب على متطلباتها أو تحويلها لإمكان مواجهتها.

إنما بسبب عدم إمكان الجمع بين دورين في وقت واحد (كمحافظة الزوجة على جمالها للإبقاء على حب الزوج وقيامها بتربية الأولاد وشؤون البيت، وهو صراع الزوجية والأمومة، وإما بسبب اضطراب معايير الجماعة ذاتها حول الدور (كالمراهق الذي ما زال يعامله أهله أحياناً كطفل وأحياناً كرجل، وأما بسبب الانقطاع طويلاً عن الدور المتحول إليه كالذي يتزوج متأخراً، أو كالذي يسرح من الجندية إلى الحياة المدنية.

ثانياً - المكانة الاجتماعية:

تعتمد مكانة الفرد على كيفية استجابة الآخرين له، أي الطريقة التي يردون بها عليه، والاحترام الذي يحملونه له وأما دور الإنسان فيشمل الأسلوب الذي يسلكه للحصول على استجابة الآخرين، وتحدد مكانة الفرد عادة عدة عوامل منها: الحالة العلمية، والانتماء العائلي، أو الديني أو الوضع الاقتصادي والدور الذي يقوم به.

والدور والمكانة هما وجهان لشيء واحد من الناحيتين العلمية والعملية، فالدور الذي يلعبه شخص يساعد في منحه مكانة معينة، كما أن المكانة الاجتماعية للشخص قد تساعد في شغل أدوار معينة وتختلف هذه العلاقة من مجتمع لآخر.

ويعرف Linton بالمكانة الاجتماعية على أنها موضع نظام أي مجموعة من المعاني والمثل وأنماط السلوك - ويرى بأن المكانة موجودة في النسق الاجتماعي بقطع النظر عن الإنسان الذي يشغلها. وهكذا يركز Linton على الجانب المؤسسي للمكانة وينتهي إلى اعتبار أن المكانة الاجتماعية هي مجموع الحقوق والواجبات أو بعبارة أخرى كما يقول Stoetzel (المكانة هي مجموع التصرفات التي ينتظرها الفرد شرعياً من طرف الآخرين. ونجد تأكيداً أكبر على هذا التصور للمكانة عند Wardwell في تعريفه للدور إذ يقول إنه نموذج من السلوك مؤسس ومعرف بمعنى الحقوق والواجبات) (نقلًا عن الزعل، 1999، 62).

أ - المكانات الاجتماعية:

يمكن اعتبار البنية الاجتماعية على أنها شبكة من المكانات تربطها علاقات على المستوى العمودي والأفقي. فعلى المستوى العمودي تبدو المكانات موزعة على سلم يجسم التدرج الاجتماعي فيما يتعلق بالهيبة والتقدير والسلطة فتكون المكانات في المستوى الأعلى هي التي تتمتع بأكثر هيبة وتقدير وربما نفوذ وهي التي توافق القيم الاجتماعية المسيطرة في مجتمع أو منظمة ما. ففي النظام القبلي مثلاً: تحتل مكانة شيخ القبيلة أعلى السلم ويشترط في الشيخ صفات أخلاقية معينة كالصدق، والعدالة مثلاً وهذه الصفات هي كذلك رمز للقيم الاجتماعية- وفي بعض المجتمعات الصّاعية تكون أرفع المكانات مجسمة لقيم كالثروة والعلم والمهارة والتقنية، فنجد من بين المكانات المرموقة مكانة مدير شركة عظمى، ونجم رياضة أو سينما و أستاذ جامعي....(زعل، 1999، 64).

أما على المستوى الأفقي فإن المكانات ترتبط ببعضها البعض لتكون نسقاً متكاملًا ومن أشكال الربط بينها التكامل كمكانات الزوج والزوجة، الطبيب والمريض، البائع والمشتري، الرئيس والمرؤوس...

وتساهم المكانة في خلق الشعور بالأمن لأنها ذات محتوى شرعي وتحدد نظرياً ما سيكون عليه سلوك الفرد في الحياة الاجتماعية وما سيكون عليه سلوك الآخرين إزاءه وبالتالي فإن دخوله في علاقة اجتماعية لا يكون مغامرة بفضل التوقع لردود الفعل التي سيلبّيها السلوك المتخذ من طرف الفرد وإمكانية تجنب عدوانية الآخرين كلما كان السلوك في نطاق ما ينتظره الآخرون.

وتمثل المكانة أحد العوامل لأدراك الذات إذ يعرف الإنسان اجتماعياً من خلال مكانته فتعطي له شرعية ويساهم ذلك في إيجاد توازن نفسي وربما تقدير للذات.

ب- ونمكانيات الاجتماعية أنواع:

- المراكز العامة:

حيث تشير إلى الفكرة التي تقع وراء العلاقات في النسق الاجتماعي، مثال ذلك العمال والموظفون، وترتبط بهذه مكانات الحقوق والواجبات والإمكانيات التي تعتبر المكونات الأساسية لهذه المراكز التي تطبع الشخص الحاصل عليها بطابع خاص.

- المراكز الخاصة:

وتظهر من خلال العلاقات المباشرة التي تقوم بين الأشخاص مثل علاقة الابن بالأب، و الرئيس بالمرؤوس، أو الزوج بالزوجة، أو الكبير بالصغير.

- المراكز الموروثة:

وهي المكانات الناتجة عن ظروف ليست للفرد سيطرة عليها كالثروة، والجنس، والعنصر، والطبقة الاجتماعية.

- المكانات المكتسبة:

وهي التي يحصل عليها الفرد بمجهوده الخاص كالعلم، والمواهب الخاصة والإنجاز العلمي والاختصاص...

- المكانات الرسمية:

وهي التي يحصل عليها الفرد من خلال ظروف ليست له سيطرة عليها، مثل جنسه، سنه، انتسابه لأسرة معينة، أو طبقة خاصة.

- المكانات المكتسبة:

وهي المكانات التي يحصل عليها الفرد من خلال أعمال يقوم بها بنفسه.

و- أهمية المراكز والأدوار الاجتماعية:

تتجلى أهمية المركز الاجتماعي والدور الاجتماعي في الناحيتين التاليتين:

1- إيجاد اتصال سهل متبادل على أسس ومعايير اجتماعية مشتركة، تجعل أمر الجماعة واستقرارها واستمرارها أمراً ممكناً وضرورياً.

2- عملية ضرورية في عملية التطبيع الاجتماعي لتشكيل الأفراد المندمجين مع الجماعة المحيطة.

- خصائص المراكز والأدوار الاجتماعية:

1- تعتبر المراكز والأدوار الاجتماعية من أسس التمايز الطبقي في المجتمع، وذلك لاختلاف مراكز الأفراد ومراتبهم في أغلب المجتمعات، ويعكس هذا الاختلاف قيم المجتمع.

2- المركز هو الوضع الاجتماعي الذي يعين لصاحبه درجة من الاحترام والنفوذ والتأثير بغض النظر عن صفاته الشخصية.

3- الفواصل الطبقيّة لا تقوم على أساس الوظيفة بل على أساس المركز في الدرجة الأولى وهذا هو أساس الترتيب الطبقي في المجتمعات الإنسانية المعاصرة والقديمة.

4- تختلف الدعائم التي تستند عليها المراكز باختلاف المجتمعات، وباختلاف الفترات التاريخية في هذه المجتمعات نفسها، ففي المجتمعات البدائية يقوم المركز على أساس الإمكانيات الفردية لعدم وجود التمايز الطبقي بالمعنى المعروف.

5- يمكن أن يقوم المركز على أساس الاختلاف في المولد أو الثروة أو المهنة أو السلطة السياسية أو الجنس أو الامتياز العقلي، كما كان الحال في الصين القديمة، وغالباً ما يتحدد المركز باجتماع من الخواص السابق.

6- التقدير الاجتماعي المختلف للأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الفرد هو الذي أدى إلى ظهور المركز الاجتماعي.

7- كلما تعقد المجتمع انعقدت الأدوار الاجتماعية وأصبحت الفرصة ساحة للنزاع بينها.

8- يرتبط المركز الاجتماعي والدور الاجتماعي بأسس التطبيع، سواء في الأسرة أو المدرسة أو المجتمع بأسره.

9- تتأثر المراكز والأدوار الاجتماعية بعوامل الضبط الاجتماعي والنسق الاجتماعي.

10- تتأثر المراكز والأدوار بأنواع الثقافات السائدة في المجتمع.

11- يتضمن المركز مجموعة من النظم الاجتماعية، وقد تكون القرابة أحد هذه الأسس الهامة في تحديد المراكز.

12- المراكز إما أن تكون موروثة أو تكون مكتسبة.

الفصل الخامس

المشكلات الاجتماعية

يرى بعض العلماء أن علم الاجتماع يعد علماً نظرياً بمعنى أنه يهدف إلى اكتساب المعرفة حول طبيعة المجتمع البشري دون محاولة الاستخدام العملي لهذه المعرفة في حين يرى بعض علماء الاجتماع أن علم الاجتماع علم تطبيقي يهتم بوضع حقائق الحياة الاجتماعية في مجال التطبيق العملي ويهدف علم الاجتماع التطبيقي إلى استخدام المعرفة السوسيولوجية في حل المشكلات الاجتماعية مثل مشكلة الطلاق والتمييز العنصري والصراع الصناعي والإسكان غير الملائم والمناطق المتخلفة والبطالة. ويميز البعض بين المشكلات الاجتماعية والمشكلات السوسيولوجية أو المشكلات العلمية فالمشكلات الاجتماعية هي موقف منحرف عن موقف مرغوب فيه أما المشكلات السوسيولوجية فهي مشكلات معرفية تظهر حينما لا تكون العلاقات بين الأحداث معروفة وهي نوع من الصعوبات التي تواجه المعرفة السوسيولوجية للمجتمع الإنساني

أولاً- مفهوم المشكلات الاجتماعية: Social problem

مفهوم المشكلات الاجتماعية : المشكلة الاجتماعية هي موقف يؤثر في عدد من الأفراد بحيث يعتقدون أو يعتقد الأعضاء الآخرون في المجتمع بأن هذا الموقف هو مصدر الصعوبات والمساوئ ومن ثم تصبح المشكلة الاجتماعية موقفاً موضوعياً من جهة وتفسيراً اجتماعياً ذاتياً من جهة أخرى.

ويذكر (هورتون) و (لسلي) المشكلة الاجتماعية بأنها : ظرف يؤثر في عدد كبير من الناس بطرق تعتبر غير مرغوبة مما يوجد الشعور بأنه يمكن القيام بعمل ما من خلال الفعل الاجتماعي الجمعي.

وقد اختلف علماء الاجتماع حول كيفية نشأة المشكلات الاجتماعية فهناك فريق من العلماء الذين يرون أن المشكلة الاجتماعية تنشأ عندما تزداد الفجوة بين القيم والمثاليات الموجودة في المجتمع وبين السلوك الواقعي لأعضاء هذا المجتمع بينما نجد فريقاً آخر من العلماء يرون أن المشكلة الاجتماعية توجد عندما يعتقد عدد كبير من أفراد المجتمع بأن ظرفاً معيناً يمثل مشكلة اجتماعية.

ويكفي لظهور المشكلة الاجتماعية أن يتأثر بها عدد كبير من أفراد المجتمع دون تحديد لعددهم أي أنه ليست هناك حتمية في أن تكون المشكلة ذات صفة عمومية في كل أرجاء المجتمع

لتكون أهلاً للدراسة ذلك لأن اتساع نطاق المجتمع الحديث يمكن أن يؤدي إلى وجود مجتمعات محلية ذات روابط مختلفة ويمكن أن يترتب عليها مشكلات مختلفة أي أن الباحث للمشكلات الاجتماعية يمكنه أن يدرس هذه المشكلات على المستوى المحلي أو الإقليمي أو على مستوى المجتمع بأسره.

ثانياً- تصنيف المشكلات الاجتماعية:

صنف (أنكلز) المشكلات الاجتماعية المتكررة التي تواجه أي مجتمع إلى ثلاث مجموعات أساسية تتعلق كل منها بنمط مختلف من أنماط التكيف مع حقائق الحياة الاجتماعية. وهذه المجموعات هي: (صابر، 1434، 28).

1- المشكلات الناتجة عن التكيف مع البيئة الخارجية الطبيعية والإنسانية على السواء فإذا أرادت جماعة معينة أن تستمر في الوجود فلا بد لها من تطوير تكنولوجيا تسمح لها بتوفير الحد الأدنى من الطعام والملبس والمأوى المناسب لحجمها ومناخها وبيئتها الجغرافية كما يتعين على الجماعة أن تستعد لتوفير مقومات وجودها في المدى الطويل وحماية نفسها من الأخطار الطبيعية والإنسانية.

2- تتعلق المجموعة الثانية من المشكلات بإشباع الاحتياجات الإنسانية الفردية لأعضاء المجتمع فالمجتمع لا يستطيع أن يستمر في البقاء إذا فشل في إشباع احتياجات أفراد رده ولا تقتصر هذه الاحتياجات الفردية على احتياجات الأفراد الأولية إلى الطعام والمأوى والسكن وإنما تتضمن أيضاً إشباع بعض الاحتياجات النفسية والثقافية للأفراد بالإضافة إلى إشباع حاجتهم إلى الاتصال بالآخرين للتنفيس عن التوتر أو التخلص منه كما يجب أن يقوم المجتمع بتوفير بعض الاحتياجات الأخرى للأفراد والتي تتمثل في حاجتهم إلى الإحساس بالمكانة واحترام النفس.

3- ويؤدي التكيف مع ظروف الحياة الجماعية إلى مجموعة ثالثة من المشكلات التي يتحتم على كل مجتمع مواجهتها والعمل على حلها فالإنسان لا يستطيع البقاء في بيئته الطبيعية دون حياة اجتماعية وربما كانت الحاجة إلى إشباع احتياجاته الاجتماعية هي التي تدفعه إلى الحياة المشتركة وعندما يجد الإنسان نفسه يحيا في جماعات يواجه على الفور مجموعة خاصة من المشكلات التي تتجاوز المستوى الفردي ذلك أن الأفراد الذين يعيشون معا يجب أن يقوموا بإيجاد نوع من التنسيق والتكامل بين أفعالهم ومن ثم توصل الإنسان إلى تكوين الوحدات الأساسية للحياة الاجتماعية من جماعات ومجتمعات محلية وتنظيمات ومجتمعات.

ثالثاً- أسباب المشكلات الاجتماعية:

إذا رجعنا إلى الكتابات النظرية الحديثة للتعرف على التفسيرات التي تقدمها لنا للمشكلات الاجتماعية نجد بعضهم يرى أن المشكلات عبارة عن سلوك يتم تعلمه من خلال مشيرات بيئية خارجية، وآخرون يركزون جهودهم على تحليل المشكلات على أنها مشكلات "اجتماعية" فيميزون بين عملية التفكير الاجتماعي Social Disorganization وبين السلوك الانحرافي Deviant Behavior، ويرون أن هاتين الفئتين متشابهتان متفاعلتان في الواقع تؤدي كل منهما إلى الأخرى، بحيث أنك إذا تعرضت لدراسة أي مشكلة واقعية فستجد ما يشير إلى كل منهما ولكن بدرجات متفاوتة.

ويقارن بعض علماء الاجتماع بين التفكير الاجتماعي والسلوك الانحرافي بقولهم أنه " إذا كانت نظرية التفكير الاجتماعي تركز على التغيير الاجتماعي وما يؤدي إليه من اضطراب المعايير والنظم الاجتماعية... فإن نظرية السلوك الانحرافي تركز على انحراف الفرد عن المعايير الاجتماعية "، وبلغة أخرى فإن تفسير السلوك الانحرافي يقوم على الافتراض بأن المعايير الاجتماعية العامة سليمة، ولكن لسبب أو لآخر فإن الأفراد لم تتم تنشئتهم تنشئة اجتماعية صحيحة تضمن التزامهم بتلك المعايير .

ويصفة عامة فإننا نلاحظ أن التفسيرات التي تقدمها لنا تلك الأطر التصورية تتسم بالتركيز على الآليات والعمليات الاجتماعية من جهة، وبالنسبية الثقافية من جهة أخرى، فالتركيز على التغيير الاجتماعي والتفكير الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي يجعل المشكلات الاجتماعية الواسعة النطاق تبدو وكأنها أمر طبيعي تحتتمه ميكانيكية هذه الآليات الاجتماعية التي لا ترحم، وأما التفسيرات التي تركز على دور المعايير الاجتماعية والثقافات الفرعية فإنها تبدأ وتنتهي من القيم الاجتماعية السائدة أي كانت تلك القيم، فتحيل التفسير إلى قضية فنية بحتة تتم فيها مضاهاة توجهات الثقافات الفرعية والسلوكيات الفردية على القيم التي تبنتها الثقافة الحاضرة في المجتمع، أما نقد تلك القيم المجتمعية من منظور أرقى.

وعموما تجمل مراجع الخدمة الاجتماعية أسباب المشكلات فيما يلي: (الشذوي، 1991،

(132)

1- النقص أو القصور في إشباع الحاجات الإنسانية (مع تعريف الحاجات تعريفا ضيقا يكاد ينصب أساسا على الحاجات المادية ثم ما يتبعها من حاجات نفسية واجتماعية) وما يترتب على ذلك القصور في إشباع الحاجات من إحباط وعدوان.

2- ما يترتب على استمرار القصور في إشباع الحاجات من مشكلات في العلاقات مع الآخرين وفي التوافق الاجتماعي، وهو ما يعبر بالمشكلات المتصلة بعملية " أداء الوظائف الاجتماعية" Social Functioning.

3- العمليات الاجتماعية الأشمل التي تحيط بهذا كله كالتغير الاجتماعي وما يؤدي إليه من تفكك اجتماعي Social Disorganization يتصل بقصور النظم الاجتماعية عن القيام بوظائفها بكفاءة.

ويرى مافيس بيسانز (Mavis Biesanz) و جون بيسانز (John Bisanz) أن المشكلات الاجتماعية ترجع إلى العوامل التالية (صابر، 1434، 29):

1 - السلوك المنحرف وهو ذلك النمط من السلوك الذي ينظر إليه عدد كبير من أفراد المجتمع على اعتبار أنه يمثل تهديداً أو انتهاكاً للمعايير الثقافية والقيم السائدة داخل المجتمع ومن أمثلة المشكلات الاجتماعية التي تظهر نتيجة السلوك المنحرف مشكلة تعاطي المخدرات.

2- وقد تنشأ المشكلات الاجتماعية مثل مشكلة التمييز العنصري نتيجة اعتراض سبيل أو إحباط الأهداف الاجتماعية لفئة من الناس داخل إطار النسق الاجتماعي.

3- كما قد تظهر المشكلات الاجتماعية مثل مشكلة الانفجار السكاني نتيجة تهديد استمرار التنظيم أو عدم استقرار أو ثبات النسق الاجتماعي نفسه.

4- وأخيراً قد تنشأ المشكلات الاجتماعية نتيجة أي ظرف يهدد أسلوب الحياة داخل المجتمع.

رابعاً- أبعاد المشكلة الاجتماعية: (مع خليل، 2005، 57-65)

الأبعاد هي المراحل التاريخية التي مر بها مفهوم المشكلات الاجتماعية وتمثل رؤية علماء الاجتماع لها. بدأ علم الاجتماع الأمريكي في دراسة المشكلات الاجتماعية مع بداية التصنيع السريع والتحضر في المجتمع الأمريكي. حيث ظهر مفهوم يجمع في إطاره مفهوم المشكلات الاجتماعية، أطلق عليه مصطلح العلة الاجتماعية Social Pathology ثم تبعه مفهوم الوهن التنظيمي "التفكك الاجتماعي" Social Disorganization ثم السلوك المنحرف Deviant behavior

1- انباثولوجية الاجتماعية Social Pathology العلة الاجتماعية

العلة الاجتماعية تعني الخروج عما هو مألوف في الوضع السوي والسائد في التنظيم الاجتماعي. ودخل مصطلح العلة الاجتماعية إلى علم الاجتماع من منظور سوسيولوجي للدراسات

الإحيائية "البيولوجية". حيث شبهوا المجتمع بالعضو الجسدي من حيث تطوره وعلاقته بوظائف أجزاء الجسم الأخرى من حيث حالته الصحية والشكلية وكل حالة لا تشبه التماثل بينهما عذوها حالة عليه أو مرضية لأنها لا تمثل الحالة الطبيعية وعذوها أيضاً حالة غير سوية لأنها لا تعبر عن الاستواء الاجتماعي الاعتيادي.

نشأ هذا الاتجاه في جامعة شيكاغو عام 1892 وحتى أربعينات القرن العشرين. واعتبروا هذا القسم (علم الاجتماع) مركز للبحوث الاجتماعية. ينتمي أصحاب هذا الاتجاه إلى أصول اجتماعية مماثلة، فمعظمهم من أبناء الطبقة الوسطى البروتستانتية، ومن مجتمعات زراعية صغيرة، وبعضهم كانوا من أبناء وزراء، ومعظمهم يمثلون تنظيمات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية.

قاموا بدراسة أوضاع المعيشة للفقراء المهاجرين من الدول الأوروبية والأفريقية والأميبوية واستوطنوا في المدن الحضرية التي تتمر بصورة سريعة وتتميز بالحراك الاجتماعي العمودي، واهتموا بدراسة المناطق المتخلفة Slums التي تعج بالعديد من الظواهر الفقر والجرائم والانحراف والطلاق والأسر المتصدعة والصراع العرقي وأطلقوا عليها مصطلح العلل الاجتماعية.

ويرجع أصحاب مدرسة شيكاغو مصدر المشكلات الاجتماعية للفرد ذاته لأنه فشل في التمثيل لمعايير وقيم مجتمعه، وانتقدوا الفرد لأنه غير قادر على التكيف مع الحياة الجديدة.

ويهدف أصحاب هذا الاتجاه إلى تعزيز النظم الاجتماعي والمحافظة عليه أكثر من دراستهم للمشكلات الاجتماعية، وكانوا غير مهتمين بالخصوصية الثقافية والإنسانية للمهاجرين، وطالبوا بإعادة تعليم المهاجرين لحل مشكلاتهم من خلال إيجاد وتنظيم برامج تعليمية وندوات لتعليم المهاجرين القيم والعادات المرتبطة بطبيعة الحياة الاجتماعية للمجتمع الجديد. فيما يلي يوضح الجدول التالي بُعد العلة الاجتماعية كمسألة اجتماعية.

البعد	التحديد	الأسباب	الظروف	الآثار وانتبغات	العلاج
العنية الاجتماعية	مخالفة التوقعات المعنوية والأدبية	فشل انتشئة الاجتماعية في قدرتها لاكتساب أو رفض القيم والمعتقدات الجديدة	انفساد الداخلي للمعنويات	تكلفة تجريد الفرد من صفاته الإنسانية	تعليمه مبادئ اجتماعية جديدة من أجل رفع معنوياته

2- الوهن التنظيمي (التفكك الاجتماعي Social Disorganization)

ظهر هذا المصطلح بديلاً للعلّة الاجتماعية دون تغيير أو تعديل في محتوى المفردة وبقيت معبرة عن الحالة غير السوية مثل الطلاق والانفصال الزوجي اللذين يمثلان الوهن الأسري وعدم انتظام العلاقات الأسرية المنظمة والمستقرة. أي الخروج عن نمط الحياة الأسرية السوية- الطبيعية السائدة في الأسرة ثم سحبت هذه المفردة الاصطلاحية على كل حالة تخرج من وضعيتها التي تقوم بها بشكل دوري ومستمر .

فالحالة العضوية السوية للعضوية الاجتماعية اذن وصفت على إنها تنظيم اجتماعي، والخروج عنه يعني وهذا تنظيمياً في الواقع هذا التوصيف يشبه ما قيل عن العلة الاجتماعية. إذ ظهرت هذه التوصيفة في بداية القرن العشرين وهذا يدل على أن استعمال المفردة الاصطلاحية الجديدة مقترن مع مرحلة تاريخية زمنية وليس مضمونية. فمثلاً علماء الاجتماع لا يعدون الجريمة والبلغاء من المشكلات الاجتماعية الحديثة بل قديمة، ولكن مرحلة التصنيع والتحضر زادا من حدتهما. اذا كانت الحالتين تحدثان بفترات زمنية متقطعة ولكن الآن اصبحتا تحدثان بشكل متكرر وشائع. فالذي حصل هو أن الاجتماعيين غيروا استعمال المفردة الدالة على خروج أو انحراف عما هو مألوف في نظر المجتمع فاعتبروها حالة غير سوية، سماها الجيل الأول من الاجتماعيين (بالعلة الاجتماعية) واستخدمها الجيل الثاني بمفردة جديدة سموها (الوهن التنظيمي) خلال ثلاثينيات القرن الماضي وهما ريتشارد فوللر وريتشارد مايرز علماء الاجتماع في جامعة ميشكن.

وظهرت هذه الرؤية بعد تنامي حركة التصنيع بعد الحرب العالمية الأولى الأمر الذي نشط من حركة عملية التحضر، والتي ادت إلى زيادة حركة الهجرة الخارجية من أوروبا إلى أمريكا وكان من نتائج هذه الهجرة اخفاق العديد منهم في تكيفهم للحياة الحضرية نتيجة صعوبة تعلم اللغة واكتساب معايير سلوكية وبعضهم واجه التمييز العنصري والبعض فقد عمله الذي تدرب عليه في بلده الأصلي، وبسبب التقدم التكنولوجي باتت مهارات واختصاصات الميادين الاوروبيون تحل المرتبة الثانية وتقل من قيمتها الانتاجية. وأمام هذه الخصوصية الاجتماعية الجديدة مثل المهاجرين نحو الوسائل التي تخفف غربتهم وترطب عيشهم في هذا الوسط المشحون بالظواهر غير المألوفة عندهم وازدادت حالات الاذمان على المسكرات والمخدرات وارتفعت حالات الطلاق والجنوح والجرائم وسواها. كل ذلك حفز علماء الاجتماع والنفس إلى دراسة هذه الحالات المتنامية والمتفاقمة، فاختاروا مفردة (الوهن التنظيمي) لأنها تعبر عن عدم الانساق والانتظام بين دور الفرد وتوقعات موقعه الذي

يشغله فضلاً عن فشل العديد من المهاجرين في إنجاز أدوارهم بعدم تفهمهم للتوقعات الاجتماعية الخاصة بدورهم وقد أخذ هذا الفشل ثلاث سبل هي:

أ- فشل معياري: أي أن المهاجر يفشل في عبوره على معيار أو منظم اجتماعي يوجه سلوكه أمام الخصم الهائل من الأنماط السلوكية الجديدة التي لا يعرف أيهما يختار وينتقي بحيث يكون مناسباً ومتساوياً مع موقعه الاجتماعي الذي يشغله.

ب- فشل ثقافي: أي يواجه ثقافة جديدة بكامل عناصرها ومكوناتها وهذا الأمر الذي يجعل منه متمسكاً بعناصر ثقافته والسير بموجب منظماتها (خاصة عندما تختلف عناصر الثقافتين) فيحصل نوع من الصراع الثقافي بين ثقافته الأصلية وثقافة المجتمع المستضيف.

ج- الاحباط: الذي ينشأ من جراء عدم وجود بديل لما ترك أو أهمل من سلوك أو معتقد وتقاليد، فضلاً عن غياب المكافآت المعنوية أو المادية للذين تركوا السلوك القديم وإيقاع العقوبات على كل من لم يترك سلوكاً معيناً وتركه على هذه الشاكلة دون منحه أو تقديم البديل لذلك السلوك.

ويمكن القول باختصار إن الوهن التنظيمي يعني فشل الأفراد في تحقيق التوقعات الاجتماعية التي يحددها المجتمع من أفرادة فيحصل صراع بين ما يقوم به الفرد من سلوك يومي وبين توقعات مجتمعيه وغالباً ما تحصل مثل هذه الحالة بسبب التغير الاجتماعي المفاجئ الذي يخلق عدم توازن أو عدم الاتساق أو عدم الانسجام بين أقسام النظام الاجتماعي القائم في المجتمع. وأن اسباب هذا التغير المفاجئ تحصل بسبب التطورات التقنية أو الاجتماعية مما يؤدي ذلك إلى تزايد الضغوط والمؤثرات على الفرد ذاته فتقوده إلى أخفاقات في تحقيق التوقعات الاجتماعية.

كما يمكن تحديد مصادر الوهن التنظيمي أو التفكك الاجتماعي بما يلي:

- صراع المصالح والقيم: يرتبط بجماعتين كل واحدة منهما تسعى بالدرجة الأولى لتحقيق مصالحها.
- صراع المكانة والتزامات الدور: يرتبط بالتغير التطوري، ونظراً لتباين مكانة الأفراد داخل المجتمع الواحد، وتعدد الأدوار الاجتماعية للفرد داخل المجتمع الواحد ، يحدث له صراع بين الأدوار بسبب غموض الدور فينتج عن هذا الصراع فشل في أداء الدور وبالتالي يظهر التفكك الاجتماعي.
- القصور في عملية التنشئة الاجتماعية: التنشئة الاجتماعية هي عملية يكتسب منها الأفراد الاتجاهات والقيم التي تتوافق مع أدائهم لأدوارهم الاجتماعية، ويترتب على القصور في عملية

التنشئة الاجتماعية تفكك اجتماعي ناتج عن عدم وضوح للتوقعات المتبادلة بين الأفراد في المجتمع، بسبب الصراع القيمي، والصراع بين السلوك الجديد والسلوك القديم للأدوار.

- قصور قنوات الاتصال الجماعي: يظهر التفكك الاجتماعي بسبب قصور أو خلل في أداء الأفراد لوظائفهم داخل التنظيم الاجتماعي حتى ولم يكن هناك صراع بين المصالح أو القيم.

وفيما يلي جدول يوضح الوهن التنظيمي كمسكلة اجتماعية.

العلاج	الآثار والتبعات	الظروف	الأسباب	التحديد	البعد
توازن في أقسام النظام الاجتماعي	فشل النظام الاجتماعي في تحقيق أهدافه وضغوط اجتماعية على الأفراد	متغيرات تقنية واجتماعية مؤهنة لتغير المجتمع	التغير الاجتماعي لا يكون منسجماً مع الواقع	تحلل معياري أو فشل توقعات الناس الذي يبنو صراعاً ثقافياً	الوهن التنظيمي

3- السلوك المنحرف Deviant behavior

ظهر هذا البعد بسبب تأثر الباحثين الاجتماعيين بالمنهج التجريبي الذي يؤكد على استعمال وحدات اجتماعية صغيرة الحجم أو قريبة المدى في قطرها داخل النسيج الاجتماعي. ونظراً لصعوبة إخضاع الصراعات القيمية والهياكل التنظيمية والمجتمع بأكمله لشروط المنهج التجريبي فقد ذهب الباحثون إلى استقراء سلوك الفرد المنحرف بعيداً عن بذاته الاجتماعي وثقافة مجتمعه. فضلاً عن عمل مقارنات بين الذين انحرفوا والذين لم ينحرفوا عن المعايير والقواعد السائدة في المجتمع، وهذا الأسلوب لم يكن في الأبعاد السابقة، إضافة لكون السلوك المنحرف يولد تبولراً متزايداً في مسلكه أو في مجراه بسبب تقاليد بعض الأفراد الذين تحبط طموحاتهم وآمالهم أو يصلون إلى طرق مسدودة ولا يجدون عملاً لتوظيف مهاراتهم أو طقائهم فيميلون نحو الانحراف والانخراط فيه.

وبذلك يشير مفهوم السلوك المنحرف إلى الخروج أو الانحراف عن المعايير الاجتماعية، يميز ميرتون بين نمطين من أنواع السلوك المنحرف يتباينان من حيث المسببات والنتائج المترتبة عليها وهما السلوك اللاتوافقي والسلوك المنحرف.

السلوك اللاتوافقي:

■ الفرد غير المتوافق يتخذ في معارضته للمعايير صفة العلانية.

■ يمثل سلوك الفرد غير المتوافق تحدياً لشرعية المعايير الاجتماعية التي يعارضها ويرفضها.

■ يسعى اهتمام الفرد غير المتوافق إلى تحقيق هدفه المتمثل بتغيير المعايير الاجتماعية القائمة.

■ الأفراد غير المتوافقين لا يسعون لتحقيق مصالحهم الشخصية.

■ يسعى الأفراد غير المتوافقين إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

السلوك المنحرف:

■ الفرد المنحرف سلوكياً يخفي سلوكه المنحرف.

■ ينتهك الفرد المنحرف المعايير التي يعترف بها.

■ ينحصر اهتمام المنحرف في كيفية الهروب من العقوبات الخاصة بالمعايير الاجتماعية.

■ الأفراد المنحرفين دائماً يسعون لكسب مصالحهم الشخصية.

■ المنحرفين يسعون للتعبير عن مصالحهم الخاصة وإشباع احتياجاتهم الشخصية بأي صورة.

أما علاج مشكلة هذا البُعد فإنه يقوم على إعادة تنشئة الفرد من خلال ازالة ما تم امتسابه من سلوكيات منحرفة ويغرس مكانها مقومات خلقية وأدبية معيارية تقوم سلوكه في الحياة العامة لتجعله أكثر تكيفاً للحياة السوية على أن يتم ترطيب أو تطييف أو تلقين النسق الاجتماعي وعدم تركه جامداً أو خشناً من خلال الاكثار من خلق أهداف اجتماعية جديدة ومتنوعة تخدم عيش الفرد بهناء وسعادة ورفاهية وإقلال متابعه أو تقلص ارتداه من اكتسابه سبل عيشه داخل مجتمعه وألا سوف ينحرف ويخلق لنفسه مشكلات متعددة ومتنوعة. وفيما يلي الجدول يوضح بُعد السلوك الانحرافي كمسكلة اجتماعية

البعد	التحديد	الأسباب	الظروف	الآثار والتبعات	العلاج
السلوك الانحرافي	الخروج عن معايير المجتمع	اكتساب طرق وسبل منحرفة	تشدد وحرمان وتقيدات اجتماعية صارمة	الانخراط في انحرافات ثانوية	اعادة تنشئة الفرد وتكييفه للظواهر المقبولة اجتماعياً

4- الصراع القيمي:

الذي ينطوي على تنافس السلوك الفردي من أجل اكتساب أو تحقيق منافع مادية على حساب النوازع الأدبية والخلقية إذ أن العيش في مجتمع صناعي أو رأسمالي يحفز الفرد الحصول على ثروة أو مال لكي يستطيع أن يعيش بمستوى معاشي جيد حتى لو أدى ذلك إلى انحراف سلوكه. فقد ظهرت مثل هذه الحالة بعد الحرب العالمية الثانية في المجتمع الأمريكي حيث تفاقمت حالة التنافس من أجل جمع الثروة والمال وهذا الهدف المادي جعل ثلاثة سبل للتعامل بين الأفراد هي التساوق أي التنافس على قدم وساق أو تبادل المنافع أو خضوع أحد الأطراف لنفوذ الطرف الآخر وهذه حالات صراعية أساسها دوافع الفرد المالية - المادية وليس العلة الاجتماعية أو الوهن التنظيمي ولا يمكن حل أو معالجة مشكلة الصراع المادي بين الأفراد إلا عن طريق تبادل المنافع أو تكافؤ نفوذ الأطراف المتصارعة.

البعد	التحديد	الأسباب	الظروف	الآثار والتبعات
انصراف القيمي	تعارض معايير قيم المجتمع	تصادم معايير القيم	تنافس حاد وحسد وغيره	كثافة اجتماعية عالية ثمناً للصراع القيمي

خامساً- أفكار خاطئة عن المشكلات الاجتماعية:

يختلف أفراد المجتمع في الدراية والمعرفة عن المشكلة الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويرجع هذا الاختلاف إلى درجة القرب أو البعد من المشكلة وإلى نوع العلاقة بينهم. إن جميع المشاكل الاجتماعية يتم إدراكها بدرجة أقل أهمية عند البعيدين عنها اجتماعياً وجغرافياً. لأن المعرفة بها تكون قليلة وبالتالي تفقد الأهمية، كما أن اهتمام الناس بالمتاعب الذاتية للأفراد يكون أكثر من اهتمامهم بالشؤون العامة للمجتمع. أي كلما زاد البعد الاجتماعي بين ضحايا الكارثة والآخرين قلت دوافع الآخرين في إدراكهم ودرايتهم بالكارثة -كمشكلة- وقل تعاطفهم مع ضحايا. مثال على ذلك (ذهب مئات الآلاف من البشر كضحايا للمؤامرة البشعة على سوريا ولكن تعاطف الدول الأخرى ومنها العربية مع هذا الأمر كان أقل بكثير من تعاطفهم مع الكوارث التي حدثت ضمن حدود بلادهم.

لا شك في أن معظم الناس لديهم معدل محدود من الدراية والمعرفة حول المشكلات الاجتماعية وغالباً لا تكون منتظمة وأحياناً تسمى متناقضة ومرات تغدو غير صحيحة، والذي يستمع إلى المغالطات الواسعة المتعلقة بالمشكلات الاجتماعية يكتشف أن معظم معرفة الناس حولها سطحية غير متعمقة، الأمر الذي يتطلب عدم الوثوق بها.

وتتمثل الانطباعات الخاطئة عن المشكلات الاجتماعية بما جاء به كل من بول هورتن وجيرالد ليسلي (H.Paul & G. Leslie. 1970. p.p.10-15):

1- عدم الاتفاق بين الناس على ما يعتبر مشكلة اجتماعية:

يرجع عدم الاتفاق إلى الفروق في القناعات الشخصية للأفراد فما هو متفق عليه بين بعض الناس على أنه يمثل مشكلاً لا يكون هكذا مع جميعهم . إذا يتفق معظم الناس على أن الفقر والبطالة و أزمة السكن تمثل مشكلات اجتماعية، لكن البعض الآخر لا يراها هكذا بل يجد لها مردوداً حسناً للإنسان لأنها تساعد على إدراك حالة البؤس الإنساني. فالأغنياء يرون أن الفقر ضروري للمجتمع لأنه يجعل مالكي المال و الثروة في أعلى السلم الاجتماعي . ويرى البعض الآخر أن وجود العاطلين عن العمل ضروري للعاملين لكي يزدادوا من اندفاعهم للعمل وحرصهم عليه وإخلاصهم فيه. وهناك من يرى المشكلة العرقية بين السود والبيض تمثل مشكلة اجتماعية بينما لا يراها البعض الآخر هكذا لأنها تضع الأعراق في المكانات التي تليق بها .

2- اعتبار المشكلات الاجتماعية شيئاً طبيعياً وأمرأ لا يمكن تجنبه:

البعض ينظر إلى المشكلات الاجتماعية على أنها حالات طبيعية محتومة يتعذر اجتنابها، وفي الواقع لا توجد هناك مشكلة محتومة ومتعذر اجتنابها إنما هناك ظروف معينة تعمل على إنتاج أو طرح أو إفراز ناتج لا محال لا يمكن اجتنابه أو منع وقوعه. أي أن المشكلة ناتجة عن القانون الطبيعي ويمتلك الحتمية الأكيدة.

3- المشكلات الاجتماعية ما هي سوى حالة شاذة وغير عادية:

البعض من علماء الاجتماع ينظر إلى المشكلات الاجتماعية على أنها حالات غير طبيعية لأنها أحدثت كسر للنظام الاجتماعي أو اختراق أو انحراف عن السلوك الاجتماعي السوي السائد بين الناس، ويرى أصحاب هذا الرأي أن المجتمع يسير حسب قوانين موضوعة ومتفق عليها في المجتمع ويعد الخروج على هذه القوانين هو الشذوذ ويتطلب الحل التصدي لهؤلاء الخارجين وبالتالي يتم القضاء على المشكلة ، هذا التحديد أو هذه الرؤية تنطبق على بعض المشكلات مثل الإدمان

على المخدرات أو بعض الجرائم.. ولكن في الواقع قد تحدث المشكلة بسبب من السلوك السوي وليس عن اختراق القوانين أو الخطأ.

4- تتسبب المشكلة الاجتماعية من قبل الأشرار و السيئين من الناس:

هذه أوسع مغالطة على الإطلاق ، إذ أحيانا يحلل بعض الناس المشكلات الاجتماعية تحت مضمون الثنائية المتبادلة أو المتقابلة مثل طيب وسيئ أو مقارنة الأشرار مع الأخيار . وفي الواقع قد يكون الناس السيئون هم ضحايا لأخطاء يرتكبها غيرهم من الناس البريئون ، إن معظم المشكلات قد تصدر عن الناس الأخيار وبالذات عند الذين يتمتعون بعقلية تجارية أكثر من الأشرار .

5- المشكلات الاجتماعية توجد بسبب الحديث عنها:

إن الحديث عن وجود مشكلة اجتماعية بين الناس كالفقير و البطالة و الجريمة أو هروب التلاميذ من المدرسة يعمل على إثارة مشاعرهم وهواجسهم وخيالهم ويوسع حجمها أو يبالغ في خطورتها بحيث تصور و كأنها معضلة مستعصية الحل تعيش في أحشاء المجتمع يفهمها السامع بأن المسؤولين في المؤسسات الإصلاحية و العقابية غير قادرين على السيطرة عليها أو معالجتها . إذ أن تضخيم المشكل بين عامة الناس يعمل على إقلاقهم وعدم ارتياحهم فيصبح هذا التضخيم مشكلة أكبر من حجمها و آثارها تتعسر على المصلحين معالجتها ببسر وسهولة، هذا الرأي خاطئ لأن كتم المشاكل وعدم الكتابة عنها لا يحل المشكلة وإنما يزيد من تفاقمها وتزداد حدتها.

6- المشكلات الاجتماعية سوف تحل نفسها بنفسها:

يعتقد الكثير من الناس بأنه مع مرور الزمن وتواتر الأحداث وخضوع المجتمع لقانون التغير والتطور، فإن المشاكل القائمة تكون في طريقها إلى الزوال وهذه رؤية غير واقعية إن لم تكن وهمية، لأن العمل والمثابرة من القيم الإسلامية التي أوصى الله عباده امتثالاً لقوله تعالى: " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" والتغيير يتم من خلال الجهود المثابرة والكفاح في مواجهة المشكلات التي تعيق تطور ونمو المجتمع.

7- أمانى الناس:

البعض من الناس لا يرغب في رؤية المشكلة محلولة وذلك إما لكون حلها يعود بتأثير سلبي عليهم، أو أن حلها يتعارض مع معاييرهم وقيمهم، أو لكون معالجتها مكلفة لهم .مثال:كأن يدفعوا ضرائب إضافية أو باهظة فتصبح إزالة المشكلة مؤثرة على نفوذهم وسلطتهم، لذا فإن بقاءها

قائمة -في نظر هؤلاء الناس - داخل المجتمع يعزز نفوذهم ويزيد من تأثيرهم الاجتماعي ويقلل من خسارتهم المادية.

8- عندما تصبح المشكلة حقيقية تكون محلولة:

من المعروف أن دراسة المشكلة تتطلب الحصول على الحقائق المتعلقة بها، وإن معرفة هذه الحقائق أمر مهم جداً ولكن الأهم من ذلك هو معرفة كيف نستطيع التحقق منها بواسطة التعرف على أبعادها وعناصرها. ويصبح للحقيقة معنى إذا استندت إلى قيم الإنسان، وعندما يكون للناس قيم مختلفة فإن وجود الحقيقة لا يستطيع حل عدم اتفاقهم. والحقائق التي يتم الحصول عليها تحتاج إلى تفسير وترجمة في صورة خطط علمية، تتطلب الكثير من الجهد والمال وأحياناً تغيير اتجاهات كثير من الناس.

9- يمكن معالجة المشكلات الاجتماعية بعيداً عن تغير المؤسسات الرسمية:

يعتقد البعض بأنه يمكن معالجة المشكلة الاجتماعية دون دفع تكاليف معالجتها - مادياً أو معنوياً - وهذا الاعتقاد بعيد عن الواقع لأن معالجة أية مشكلة يتطلب تغييراً سريعاً وجاداً في المؤسسات و ممارستها الوظيفية. من الخطأ التوقع من قبل المرء بأن المشكلات سوف تحل بسهولة ويسر، ولكون المؤسسات تتغير ببطء فإنها لا تستطيع معالجة المشاكل بسرعة بل ببطء أيضاً، وهذا يعني أننا لا نستطيع القضاء التام على (الفقر و البطالة و الجريمة) إنما يمكننا وضع برنامج متطور لتقليل حجمها وتأثيرها الاجتماعي، وفي نفس الوقت لا يمكن القضاء أو إقصاء (الأمراض العصبية و العقلية) من المجتمع إنما بإمكاننا تطوير وسائل علاجها في المستشفيات المتخصصة بها.

- المنطقات النظرية لدراسة المشكلات الاجتماعية:

إن الكثير من المشكلات الاجتماعية ظاهرة واضحة للعيان ولا يختلف عليها الناس، فالفقر مشكلة ... والكل يعلم هذا ويبغضه ، والامية مشكلة ... وغالبية الناس تعلم هذا وتستنكره ، والجرائم بكل أنواعها جزء من المشكلات الاجتماعية التي توجد في كل المجتمعات بدرجات متفاوتة ... والكل يستنكرها ... بدرجة أو بأخرى ، وانتشار تعاطي المخدرات بين الشباب ، في كثير من المجتمعات مشكلة خطيرة ... والكبار في تلك المجتمعات يحاولون جاهدين إيقاف سيلها ... الخ . كل هذه المشكلات وغيرها كثير مشكلات ظاهرة وواضحة ولكن هناك أنواعاً من المشكلات

الاجتماعية خافية وغير واضحة للكثيرين منا . وهذا لا يعني أنها غائبة أو غير موجودة أو غير خطيرة .

ومن هنا نجد عددا من النظريات العلمية التي حاولت أن تفسر المشكلات الاجتماعية ، والتي ركزت على الجانب الاجتماعي ، كي تبعد بها عن المشكلات الشخصية ، فالمشكلات الاجتماعية تتعامل مع مشكلات تتعلق بأعداد كبيرة من أفراد المجتمع ، وبالمشكلات التي تعترض حياتهم ، أو ينغمسون فيها ، أما المشكلات الشخصية Personal Problems فتتعلق بالأفراد ، وغالبا ما تكون مرتبطة ببعض المشكلات النفسية Psychological ... وعلى ذلك فإن هذه النظريات . كما سوف يتضح لنا . تميل إلى التفسير الاجتماعي للمشكلة ، أكثر من ميلها للتفسير النفسي .

وتتباين اتجاهات العلماء في تفسير أسباب المشكلات الاجتماعية نسيبين:

السبب الأول: كل علم يتبنى مدرسة فكرية معينة، تملي عليه اختيار نموذج معين يتم في ضوئه تحديد مشكلة الدراسة ومنهج التحليل والإطار النظري المستخدم في تفسيرها.

وباعتبار أن التغير الاجتماعي سمة المجتمعات فإنه تبعاً لذلك تختلف التفسيرات بحسب ظهور مدرسة جديدة تفسر الواقع الاجتماعي من خلال الفترة الزمنية التي نشأت فيها، وتلغي اتجاه المدرسة السابقة، ومن هنا يحدث ما يسمى بالثورة العلمية.

الثورة العلمية، هي أن يجبر العلماء على التخلي أو رفض النظرية وتبني نظرية أخرى تكون أكثر قدرة على تفسير الظاهرة الاجتماعية. وتتمثل الوظيفة الأساسية للمدرسة الفكرية في تحديد ما هو هام، ليتم دراسته ووضع نماذج تصورية لتفسيره. وفي ضوء ذلك تعتبر المدرسة الفكرية النظرة التي تكون رؤيتنا للعالم الاجتماعي، ولتغيير تلك النظرة يحدث ما يسمى بالثورة العلمية.

السبب الثاني: ظهر علم الاجتماع في ظل ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية دفعت المفكرين الاجتماعيين لتطوير نظرياته ومفاهيمه، ولذلك يعد علم الاجتماع نتاجاً اجتماعياً لهذه الظروف. بالإضافة إلى أن علمائه ينتمون إلى جذور اجتماعية واقتصادية وسياسية متباينة، وهم اللذين صاغوا تلك النظريات والمفاهيم.

سادساً - ومن النظريات العلمية المفسرة للمشكلات الاجتماعية:

• نظرية البناء الوظيفي: Function Structure Theory

تستند مفاهيمها للنظرية الوظيفية البنائية التي تنظر للمجتمع على أنه بناء كلي، يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة، وكل جزء له وظيفة يؤديها للمحافظة على استمرارية المجتمع، وجميع هذه الأجزاء تتعاون فيما بينها لنفواء بالاحتياجات الأساسية. ومن خلال ذلك يميل المجتمع إلى التوازن والاستقرار.

وتتألف الوحدات البنائية للمجتمع من المعايير والأدوار والنظم والقيم والجماعات والمؤسسات الاجتماعية، وتقوم جميع هذه الوحدات بوظائفها في مواجهة حاجات المجتمع ليتحقق التوازن. ويتشكل الفعل الاجتماعي في ضوء المعايير والأدوار والنظم، بحيث يبدو لهذا الفعل بناء له طابع الاستقرار النسبي.

وتتطوي النظرية البنائية- الوظيفية على أخذ رأي الناس حول الحالة الاجتماعية سواء كانوا يعدونها مشكلة لهم أم لا. وهذا هو أبرز معيارها، أما مقاييس الناس التي تقيس الحالة واعتبارها مشكلة فعلاً فهي (معن خليل ، 2005 ، 67-68):

- عدم رضا الناس حول الظروف التي يعيشونها.
- يعدونها مصدراً لمتاعبهم وهمومهم.
- تعمل على تغيير بعض أوجه حياتهم التي ألفوها واستأنسوها.
- تعكس الوضع الاجتماعي - لا الجغرافي أي ملتصقة مع حياتهم اليومية وتعيش في نسيج علائقهم الاجتماعية.
- تهدد معتقداتهم.
- عدد الأفراد الخاضعين للقياس ، أذ كلما زاد عددهم عُد هذا مشكلة اجتماعية. وإذا تعذر ذلك عندئذ يؤخذ بنظر الاعتبار رأي الصفوة المختارة أو أهل الرأي داخل مجتمعهم مثل المثقفين والساسة ورجال الدين.
- تعرض عن تناقض كبير بين الواقع الاجتماعي ومستوى العيش.
- تكشف عن حاجات المجتمع التي يهدف المجتمع الحصول عليها بسبب فقدانها فيه.
- احباط تحقيق طموحات ثقافية اجتماعية لأفراد المجتمع الأمر الذي يدفعهم للذهاب إلى أحد المسالك غير الشرعية أو العرفية مثل الأدمان على المخدرات كوسيلة لرفع معنوياتهم وجعلها في مستوى طموحهم المنشود.
- فشل النسق الاجتماعي في مساعدة الأفراد لتحقيق اهدافهم أو طموحاتهم.

• عدم التوازن بين أقسام النسق الاجتماعي الذي يخلق حالة من الارتباك داخل النسق فتسبب اعتلالاً اجتماعياً أو انحرافاً أولياً، مبتدئاً بالأدمن على المخدرات ومنتهياً بالسرقة أو القتل. أو عندما يؤكد النسق على النجاح الاقتصادي وبالوقت ذاته يمنع اقليات مجتمعه من الاسهام في اكتساب هذا النجاح بسبب التمييز العنصري فإن الانحرافات والسلوك الاجرامي يكون تحت هذا الظرف تحصيل حاصل (نتيجة).

• نظرية التفكك الاجتماعي Social Disorganization Theory (عادل المغذوي، 1436، 27-28)

حاول بعض العلماء الربط بين التفكك الاجتماعي وبين عمليات التغير أو التحول أو التطور داخل المجتمع التغير، على أساس أن التغير سيتبعه شيء من الاهتزاز في بعض ما هو موجود في المجتمع، ما لم يكن هذا التغير محكوما ومضبوطا. على اعتبار أن المجتمع مبني على أسس منظمة ومتضمناً أدوات ووسائل ضبطية (الضبط الاجتماعي) من أجل تماسكه وبقاء تنظيمه، وأي تغير في بنائه أو في احد مكونات بنائه سيؤدي إلى تفكك.

ويشير مصطلح التفكك الاجتماعي إلى معاناة الأفراد في تحقيق ذواتهم داخل التنظيم بسبب جمود أو تكلس بعض من قيمه.

ويتضمن التفكك الاجتماعي عدم كفاءة النسق الاجتماعي أو فشله في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم الاجتماعية المترابطة بشكل يؤدي إلى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية. ولا يعني الوهن التنظيمي غياب التنظيم الاجتماعي أو زواله.

إن عدم تحديد الأدوار الاجتماعية بكفاءة يؤدي إلى صراعات داخل المجتمع، ينتج عنها تفكك اجتماعي يعاني منه جماعات وأفراد المجتمع.

- المعايير الاجتماعية التي يحدد في ضوءها التفكك الاجتماعي

1- درجة اتزان النسق الاجتماعي: على سبيل المثال: الأسرة نسق اجتماعي والعلاقة الزوجية الناجحة تساعد على اتزان النسق لأن كل من الزوجين يقوم بدوره الوظيفي، وإذا حدث خلل في أدوار أحدهما بسبب تعدد الأدوار وصراعاتهم يخلل النسق وتحدث المشاكل الأسرية بسبب التقصير في الحقوق والواجبات الزوجية.

2- تفكك في المجتمع المحلي: على سبيل المثال التقصير في وظائف النسق المتمثل في فقدان تعاون الأسرة مع المدرسة، والفساد السياسي، وارتفاع معدل الجريمة، والبغاء.

2- البطالة التي تساعد على انتشار السلوك الإجرامي والإدمان على المخدرات وغيرها من السلوكيات الشاذة.

- التحليل السوسيولوجي لمشكلة التفكك الاجتماعي:

• يحدث التفكك الاجتماعي عندما يكون هناك تغير في توازن القوى التي كانت تساند التنظيم في مرحلة معينة منه وتؤدي في نفس الوقت إلى فعالية قوى الضبط الاجتماعي المتعددة. فمثلاً: إذا ازدادت عوامل التغير الاجتماعي شدة في المجتمع الدينامي تؤدي إلى تفكك في العلاقات النظامية والأنماط السلوكية، وبالتالي يصعب بناء أنماط جديدة من السلوك أو العلاقات.

• عندما يتغير البناء الاجتماعي دون تحديد واضح للأدوار والمراكز تكون الفرصة مهيأة لظهور التفكك الاجتماعي.

• التغير الاجتماعي يؤدي إلى إعادة ترتيب أجزاء البناء الاجتماعي عن طريق إيجاد قيم جديدة وأهداف جديدة تنعكس بدورها على البناء الاجتماعي.

مثال على عدم وضوح الدور وصراعه بسبب عوامل التغير الاجتماعي على المجتمع الدينامي:

✓ أثرت عوامل التغير الاجتماعي والثقافي على دور الزوجة في الأسرة العربية مما أدى إلى عدم انسجام توقعات الدور داخل الدور ذاته. فمثلاً:

✓ دور الزوجة في الأسرة العربية يتوقع لها الإنجاب ليكسبها المكانة الاجتماعية في النسق الأسري، ويتوقع لها الرشاقة وهذا يتعارض مع الحمل والرضاعة.

✓ دورها كأم يتوقع لها تربية الأبناء، وفي نفس الوقت دورها كموظفة أو طالبة يتوقع لها المواظبة في العمل ومذاكرة الدروس وفي نفس الوقت الاهتمام بالزوج والمساهمة بميزانية الأسرة والزيارات العائلية.. الخ

✓ هذه التوقعات لدور الزوجة في العصر الراهن يجعلها في صراع مستمر مما يؤدي إلى خلل في أداء الدور فيحدث التفكك بسبب النسق البنائي الذي وضع هذه التوقعات غير المنسجمة لتمارسها الزوجة العربية فأوجد نفسه تفككاً في نسقه الأسري.

• نظرية الصراعية :

الذي يجد مصدر المشكلات يكمن في وجود وسائل ضبط رسمية (غير عادلة) في الزام

الناس بانجاز واجباتهم أكثر بكثير من تحقيق حقوقهم أو المطالبة بها، أما مقاييس هذه النظرية فإنها

تتطوي على المعايير التالية (معن خليل، 2005 ، 69):

- تتناقض في أهداف المؤسسات الاجتماعية القائمة في المجتمع فتجعل أفرادها يعيشون بين أطراف متناحرة أو متقاطعة لا تقودهم إلى غايات أفضل وأسلم.
- استغلال مالكي السلطة أهداف المجتمع العامة كوسيلة لخدمة اغراضهم السلطوية والذاتية من أجل تعزيز موقعهم.
- وجود طبقة مالكة للثروة والنفوذ وأخرى فاقدة لها.
- تبحث الطبقة المتنفذة والثرية عن سبل لخدمة وجودها ومركزها وثروتها ولا تعير أهمية لمصالح المجتمع بل تستخدم القيم الاجتماعية كوسيلة لتسخير باقي طبقات المجتمع لخدمة اغراضها وأن ارتباطها بالمجتمع العام يكون من خلال الرباط الاقتصادي والسياسي وليس الاجتماعي وتكون مشاعر أبناء هذه الطبقة تجاه الأحداث الاجتماعية زائفة لا تعبر عن حقيقة ارتباطها بمشاعر أبناء المجتمع.
- الحرمان الاقتصادي وعدم توزيع مصادر الطاقة بشكل عادل على أبناء المجتمع الذي يكون هو المصدر الرئيسي لمعظم الانحرافات السلوكية الاجرامية.
- تحرير العمال والفلاحين إلى أرقام أو آلات مجردة تعمل لخدمة ولحساب مالكي وسائل الانتاج وجعلهم في النهاية أفراداً مستلبين مهارياً ومغتربين اجتماعياً داخل أسرهم ومجتمعهم العام.
- نظرية التفاعل الرمزي (معن خليل، 2005، 70):

تذهب هذه النظرية إلى استخدام القيم الاجتماعية كمقياس لتقيس السلوك الاجتماعي وعده منحرفاً أو غير ذلك معتمداً على توقعات الأفراد لكل موقع اجتماعي وإذا تم مخالفتها يوصف ذلك السلوك المنحرف على شكل مفردة يوصم بها ذلك الفرد الذي لم يلتزم بتوقعاته. فضلاً عن ذلك فإن هذه النظرية تدرس المشكلات الاجتماعية بعيداً عن تأريخها أو جذورها وحيثياتها بل يبدأ من تفاعلات رموز وإشارات الأفراد وما يتمخض عنها من ملابسات واشكاليات وهو يرى أن الحياة عبارة عن مسرح يلعب على خشبته ممثلون يمارسون أدواراً خلقها لهم المسرح نفسه (المجتمع) وما الملابس والأقنعة التي يلبسونها سوى مستلزمات الدور المطلوب منهم أدائه. ومن الطبيعي أن يتنافس ويتبارى الأفراد في ممارسة أدوار مسرحية يراد عرضها على خشبة المسرح والممثل الفاشل يوصم ويكنى حسب اطلاقات الجمهور لذا فإن المشكلات الناتجة عن ذلك تمثل مشكلات ذاتية وليست موضوعية.

- نظرية الانحراف: Deviance Theory (عادل المغذوي، 1436، 31-32)

نظرية الانحراف هذه ، وفقدان المعايير جاء بها عالم الاجتماع الشهير دور كايم Durkeim ، أحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث . يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المشكلة الاجتماعية نتاج لقدر من الانحراف عن معايير المجتمع أكثر من كونها انهياراً عاماً.

ويرجع سبب المشكلة الاجتماعية إلى وجود أفراد أو جماعات تصر على أن تسلك سلوكاً ينحرف عن المعايير والقيم السائدة، وبالتالي يستند سلوكهم على معايير خاصة تتعارض مع التوقعات السائدة في المجتمع عن السلوك السوي.

يرى ميرتون في تفسيره للمشكلة الاجتماعية أن " لكل مجتمع أهداف معينة يسعى لتحقيقها، من خلال وسائل مشروعة ارتضاها المجتمع، ولكن داخل كل مجتمع نجد أن هناك بعض الأفراد أو الجماعات الصغيرة التي حرمت من تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي فإنهم يتبعون وسائل غير مشروعة للوصول إلى ما يبتغون... وهم بذلك يخرجون على عرف الجماعة وعلى قوانينها التي ارتضتها " فينحرفون عن السلوك السوي.

وفي ضوء نظرية الانحراف أضاف علماء آخرون أبعاداً أخرى لانحراف السلوك، منهم " سوثيرلاند Sutherland الذي قال بأن الفرد في أي مجتمع يتعرض لمؤثرات أساسية من الجماعات الأولية Primary Groups ، وهم الأفراد الذين يتصل بهم مباشرة وله معهم علاقات حميمة أو قريبة وتفاعلات يومية، مثل: الوالدين ورفيق العمر، والأطفال، والأصدقاء المقربين .

والفرد في تعامله مع هؤلاء الأفراد يتعود على الأشياء الطيبة التي ارتضاها المجتمع لنفسه، وأحياناً لا يخلو الأمر من بعض الأمور الجانبية غير الطيبة، والتي يسر بها الأصدقاء . مثلاً . لبعضهم ، وهذه الأمور بطبيعة الحال قد تكون انحرافاً عن معايير الجماعة التي ارتضتها لنفسها، وبالتالي فإن ارتكابها يشكل نوعاً من المشكلات الاجتماعية مثال: التحرش الجنسي للأطفال.

ومن الاستعراض السابق للنظريات المختلفة التي حاولت أن تقدم تفسيراً أو أكثر للمشكلة الاجتماعية، نستطيع القول بأن التفسير الواحد أو الأحادي للمشكلة الاجتماعية، قد لا يكون كافياً .

بمعنى أنه لدينا الآن نظريات مختلفات ، وأصحاب كل منها يدعون بأن نظريتهم هي الأوقع ، وهي الأكثر عملية وعلمية ، في تفسير المشكلة الاجتماعية كما أنهم يتبنون تقديم حلول للمشكلات الاجتماعية بناء على تفسيراتهم المختلفة .

ولكن إذا كان لنا قول هذا، فهو أن المشكلة الاجتماعية . في الغالب . قد لا يمكن إرجاعها لسبب واحد، وبالتالي لا يمكن تفسيرها في ظل نظرية واحدة من هذه النظريات. إن المشكلات

الاجتماعية شيء معقد ، وأحياناً بالغ التعقيد ، ومن هنا فإننا قد نضطر للجوء لأكثر من تفسير من تفسيرات هذه النظريات كي نرى أين تكمن جذور المشكلة . وما لم نقف على الجذور الحقيقية للمشكلة ، فإنه قد يصعب . إن لم يستحيل . علينا أن نجد لها حلاً . وهكذا نجد أن علينا ألا نقيد أنفسنا عند بحثنا في المشكلات الاجتماعية إلى تفسير واحد أو نظرية واحدة .

سابعاً- بعض أنواع المشكلات الاجتماعية:

هناك العديد من المشكلات الاجتماعية الناجمة عن العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي فبعضها نابعة من الفرد ذاته، وبعضها الآخر نابعة من الفرد وغيره معاً، وبعضها مفروضه على الفرد وفيما يلي نتناول أنواع من تلك المشكلات.

أولاً- الاغتراب Alienation :

الاجتراب ظاهرة قديمة، وقد لا نبالي إذا قلنا إنها قديمة قدم الإنسان نفسه، إذ منذ اللحظات الأولى لتكون التجمعات السكانية صاحبها مجموعة من الأزمات أو المشكلات التي تنتج عنها بعض مظاهر الاغتراب التي عانى منها الفرد .

لعل أول مظهر من مظاهر الاغتراب الذي عرفته البشرية، يعود إلى تلك اللحظة المتعالية التي غربت فيها الجنة بنعيمها السرمدي عن آدم عليه السلام، ونزل الأرض مغترباً عنها وعن المعية الإلهية التي كان يحظى بها قبل عصيان أمر ربه فتلك هي بحق وصدق أولى مشاعر الاغتراب (سيد عبد العال، 1988، 40). وهكذا شاءت القدرة الإلهية أن تجعل حقيقة الوجود الإنساني وجوداً مغترباً بالقدرة الإلهية قبل الضرورة الفلسفية.

إن ظاهرة الاغتراب تعد جزءاً من نسيج الحياة اليومية للإنسان، تتعكس أبعادها في كل مناحي الوجود الاجتماعي والثقافي، وهي تأتي نتاجاً لإكراهات شتى تتمثل في القمع التاريخي والسياسي والأخلاقي والتربوي والاقتصادي (وطفة ، 1998 ، 424).

ويعد هيجل Hegel حسب اجماع الباحثين هو أول من استخدم مصطلح الاغتراب، استخداماً منهجياً مقصوداً ومفصلاً، ونظره له في كتابه ' فينومينولوجيا الروح ' عام (1807) واستخدمه قبله وبعده كثيرة من أدباء وفلاسفة ومتخصصين في مختلف العلوم السلوكية والاجتماعية (غيث، 2006، 18). ومن أبرز المفكرين والفلاسفة الذين جاءوا بعد هيجل واهتموا بتناول الاغتراب كارل ماركس (Karl Marx) والوجوديون منهم سارتر (Sarter).

وقد استخدم مصطلح الاغتراب استخدامات مختلفة في التراث الفكري والسيكولوجي والسوسيولوجي ولا يوجد اتفاق بين العاملين في الميدان حول معنى محدد وإجرائي لهذا المفهوم، وعليه نستعرض بعض التعاريف المختلفة.

عرفه " ولمان " (Wolman, 1975) في قاموس العلوم السلوكية بأنه " تدمير وإنهيار العلاقات الوثيقة وتحطيم مشاعر الانتماء للجماعة الكبيرة، كما في تعميق الفجوة بين الأجيال أو زيادة الهوا الفاصلة بين الجماعات الاجتماعية بعضها بعض " (Wolman, 1975, p27). ويرى ' مارتن ' (Martin, 1980) بأن " الاغتراب ك مفهوم وظاهرة وحالة روحية ترجع جذورها في علم النفس وعلم الاجتماع إلى الشعور بارتفصال والنفور من بعض الحالات والأشخاص والقيم أو من المجتمع بشكل عام " (Martin, 1980, 52).

أما سميرة أبكر (1989) تعرفه بأنه ' الابتعاد عن الله وما ينشأ عنه من حالة نسيان الفرد لربه ثم لنفسه وانفصاله عن الآخرين وما يصاحبه من شعور بعدم الانتماء وإحساس بالعجز، وانعدام المعنى وفقدان الهدف في الحياة وعدم الالتزام بالمعايير وفقدان الاحساس بالقيمة والتمركز حول الذات " (سميرة أبكر ، 1989 ، 83).

وعلى الرغم من عدم اتفاق الباحثين على معنى محدد لمفهوم الاغتراب واختلاف نظراتهم له إلا أنه هناك اتفاق بينهم على العديد من مظاهره وإبعاده والتي توصلوا إليها من خلال تحليلهم لهذا المفهوم وإخضاعه للقياس. وكانت من أبرز المحاولات في هذا المجال محاولة ملفين سمان ' (1959) الذي قام بتطوير التعريفات الواردة في التراث (السوسيولوجي والسيكولوجي والفلسفي) لموضوع الاغتراب بهدف إخضاعها وتطويعها للعمل التجريبي ، حيث أنه أشار إلى أن هناك خمسة أبعاد بمفهوم الاغتراب وأن هذه الأبعاد تساعدنا على إدراك معنى هذه الظاهرة كونها ظاهرة مركبة، وبدون تلك الأبعاد لا نستطيع التمييز بين ظاهرة الاغتراب والظواهر النفسية المتشابهة لها كالانطواء والوحدة.

- أبعاد ظاهرة الاغتراب: تتمثل أبعاده فيما يلي:

1- اللاقوة (العجز):

تشير إلى تلك الحالة التي يشعر بها الفرد على أنه غير قادر على تحقيق نتائج، أو الوصول إلى المكافآت التي يريدها (خيرالله عصار ، 1984 ، 180). ويقصد به أيضاً شعور الفرد باللاحول ولا قوة ، ولا يستطيع التأثير في المواقف الاجتماعية التي يواجهها، ويعجز عن السيطرة

على تصرفاته وأفعاله ورغباته، أي أن جوهر العجز هو توقع الفرد بأنه لا يملك القدرة على التحكم وممارسة الضبط، لأن الأشياء حوله تسيطر عليها ظروف خارجية أقوى منه ومن إرادته.

2- اللامعنى:

يقصد به أن الفرد يرى الحياة لا معنى لها، وأنها تسير وفق منطلق غير معقول، ومن يشعر المغترب أن حياته عبث لا جدوى منها، فيفقد واقعيته ويحيا نهياً لمشاعر اللامبالاة والفراغ الوجودي. كما أن اللامعنى عند "سيمان" يشير إلى توقع الفرد أنه لن يستطيع أن يتنبأ بدرجة عالية من الكفاءة بالنتائج المستقبلية للسلوك، فالفرد يغترب عندما لا يكون واضحاً لديه ما يؤمن أو يثق فيه، وكذلك عندما لا يستطيع تحديد معنى لما يقوم به وما يتخذه من قرارات (علي شتا، 1997، 27).

وبوجه عام يرى الفرد المغترب وفقاً لمفهوم اللامعنى، أن الحياة لا معنى لها لكونها تسير وفق منطق غير مفهوم وغير معقول، وبالتالي يفقد واقعيته ويحيا باللامبالاة لكن لا بد من مراعاة الفروق الفردية بين الأشخاص، حيث أنه يختلف ما يعطي معنى لحياة الإنسان من شخص لآخر تبعاً لأهدافه، فإن ما يعتبره شخص ما أنه هام ويعطي معنى لحياته قد لا يكون كذلك بالنسبة لشخص آخر.

3- اللامعيارية (الأنوميا):

تشير إلى شعور الفرد بأن الوسائل غير المشروعة هي المطلوبة اليوم لإنجاز أهدافه مما يشعر الفرد بضياح المعايير (فادية حمام، و فاطمة الهويش، 2010، 31). وقد وصف دوركهايم حالة الأنومي (Anomie) التي تصيب المجتمع، بأنها حالة إنهيار المعايير التي تنظم السلوك وتوجهه، حيث تصبح هذه المعايير غير مؤثرة ولا تؤدي وظيفتها كقواعد للسلوك. فالأنومي لفظ اجتماعي يشير للحالة التي تغرق فيها القيم العامة في خضم الرغبات الخاصة الباحثة عن إشباع بأي وسيلة (علي شتا، 1984، 364).

وفي حالة الاغتراب نجد القيم تغرق في خضم الرغبات الشخصية الباحثة عن الإشباع بأية وسيلة، فيشعر الفرد بإخلال المعايير الاجتماعية التي اعتاد عليها المجتمع، والتمثلة في العادات والتقاليد وأخلاقية التعامل التي تحكم السلوك.

4- غربة الذات:

عرف "سيمان" (Seemen) الاغتراب عن الذات بأنه "عدم قدرة الفرد على التواصل مع نفسه، وشعوره بالانفصال عنها وعما يرغب في أن يكون عليه، حيث تسير حياة الفرد بلا هدف، وبحيا لكونه مستجيباً لما تقدم له الحياة دون تحقيق ما يريد من أهداف، وعدم القدرة على إيجاد الأنشطة المكفأة لذاته" (Seemen, 1990, p297).

كما ميزت "هورني" (Horney) بين نمطين للاغتراب عن الذات هما: الأول الاغتراب عن الذات الفعلية التي تشير إلى إزالة كافة ما كان المرء عليه بما في ذلك ارتباط حياته الحالية بماضية، وجوهر هذا الاغتراب هو البعد عن مشاعر الفرد ومعتقداته، وفقدان الشعور بذاته ككل، أما الثاني الاغتراب عن الذات الحقيقية فيتمثل في التوقف عن سريان الحياة في الفرد من خلال الطاقات النابعة من هذا المنبع الذي تشير إليه "هورني" باعتباره جوهر وجودنا (عبد اللطيف خليفة، 2003، 40).

5- التشيؤ:

التشيؤ مقولة فلسفيه تعني أن الفرد يعامل كشيء ويتحول إلى شيء وتنتزع عنه شخصيته وبالتالي تتشياً العلاقات. ويمكن الوقوف على مفهوم التشيؤ من خلال استعراض تعريف "جاك روسو" للاغتراب الذي قال "بأنه التسليم أو البيع، فالإنسان ان الذي يجعل نفسه عبداً لآخر، إنسان لا يسلم نفسه، وإنما هو بالأحرى يبيع نفسه من أجل بقائه على الأقل"، وهذا التعريف يشمل معنيين: أحدهما إيجابي فهو أن يسلم الإنسان ذاته إلى الكل في سبيل هدف نبيل، أما المعنى السلبي فهو أن ينظر الإنسان إلى ذاته كما لو كانت شيئاً أو سلعة يطرحها للبيع وهذا هو الاغتراب السلبي أو تشيؤ يفقد الإنسان فيه من خلال ذاته (محمود رجب، 1988، 58). والقصد مما سبق أن التشيؤ يشير إلى أن الفرد قد تحول إلى موضوع وفقد إحساسه بهويته، ومن ثم يشعر بأنه مقتلع حيث لا جذور تربطه بنفسه أو واقعه.

وأوضح "مراد وهبة" أن التشيؤ يكشف عن الطبيعة المجنونة للإنتاج الرأسمالي، ويفهم من ذلك أن التشيؤ ينطوي على طابع طبقي، فتسلط الرأسمالية على العامل ليس إلا تسلط شروط العمل على العامل ذاته فالطابع الطبقي للتشيؤ ينزع فيه الطابع الطبقي للاغتراب، فالتشيؤ يكشف عن عدم التكافؤ بين من يخلق الحضارة (العامل) ومن يستثمرها (الرأسمالية) وكل منهما يمثل أشياء متشخصة، فيغترب الإنسان، ومعنى ذلك أن العامل في الوقت الذي فيه ينتج الحضارة فإنه ينتجها

في شكلها المغترب، ويلتزم من ذلك أن الحضارة في تناقض مع الإنسان (مراد وهبة، 1979، 112).

وهذه النتيجة التي انتهى إليها 'ماركس' (Marx) إستناداً إلى التحليل الاقتصادي وانتهى إليها 'فرويد' (Freud) في التحليل النفسي.

6- العزلة الاجتماعية:

هي انسحاب الفرد وإنفصاله عن التيار السائد في مجتمعة، وشعوره بالوحدة والفراغ النفسي حتى ولو كان مع الآخرين مع سعيه للابتعاد عن الناس، أي هي حالة ينفصل بها الفرد عن المجتمع والثقافة، مع الشعور بالغبية وما يصاحبها من خوف وقلق، وعدم الثقة بالآخرين، وتفرد الذات، والإحساس بالدونية تارة والتعالي تارة أخرى، فالأفراد الذين يميلون إلى العزلة، لا يرون قيمة كبيرة للكثير من الأهداف والمفاهيم التي ينميها المجتمع.

7- **اللاهدف:** يقصد به أن الحياة تمضي بغير هدف أو غاية، ويفقد الفرد معنى الاستمرارية في الحياة، مما يؤدي لاضطراب سلوكه وبالتالي التخطيط في الحياة بلا هدف ويضل الطريق.

8- **الإنسحاب:** هو وسيلة دفاعية يلجأ إليها الأنا للدفاع عن نفسه، حيث يعجز الفرد الإبتعاد عن المواقف المهددة، ومن ثم يزيح عن نفسه القلق بإنسحابه من الموقف، أو ينكر وجود العنصر المهدد، ويكون الإنسحاب في حالة عجز المغترب عن تغيير واقعه، ويكون في عدة أشكال حسب الظروف والأوضاع، فقد ينسحب المغترب فعلياً عما يغترب عنه، مثال ذلك المثقفون والاختصاصيون وهذا ما يطلق عليه هجرة الأدمغة، حيث يترك هؤلاء مجتمعهم إلى مجتمعات أخرى.

9- **الرفض:** هو اتجاه سلبي رافض، معاد نحو الآخرين، أو نبذ بعض السلوك ويتضمن الرفض الاجتماعي التمرد على المجتمع، وعدم التقبل الاجتماعي وحتى رفض الذات (سناء زهران، 200، 109-110). وهنا يظهر الاغتراب من خلال التناقض بين ما هو فعلي وما هو مثالي، أي أن الشخص المغترب غير راضٍ ويكون معارضاً للاهتمامات والقيم.

10- **التمرد:** شعور الفرد بالبعد عن الواقع، ومحاولته الخروج عن المألوف والشائع، وعدم الانصياع للعادات والتقاليد السائدة، والكراهية والعداء لكل ما يحيط به من قيم ومعايير، وقد يكون التمرد على النفس أو على المجتمع بما يحتوي من أنظمة ومؤسسات.

وتأسيساً على ما تقدم نلاحظ أن كل أبعاد الاغتراب تكاد تكون مترابطة ومتداخلة ويكمل بعضها البعض الآخر، ولكل بُعد منها أهميته وتأثيره في تحديد طبيعة اغتراب الفرد ودرجة وحدة هذا الاغتراب.

ثانياً - الانحراف Delinquency:

قبل أن نلقي الضوء على هذا المصطلح الذي ينطوي على معانٍ مختلفة و متميزة ينبغي تتبع تطوره التاريخي في علاقته بمختلف العلوم الإنسانية، فمنذ قرون عدة أسند السلوك الخاطي إلى قوى خارقة للطبيعة تعمل من خلال فرد معين، ثم ظهرت بعد ذلك التفسيرات البيولوجية التي ترجع الانحراف إلى خصائص خلقية وراثية في الشخص المنحرف و في القرن العشرين عرض علماء النفس تفسيرات تؤكد الشذوذ السيكولوجي لهؤلاء، في المقابل اعتبر علماء الاجتماع السلوك المنحرف فعلاً اجتماعياً ويذهب اللغويون إلى الإشارة إلى أصل هذا المصطلح فهو " حرف و يقال حرف الجبل أي أعلاه المحدث و يقال فلان على حرف من أمره، أي على ناحية منه و تحريف الكلم عن مواضعه يعني تغييره" (الصادقي و عبد الخالق، 2002، 351). وكلمة انحراف مرادف للكلمة الفرنسية *Délinquance* والكلمة الانجليزية *Delinquency* و يقصد بها كل سلوك يتعدى المعايير المتفق عليها في مجتمع (Pastel, 1998, p17).

مع اختلاف معنى الانحراف وفقاً لتفاوت المعايير في المجتمعات والثقافات، فإن هذا المصطلح بصورة عامة يدل على أن أفراداً وجماعات معينة ترفض وتحيد عن القواعد التي يلتزم بها أغلب الأفراد أو المؤسسات في سياق اجتماعي محدد. ونماذج المنحرفين ، على سبيل المثال، تشمل المجرمين الذين يلجأون إلى العنف ومدمني المخدرات وأمثلة كثيرة على من لا يلتزمون بالمعايير الاجتماعية في تصرفاتهم وأنماط سلوكهم. ويرتبط مصطلح الجريمة بمفهوم الانحراف ارتباطاً وثيقاً . كما أن المفهومين يتراوحان في الدلالة والمعنى والقبول الاجتماعي أو القانوني بين قيام أحدهم بالاعتداء جسدياً على فرد ما، مروراً بجرائم القتل والرشوة أو السرقة والابتزاز، وصولاً إلى ما أصبح يسمى اليوم بالانتهاكات وأعمال القرصنة الإلكترونية باستخدام الانترنت التي غدت شائعة في جميع المجتمعات. وتحول هذا النوع من القرصنة إلى عمليات منهجية متكاملة تهدد أنساق المعلومات على المستويين الإقليمي والعالمي. . وينبغي الإشارة إلى أن مفهومي الانحراف والجريمة ليسا مترادفين ومتطابقين في المعنى والأثر والنتائج رغم أنهما قد يكونان مترابطين ومتداخلين أحياناً، ومن هنا فإن القانون، ولا سيما القانون الجنائي قد لا يطبق على كثير من حالات الانحراف (انتوني، 2005، 279). ويختلف مفهوم الانحراف عن مفهوم الجريمة فالانحراف مفهوم أوسع من مفهوم الجريمة فهو

يشير الى كل أساليب السلوك التي لا تلتزم بالمعايير أما الجريمة فإنها تشير الى السلوك الذي يخالف المعايير ويعاقب عليه القانون. فالقتل جريمة يعاقب عليها القانون أما عقوق الوالدين انحراف لأنه سلوك لا تتفق عليه المعايير السائدة في المجتمع ولذلك يمكن القول بأن كل جريمة هي انحراف ولكن ليس كل انحراف جريمة. فالانحراف من وجهة نظر علم الاجتماع أمر نسبي أي يختلف من مجتمع لآخر باختلاف قيم الثقافة.

وتعددت الدراسات الاجتماعية في آرائها و منطلقاتها و لكنها تكاد تتفق على أن الانحراف ظاهرة اجتماعية تخضع في شكلها و أبعادها لقوانين حركة المجتمع و يرتبط وجودها بجملة القيم والمعايير التي يرسمها هذا الأخير أمام أفرادها و على أساس درجة إحترامها تصدر الأحكام الاجتماعية بخصوص إنتهاكها أو الالتزام بها.

ويمكن تعرف الانحراف بأنه 'مجمّل السلوكيات التي تعد خرقاً للمعايير المتفق عليها اجتماعياً، المحددة من طرف جماعة أو مؤسسة في مجتمع ما' (Martine, 2000, 95). وقد وضع مرتون Merton تعريفاً للانحراف يشير بأنه 'السلوك الذي يخرج بشكل ملموس عن المعايير التي أقيمت للناس في ظروفهم الاجتماعية' (عبد الخالق و رمضان، 2001، 19). فالانحراف حسب نظره لا ينتقل من طبيعة الفعل ذاته و إنما يحدد بواسطة مجموعة من الظروف الاجتماعية.

وبصورة عامة، فالانحراف يُمثل عدم الامتثال أو عدم الانصياع لمجموعة من المعايير المقبولة لدى قطاع مهم من الناس في الجماعة أو المجتمع. ولا يمكن على هذا الأساس أن نضع خطأ واضحاً وفاصلاً في أي مجتمع بين المنحرفين من جهة والممتثلين من جهة أخرى. ولا يمكننا أن نضع على قدم المساواة تصرفات مثل المعاكسة بالهاتف، ونشل محفظة، وسرقة قلم من ممتلكات مؤسسة ما، أو قيادة السيارة بسرعة فائقة أو الاعتداء بآلة حادة (انتوني، 2005، 280).

وعلم الاجتماع في تفسيره للظواهر الاجتماعية وتحليلها، فإن تعامل مع ميدان الانحراف نظرياً من خلال عدة مقاربات من بينها المدارس الوظيفية والتفاعلية والصراعية ، وجميعها حاولت تفسير الانحراف من زاوية اجتماعية، وكما سبق أن أشرنا فإن العلماء الاجتماعيين يرجعون العوامل الاجتماعية للسلوك الانحرافي إما إلى اختلالات في التنظيم الاجتماعي مما يسبب الانحراف عن السلوك السوي أو إلى أنماط السلوك والتفاعل داخل البناء الاجتماعي الذي يفرز بدوره أنماط السلوك المنحرف. وسوف يتم مناقشة نظريات السلوك الانحرافي في أبعادها الاجتماعية 'السوسيولوجية' عند بعض المفكرين.

- الأسس الاجتماعية لسلوك الانحراف:

• البناء الاجتماعي واللامعيارية عند دوركهيم :

فقد طرح دوركهيم مفهوم اللامعيارية (الضياع) ليصف الشعور بالقنوط وانعدام الهدف الذي يتولد لدى المرء بفعل عمليات التغير في العالم الحديث، مما يؤدي إلى فقدان المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط السلوك الفردي، كما أشار إلى أن المعايير التقليدية في المجتمعات الحديثة قد تنقوض وتتآكل من دون أن تترسخ بدلاً منها مقاييس جديدة. واعتبر دوركهيم الجريمة والانحراف حقائق ووقائع اجتماعية وعناصر ملازمة لتطور المجتمعات الحديثة التي يتحرر فيها الناس من كثير من الضوابط والقيود التي كانت مؤثرة في المجتمعات التقليدية، نظراً لأن العالم الحديث يتيح للمرء مجالاً أوسع من الخيارات التي تفسح هامشاً أوسع من التحرر من الامتثال والانصياع.

ويرى دوركهيم أن الانحراف ضروري للمجتمع لأنه يقوم بمهمتين مختلفتين: الأولى أنه يؤدي وظيفة تكيفية ويلعب دوراً محفزاً على الابتكار والابتداع لأنه يطرح أفكاراً وتحديات جديدة وبالتالي يفضي إلى تغير في المجتمع. أما الوظيفة الثانية للانحراف فإنه يسهم في وضع خط واضح يفصل بين ما هو سلوك سيء وسلوك جيد في المجتمع. فالسلوك الاجرامي قد يثير استجابة جماعية تعزز تضامن الجماعة وتؤكد المعايير الاجتماعية. وعلى سبيل المثال فإن الحي السكاني الذي تواجهه المقيمين فيه مشكلة مع من يتعاطون المخدرات أو يتاجرون بها قد تتضافر جهود أعضائه في أعقاب حادثة اغتيال أو قتل بسبب هذه الممارسات، مما يدفعهم لإعلان هذا المكان منطقة خالية من المخدرات (أنتوني ، 2005 ، 283-284). وقد أسهمت أعمال دوركهيم حول الانحراف والجريمة إلى العدول عن التفسيرات الفردية إلى شروح القوى والمؤثرات الاجتماعية.

• ثنائية الأهداف والنوسائل عند ميرتون R.Merton :

يرى إن المشاكل الاجتماعية هي التباين أو التناقض بين ما هو موجود في المجتمع و بين ما ترغب مجموعة هامة من هذا المجتمع بصورة جدية أن يكون به (الصالح، 2000 ، 52). يزداد هذا التناقض والتباين حدة كلما ازداد التعارض بين الطموحات والتوقعات، أي رغبات الفرد التي لا يسمح بتحقيقها، مما يدفعه إلى السلوك المنحرف، فالسلوك المنحرف ناتج عن عدم الانسجام بين الطموح و الوسيلة الضرورية لتحقيقه، والطبقة الاجتماعية الدنيا هي التي يقع على عاتقها الضغط الاجتماعي الأكبر .

فالانحراف من وجهة نظره يمكن أن ينظر إليه كاستجابة نمطية من جانب الطبقة الدنيا نحو فقدان معايير المجتمع الشامل و كثير من الأفعال الإجرامية كالسرقة والابتزاز والتخريب تستهدف الحصول على الثروة أو القوة بوسائل غير مشروعة، لذلك فإن ندرة الفرص المشروعة حسب هذه النظرية، تدفع الشخص في الطبقة الدنيا إلى أن يكون أكثر عرضة لاستخدام الوسائل غير المشروعة، رغم الضغوطات الشديدة التي يتعرض لها قبل إقدامه على الفعل (ترافيس، د.ت، 13). وفي هذه الحالة يكون الانحراف، في رأي ميرتون، نتيجة من نتائج اللامساواة الاقتصادية وانعدام تكافؤ الفرص، بمعنى أنه يشير إلى حالة (الحرمان النسبي) باعتبارها عنصراً مهماً في بروز السلوك المنحرف (انتوني، 2005، 285).

نستج أن ميرتون في توجهه يظهر خلل في البنية الاجتماعية وتناقضاتها كمولد للسلوك المنحرف ، فعندما تعطي بنية المجتمع وزناً مفرطاً للأهداف على حساب المعايير، يزداد الميل إلى الوصول لتلك الغايات بإتباع أكثر الطرق فعالية على حساب عدم مراعاة السبل المشروعة، فنحن إذن أمام وضعية تأخذ فيها الأهداف قيمة مفرطة، بينما تنخفض قيمة الطرق المشروعة لبلوغ الغاية وتترأخى بذلك المعايير عند الفرد، فيسهل انحرافه .

- تكوين الثقافات الفرعية للسلوك الانحرافي عند كوهين A. Cohen:

ترى هذه النظرية إن الانحراف يرجع إلى الارتباط بأشخاص منحرفين والاتصال بمحيط ثقافي يتميز بقيمة انحرافية وإجرامية، وأكدت النظرية أن الجريمة والانحراف أصبحتا بمثابة مظاهر تقليدية للحياة الاجتماعية في المناطق ذات معدلات الجناح المرتفعة و إن تقاليد الجناح تنتقل عن طريق الاتصالات الشخصية والجماعية، أما العمليات التي تقوم بنقلها فهي تتمثل في جماعات اللعب والعصابات (جابر، 2004، 121-125). فالانحراف وفقاً لذلك يحتاج إلى تلك العملية الجد هامة لتحقيق تلك الاتصالات ألا وهي التعلم و اكتساب مهارة إجرامية و وسائل فنية مختلفة، فينشأ ما يدعى بالثقافة الفرعية و يعتبر كوهين أول من استخدم فكرة الثقافة الفرعية للجناح في كتابه الشهير "الصبية الجانحون" ليشير إلى طريقة في الحياة تعتبر تقليداً لدى عصابات الشباب الذكور و تمثل طريقة الحياة هذه انحرافاً عاماً في المشكلات التي يشاركون فيها بسبب وضعهم في بناء المجتمع.

لقد كان كوهين من المنتقدين لأفكار مرتون، فهو ينفق معه فقط في أنه كشف عن أن أشخاص الطبقة الدنيا و الذين يمرون بتجربة تناقضية بين مستويات طموحهم و إدراكهم لفرصهم

الواقعية المشروعة فقد أراد أن يثبت أن الانحراف ناتج عن سبب آخر يتمثل في الثقافات الفرعية المنحرفة بنظره إلى فقدان المعايير باعتباره متضمناً في الثقافة الخاصة بالعصابة و أنه موقف من جانب أعضائها ضد السلطات المسؤولة (جابر، 2004، 511). نأخذ على سبيل المثال شاب ينتمي إلى عصابة (و هو من طبقة دنيا فقيرة) يمر بتجربة إحباط المكانة و عند رؤيته لأصحاب الطبقة الوسطى أو العليا من نفس عمره يتمتعون حياة الرفه و الحرية، و هو لا يملك شيئاً ولا أي حق من حقوقه، يحبط و يشعر بالظلم، فتشجعه عصابته على التعبير عن عداوته إزاء الطبقة الوسطى المكونة من مدرسين، رجال الشرطة، الذين يمثلون المجتمع الذي سبب هذا الإحباط، من هنا تظهر الثقافة الفرعية. وفي هذا الصدد يردف كوهين قائلاً " أن الثقافات الفرعية تظهر عادة في المجتمع الذي يتميز بدرجة عالية من التباين، ذلك حينما يتفاعل عدد من الأشخاص لديهم مشكلات متماثلة" (غيث، د.ت، 138).

إذن انطلاقاً مما تم تقديمه وحسب هذه المقاربة، يظهر الانحراف بنشوء ثقافات فرعية ناتجة عن التفاعل الدائم بين أشخاص ينتمون إلى الطبقة الدنيا، يعرفون نفس صعوبات التكيف و يجدون صعوبة في استدخال قيم الطبقة المتوسطة، لهذا السبب ينحرفون، فالإحباطات التي يعانيها مراهقوا هذه الطبقة تظهر أو تنتج هذه الثقافات الفرعية، فهل حقيقة يمكننا أن نسلم بأن الأشخاص الذين ينتمون إلى الطبقة الدنيا كلهم يطمحون لمستويات لا تتلاءم مع فرص الحياة التي يعيشونها و لو سلمنا بذلك لأثبتنا أن كل المنحرفين و المجرمين هم من الطبقة الدنيا.

- الانحراف نتيجة لمشروع اجتماعي عند بيكر H.Beker :

انتقد هوارد بيكر كثير من علماء الاجتماع الذين سبقوه في أنهم لم يتشككوا في صفة "انحرافي" التي تطلق على السلوك المنحرف، بل كانوا ينظرون إليها كمعطى، بذلك يوافقون مسبقاً على قيم الجماعة التي صنعت هذا الحكم ' فالمنحرف كما يراه بيكر، لا يعتبر خاصية لفعل يقوم به شخص مذنب و المنحرف هو الشخص الذي طبقت عليه هذه التسمية بنجاح و السلوك الانحرافي هو السلوك الذي أعطاه الناس هذا الاسم" (ترافيس، د.ت ، 98).

يبدو من خلال هذه المقاربة أن الجماعات الاجتماعية تخلق الانحراف و تحدده بواسطة صنع القواعد التي يمثل انتهاكها انحرافاً، خاصة و قد أشارت النظرية إلى أن ' هذه القواعد لا يمكن أن تحددها طبيعة التنظيم المجردة، بل هي قضية سياسية من الدرجة الأولى" (جابر، 2004، 125). ما جعل الانحراف وفقاً لذلك يخضع لعملية الربط مع السياسة ورهنا للمصالح المتصارعة

بين الأشخاص و الجماعات الصغيرة نسبياً، التي تفتقر إلى القوة من ناحية و بين المصالح الاجتماعية القوية التي تتميز بالتنظيم السيئ من ناحية أخرى، في هذا الصدد ينظر إلى الانحراف كنتيجة لعملية تفاعل تتم داخل مجتمعات كبيرة من الناس، يقوم بعضهم خدمة لمصالحهم الشخصية بصياغة القواعد و القيام بتنفيذها، بينما يقوم آخرون من نفس المنطلق بأفعال توصف بأنها انحرافية، بذلك يمكننا أن نوضح من خلال مقارنة التسمية الانحرافية التي أشارت إلى أن الحكم على الانحراف لا ينطلق من طبيعة الفعل ذاته، إنما يتحدد بواسطة مجموعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية و كذا السياسية المتغيرة، ما يجعله إذن معرضاً للتعديل و التغيير من حين لآخر، كما أكدت على مبالغة المجتمع في تطبيق الجزاءات العقابية وعن إحساس الفرد بالاضطهاد و الظلم والرغبة في الانتقام.

و خلاصة يكاد يكون من المتعذر علينا أن نخلص إلى نظرية واحدة لتفسير شتى أشكال السلوك الإجرامي وتحليلها، ويعود ذلك أساساً إلى أن الجريمة تمثل جانباً واحداً من ظاهرة واسعة هي السلوك المنحرف الذي يتراوح في أهميته وخطورته بين سرقة قطعة من الحلوى إلى جرائم القتل الجماعي. ومن هنا فإن إسهامات نظريات علم الاجتماع في فهم الجريمة تتوزع في اتجاهين فهذه النظريات جميعها تؤكد طابع الاستمرارية والتدرج بين السلوك الإجرامي من جهة والسلوك المحترم من جهة أخرى. وتتنوع السياقات التي يعتبر فيها أحد أنماط الأنشطة سلوكاً جرمياً ينبغي المعاقبة عليه وإيقاع القصاص بمرتكبيه بتطبيق القانون. ومن المؤكد أن ذلك يرتبط بقضايا السلطة والقوة واللامساواة في المجتمع. من جانب آخر، تتفق جميع النظريات الاجتماعية على تأكيد أهمية السياق في الأنشطة الإجرامية. ويتأثر قيام الشخص بفعل إجرامي أو تعريفه باعتباره مجرمًا بالتعلم الاجتماعي وبالأجواء الاجتماعية التي يعيشها.

ثالثاً- العولمة:

إن الدافع الذي دعا للكتابة عن العولمة كمشكلة اجتماعية هو الإحساس العميق بالظلم الذي يقع على دول العالم النامي بسبب التدفق الإعلامي وسريان المعلومات غير المتوازن من الدول الصناعية الكبرى تجاه الدول النامية ، والتي تقع دولنا في دائرتها ، وهي الدول الإسلامية والعربية والإفريقية. وهي مشكلة لا تكمن في الاختلال الناجم عن هذا التدفق فحسب ، وإنما في احتكار تلك المعلومات أيضاً ، مما أدى إلى تضرر الدول النامية بسبب حجب كثير من المعلومات النافعة والتي يمكن أن تخدم قضية التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية باعتبارها معلومات سرية ، كالطاقة النووية والذرية وإن كانت تستخدم لأغراض سلمية.

تقوم إستراتيجية الاستعمار الحديث على مبدأ يجب إخضاع النفوس بعد إخضاع الأبدان ، إخضاع الأبدان يتم بالمدفع أما إخضاع النفوس فسلحة التعليم والثقافة ، نعم لقد سبق الاستشراق المدفع ومعه البعثات التبشيرية وغيرها ولكن مهمته لم تكن تتجاوز الاستكشاف لتمهيد الطريق للمدفع .أما إخضاع النفوس فهو يستلزم الاتصال المباشر والواسع الذي يمهّد له المدفع ويحميه، كان ذلك بالأمس أما اليوم في بداية القرن الواحد والعشرين فالاتصال من دون المدفع ممكن وإخضاع النفوس عن بعد أصبح أمراً ميسوراً جداً بفضل التقدم الهائل في وسائل الاتصال السمعية والبصرية بشكل عام ولاسيما العولمة.

تقوم العولمة بهذه المهمة من خلال عملية تسطيح الوعي واختراق الهوية للأفراد والجماعات والأمم، فمن أجل نشر هذه الأيديولوجيا فقد وظفت لتحقيق هذه الغاية مراكز التكنولوجيا والاتصال التي تحتكرها الشركات عابرة القومية والتي تروج لها وسائل الإعلام الغربية عموماً ولاسيما الأمريكية مستغلة الثورة الإعلامية والمعلوماتية .والتي أصبحت بها العولمة واقعاً معاشاً.

حيث ارتبطت العولمة بالثورة العلمية والتقنية الحديثة ، وبدا وكأنها ستقود العالم إلى الرخاء والقضاء على الفقر وتوفير الثقافة الحديثة ووسائل الاتصالات، حيث قادت الدول الصناعية حملة لإقناع الدول النامية بضرورة دخول دائرة العولمة وتغيير توجهها السياسية بما يتماشى مع مقتضياتها ، ولأنك أن العولمة أثرت على العالم العربي وعلى مختلف بنّاه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

وهذا يدفعنا إلى القول أن التأثير الذي تمارسه العولمة في الجانب الاجتماعي في دول العالم الثالث هو أخطر وأوسع من التأثير السياسي والاقتصادي والثقافي، فما هو مفهوم العولمة وأبعادها.

- مفهوم العولمة: Globalization

يتميز مفهوم العولمة بالغموض والتعقيد وعدم التناسق بين النظرية والواقع اللذين هما بنفس الدرجة من الغموض، فإذا كانت العولمة تشير إلى مجموعة من التطورات التي جاءت بعد الحرب الباردة ، وتهدف إلى إزالة الحدود والفواصل بين دول العالم وهذا الأمر يعد واقعاً معاشاً إلا أن الجانب التنظيري بقي متخلفاً عن هذه التطورات، ولم يساير ما حدث على الساحة العالمية من تغيرات، مما ترك المجال واسعاً لبعض القوى والأطراف التي أرادت التحكم في مسار العولمة ووضع ما تريده لها من مفاهيم ، ومحاولات لتحديد المعالم النظرية والتطبيقية التي تتناسب وطموحاتها التوسعية وخدمة مصالحها.

لقد ولد هذا المفهوم وهو ينطوي على عناصر الجذب والشد والتدافع والتنافر، مما أدى إلى الاعتقاد بأن طبيعة العولمة تتطلب وصفها بأنها ظاهرة عرضية ، تتعلق بتطور المجتمع البشري والتغيرات العالمية ، من حيث هي في بداية التكوين ولم تتشكل نهائياً ، الأمر الذي يجعل من الصعب تحديد الرأي المناسب والموحد الذي يمكن الأخذ به للإحاطة بالظاهرة.

يعتقد أن ظهور مفهوم العولمة كان في منتصف الستينات ، من خلال ما كتب عن حرب الفيتنام والدور الذي لعبته التلفزة عندما حولت المشاهدين إلى مشاركين ، وعملت التقنية على تغيير الأفكار والتوجهات الاجتماعية ، وأيضاً من خلال الأفكار التي ترى أن العالم قد تحول إلى مجموعة من العلاقات المتشبكة والمتحركة ، واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية هي مركز الثورة التقنية والإلكترونية ، وأن النظام الرأسمالي تفرد بقيادة العالم كنموذج فرض نفسه كبديل للأنظمة الأخرى خاصة مع ظهور مقولة بداية التاريخ لصاحبها فرنسيس فوكوياما سنة 1989 ألا أن السؤال لفكرة العولمة يجد أنها ليست جديدة بالدرجة التي توحى بحداثة المصطلح فبعض المفكرين يفرقون بين "عولمة قديمة" و "عولمة جديدة" ، فعناصرها الأساسية تتصل بالمعنى البسيط المتمثل في تعقد العلاقات الدولية والتجارية، في مجال تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وانتشار الأفكار والمعلومات ، وتم التعبير عن هذه العلاقات بعدة مصطلحات مثل القارية أو الكونية أو العالمية.

فإذا كانت العولمة حركة تاريخية ، تهدف إلى تقارب شعوب ودول العالم فهي ليست جديدة، فالأتجاه الذي يهدف إلى هذا التقارب قديم قدم التاريخ ولا يرتبط بالتطورات العالمية والتقانة الحديثة ، فهذه الاتجاهات ارتبطت بما جاء في الديانات السماوية التي دعت شعوب العالم إلى التقارب والتكامل ، كما يرى آخرون أنه إذا كانت العولمة تهدف إلى زيادة الروابط الاقتصادية والتجارية والمالية (اسماعيل ، 2000 ، 163) فإن ذلك جاء مصاحباً لبروز التوجه الرأسمالي كنظام اقتصادي عالمي منذ حوالي 300 سنة.

وهذا من يرى أن العولمة مرتبطة بمفهوم الرأسمالية الحديثة ، التي سعت إلى تنظيم معالم النظام العالمي، وفق ما أصطلح على تسميته بالنظام الاقتصادي العالمي الموحد، وظهرت هذه الفكرة في أوروبا ثم انتشرت في المجتمعات غير الأوروبية منذ بداية القرن الثامن عشر وأصبحت الدول الصناعية هي مركز هذا النظام ، بينما بقيت الدول النامية على هامشه وهو يهدف إلى توحيد العالم على أسس إنتاجية وسوق عالمية موحدة، تتحكم فيها الشركات متعددة الجنسيات، ويعتقد أنصار هذا الرأي أن المال هو الذي يقود هذا النظام وليس المعتقدات العلمية والتكنولوجية (زرنوقه، 2000، 14).

لقد صاحب انتشار مفهوم العولمة، بروز مغالطات كثيرة أهمها المبالغة في معالجته سواء إيجاباً أو سلباً، فبذلك من يعتقد أنها ستقدم الحلول المناسبة لكل المشاكل المطروحة، أما البعض الآخر، فيرى أنها مغالطة و وهم وفخ أقيم بغرض الحد من تطلع الشعوب في إقامة نظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الخاص بها ، كما تضر بقيم الديمقراطية وهي مجرد شعار سياسي وموجة فكرية سرعان ما تزول ، إلا أن العولمة تحمل من هذا الاتجاه و ذلك (الشرقاوي، 2001، 244) فهي لا تسعى بالضرورة إلى إقامة علاقات اقتصادية عالمية منصفة وعادلة ، لان ذلك ليس حتماً من اختصاصها، كما لا يمكن اعتبارها طوفانا فتاكاً وجب تجنبه للمحافظة على القيم والمعتقدات الوطنية.

- تعريف العولمة:

من الصعوبة بمكان الاتفاق على تعريف جامع مانع محدد يمكن الأخذ به لظاهرة العولمة ، وذلك لكثرة الرؤى حولها ، ولا يمكن حصرها في تعريف واحد حتى ولو تميز بالدقة المتناهية ، فتعارفها متعددة بتعدد أبعادها ومستوياتها نظراً لتغيراتها الدائمة والمستمرة وعدم وصولها إلى الاكتمال.

ارتبط تعريف العولمة كظاهرة تتصل بمجموعة من التطورات في المجالات الفكرية والتكنولوجية والاقتصادية ، زادت من تقارب العالم وضيق أفقه ، مما أدى إلى زيادة الوعي بما يحدث من حركة تتجه نحو تكوين عالم بلا حدود ، أين تقاربت المسافات الجغرافية والموضوعية وتلاشت وترابطت المجتمعات وزالت فكرة العزلة والتفوق.

فالعولمة في نظر بعض المفكرين هي "العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الشعوب تلك العملية التي تنتقل بها الشعوب من حالة الفرقة والتجزؤ إلى حالة الاقتراب والتوحد ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق ، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتمثل وهنا تتشكل قيم عالمية موحدة، ويتشكل وعي عالمي يقوم على مبادئ إنسانية عامة" . ويعرفها البعض بأنها " : مرحلة جديدة من مراحل تطور الحضارة ، تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي بروابط اقتصادية ، ثقافية وسياسية ، هذه الروابط لا تعني إلغاء المحلي وإحلاله واستبداله بالعالمي ولا تعني استبدال الداخل بالخارج ، وإنما تعني إضافة بعد جديد لما هو محلي بحيث يصبح العالم الخارجي بنفس حضور العامل الداخلي في تأثيره على الأفراد والمجتمعات".

ويمكن اعتبار العولمة ظاهرة تتداخل فيها الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والسلوكية، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول وتحدث فيها تحولات على مختلف الصور، تؤثر في حياة الإنسان أينما كان وتساهم في صنع هذه التحولات المنظمات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات (زرنقة، 2002، 22).

وتمثل العولمة مفهوماً يتميز بالجدلية، وله تواجد أكاديمي في المجالات المعرفية المتعددة ، وقد صار من المفاهيم المركزية المرتبطة بالإشكاليات الخاصة بالقضايا المعرفية ، فهي تشكل مفهوماً محورياً، وذلك بالنظر إلى شيوع مفاهيم أخرى بديلة أطلقت على معناه مثل: الكونية الغلوبالية، الشمولية، الأمركة والتغريب.

يرى البعض أن العولمة يمكن إستخدامها كصيغة مصدريّة أي دالة على الممارسة والفعل، فتسمى **Globalization** وتستخدم بوصفها صيغة تدل على ظاهرة معينة، وعكس هذا الاتجاه يؤكد آخرون أن مفهوم العولمة يثير مشكلة مفاهيم حين يتم التفريق بين العولمة كواقع وكأيديولوجية، فالأولى تعني ديناميكية الظاهرة والثانية تعني الديناميكية الذاتية ، وهناك اتجاه يفرق بين العولمة كحالة **State of Affair** وبين التعولم **Globalability** كعملية **Process** وعلى القابلية للتعولم، كانبعاث ذاتي القدرة للوصول إلى العولمة (أبو العلا، 2004، 38) .

إن التعريفات المذكورة تعتبر صحيحة، إلا أنها ليست شاملة ، وهذا راجع إلى الاختلاف في تحديد مفهوم العولمة ، واختلاف الآراء حول اعتبارها ظاهرة أم عملية أم حالة ، فهناك من يركز على تجلياتها وهناك من ينظر إلى نتائجها واتجاه ثالث يركز على فكر العولمة وحصرها في نطاق الإيديولوجية ، ويرى زرنوقة أنه يجب النظر إلى العولمة من ثلاث زوايا أساسية، أو التعامل معها على ثلاثة مستويات ، المستوى الأول هو العولمة كمنهجية وكأيديولوجية، أو إطار نظري مجرد، أما المستوى الثاني هو العولمة كظاهرة تقوم على مجموعة من الإجراءات والسياسات والممارسات المقصودة ، أما المستوى الثالث هو اعتبار العولمة عملية ، بمعنى أنها مرحلة تاريخية أو مجموعة من التغيرات التي ليست وليدة الساعة ولا يمكن التحكم في مسارها.

والعولمة كمصطلح : يعرف (غدنز) العولمة" بأنها العملية التي تقوم بتكثيف العلاقات الاجتماعية التي تصدر عن عدد أكبر من الناس الذين يعيشون في مجتمعات محلية معينة، ولكن في الوقت نفسه مرتبطون بنظام عالمي أكبر، يربط الوقائع المحلية بالأحداث البعيدة جداً من خلال تأثير الثانية في الأولى، وبالعكس" (الرضي، 2008، 111)

وتعرف العولمة بأنها "مشروع حضاري غربي متكامل البنيات ، أوجده التلاقي بين التطلعات والحاجات الغربية من جانب ، والإمكانات المادية الهائلة التي أوجدتها الطفرات الكبيرة في تقنيات الاتصال والمعلومات والصناعات المتقدمة من جانب آخر " (التويجري، 2000، 38).

على الرغم مما يقال أن العولمة تعمل على وضع الأسس القوية لإقامة مجتمع عالمي إنساني رحب، خال من العنصرية وحافل بالمساواة، ويرى آخرون أن العولمة الاجتماعية تدعو إلى التكيف مع البيئة، وتكشف عن أن البقاء دائماً للأصلح، وهي بالتالي تشجذ طموح الأفراد والجماعات وتدفعهم إلى التميز والإتقان، والتعامل مع الواقع وعدم الاستسلام للغيبات.

وأن العولمة في بعدها الاجتماعي تدفع إلى الالتقاء والتقارب بين المجتمعات وزيادة التفاعل بين الحضارات في سبيل إحداث تطورات وتحولات تقود العالم إلى كونية جديدة.

لكن العولمة اجتماعياً ليست هذا الجانب الزاهي فحسب بل هي تجلب كذلك أنماط من السلوك الاجتماعي المعينة، فمن مظاهر العولمة على المستوى الاجتماعي انتشار بعض أنماط السلوك الاجتماعي الغربي. إلا أنها إلى جانب هذا تشجع أنماط السلوك الاجتماعي الغربي بصرف النظر عن مدى قبول أو رفض المجتمعات غير الغربية بهذه الأنماط، فالعولمة تدفع للفكر الاجتماعي في اتجاه واحد.

إذ تشير العولمة إلى ضغط العالم وتصغيره وتركز الوعي به ككل على المستوى الحضاري والمجتمعي والإقليمي والفردى، فقد اتجهت القوى الاجتماعية من تجمعات أسرية وقبلية إلى تجمعات قومية ودولية، ومن ثم فقد أحدث تيار العولمة مرحلة عدم استقرار اجتماعي واسع. وتتضمن هذه المرحلة إعداد وتوجيه القوى الاجتماعية للتكيف مع الأوضاع الجديدة التي أفرزتها العولمة.

لهذا وضع بعض المفكرين العرب تعاريف للعولمة للمساهمة العربية في تحديد هذا المفهوم وللتدليل على انشغال العرب أيضاً بالظاهرة ومن هذه التعاريف:

"أنها ظاهرة موضوعية تاريخية، وخطوة - برغم كل مظاهرها السلبية بل والبشعة - متقدمة في التاريخ الإنساني ، ولكنها معركة ضد الهيمنة لمصلحة عدد محدود من الدول الكبرى، وللشركات الجشعة المتعددة القومية ، من أجل تحويل هذه العولمة العدوانية الشرسة إلى عولمة إنسانية تسودها المشروعات الدولية والتضامن العالمي والديمقراطية واحترام حقوق الدول جميعاً، في تنوع خصوصياتها الثقافي وهويتها القومية واختبار طرقها الخاصة للتنمية". كما تعرف " على أنها صراعا

تاريخيا بين المركز والأطراف ، بين الدول الغنية و الدول الفقيرة بين الشمال و الجنوب ، بين الاستعمار و التحرير ، بين الهيمنة والاستغلال" (حنفي، 1999، 33).

إزاء ذلك باتت المجتمعات تعاني خوف فقدان الهوية والخصوصية الفردية والجماعية وضياح المرجعيات الثقافية والدينية نتيجة لهذا التداخل والانفتاح غير المشروط ، حيث الحدود الوهمية بين العوالم المختلفة والمتباينة . تعميق الثنائيات الاقتصادية والفكرية والثقافية والطبقية وهو الشئ الذي جعل الفوارق بين الأفراد والمجتمعات تصل إلى منتهاها.

وتأسيسا على ماسبق يمكن القول ان تغريب البنى الاجتماعية يصبح نتيجة منطقية إزاء ما يتساقط من سيل عارم من المعلومات اذ تتكفل وسائل الإعلام بإيصالها وتتكفل التقنية بهندسة ماي صاحبها من اغراء وصناعة أسباب الجاذبية لها وبذلك يتكرس التفتت الذي سيصيب نظام القيم فيكرس منظومة جديدة من المعايير ترفع من قيمة النفعية والأنانية والمنزع المادي الغرائزي المجرد من أي محتوى أنساني، وبذلك ستغدق ثقافة العولمة على الجسد ما سيفيض عن حاجته من الإشباع، تماما مثلما فعلت العولمة الاقتصادية، غير أنها ستقتل الروح وتذهب بالمحتوى الأخلاقي والإنساني لسلوك الناس.

- أبعاد العولمة أثارها:

نتيجة لتغلغل العولمة، وتشعبها في شتى مناحي الحياة نتطرق لأبعاد العولمة وأثارها مع التركيز على السلوك الاجتماعي.

أولاً- أثر العولمة في البعد الاجتماعي:

ونركز فيه على السلوك والقيم الاجتماعية، وعلى تعميق الفوارق الاجتماعية والطبقية وفيما يلي ذلك:

1- أثر العولمة في السلوك والقيم الاجتماعية :

لقد اضطلع الصهاينة بالدور الأكبر في تفتيت المجتمعات للوصول إلى انحلالها أخلاقيا واجتماعيا ووجدانيا، وكان كبار كتاب اليهود وفلاسفتهم قد شاركوا خلال النصف الأول من القرن الماضي في انحلال المجتمع الغربي وتفسخه، وسرت حمى التقليد والعدوى إلى بقية شعوب العالم وخاصة الثالث منه بفضل المهارة الذائعة الصيت التي يتمتع بها اليهود الصهاينة في هذا المضمار. وكان للصهاينة أيضا اليد الطولى في تفتيت العوائل والقبائل والبدو وكبار العشائر، لكي لا يبقى

للفرد أي دعم أو سند ويبقى تأنيهاً ، إلى أن ينصهر مع هذا المجتمع العولمي أو أن ينتهي (شومان، 2007، 35). فقد أدركت القوى الرأسمالية مبكراً أن مواجهة الدول القومية ربما يكلفها الكثير ويعطل مشروع عولمة العالم إلى حد ما. لذلك اتجهت إلى تجنب المواجهة المباشرة، وعمدت إلى إذكاء النزعات الانثوية والقبلية، والتجمعات الأخرى، وبذلك يمكنها أن توفر فرص السير باتجاهين: الأول زعزعة قوة الدولة القومية من الداخل وتحويلها إلى إدارة للعلاقات العامة، الثاني يمكن أن تشكل الجماعات المذكورة البديلة للدولة القومية لقمة سائغة يسهل ابتلاعها ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً بسهولة (الدليمي، 2004، 206).

وفي هذا السياق يقول (شمس الدين، 1998، 74) حول هذه الظاهرة السلبية ما يأتي : "لا أريد أن أنسى دور الغرب في تدمير قدرتنا وطاقتنا على متابعة مسيرتنا وعلى متابعة نمونا. نحن نتحدث عن العيش في نطاق عالم قيمي، في عالم القيم نحن نلاحظ أننا مستهدفون، أما على صعيد التقنيات هذا القرب الذي أنتج هذه المنجزات هو الغرب الذي أنجز النازية والفاشية والماركسية بتطبيقاتها الشرسة، هو الذي أنتج فكرة اللذة، وفكر الذرائع ، وفكر العنف، وفكر الاستهلاك المفرط والتدمير الوحشي للطبيعة ولكل الإمكانات". ويقول أيضاً " استعملت الولايات المتحدة الأمراض الاجتماعية سلاحاً ضد خصومها من أجل إضعاف مقاومة الشعوب لسياستها، ومنها تصدير قيم العبث والمتعة والاستهلاك السلعي والمخدرات، وتسليط الضوء على الإثارة الجنسية لتخدير تلك الشعوب وإضعاف القيم العائلية السليمة والتشكيك بالقيم الدينية والسموية التي ترفض الانغماس في الممارسات اللااخلاقية" (شمس الدين، 153).

أن القيم التي تزوج لها العولمة، كالتحرر والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ليست تلقائية ولا متاحة بالضرورة للجماعات والأفراد كافة، بل أنها مرتبطة أساساً بالسياسات التي تتبناها الدول الكبرى التي تتحكم بالتدفقات الرأسمالية والتقنية المعولمة لهذه السوق العالمية، والنخب المسيطرة، لوضع فوائض التجارة والتبادلات الثقافية المعولمة، وبذلك فإن نهج العولمة الذي يستتبع التحرر المتزايد على إن جزءاً من البشرية يعمل على تدعيم سيطرة فئة من المجتمعات على فئة أخرى ومجموعة من النخب الخاصة على المجتمعات الكبرى. مستخدمة في ذلك شتى الوسائل والسبل ولعل استهداف مناهج التربية والتعليم هو خير وسيلة لما لها من تأثير مباشر في منظومة القيم من خلال الدور الذي تمارسه في التنشئة الاجتماعية . ففي البدء تم استهداف اللغة العربية عبر محاولات عديدة، وهي ليست مسألة جديدة بل هي قديمة قدم الحملات الاستعمارية إلا أنها اتضحت في زمن العولمة وبشكل كبير وعبر آلياتها الإعلامية ومحاولاتها لتشويه تلك اللغة وتوضيح

قصورها ، فقد فرض الاستعمار الذي كان موجوداً في الدول العربية مثلاً، التدريس بلغاته الأجنبية على العديد من كليات الطب والهندسة (الجزائر والمغرب) بحجة عدم كفاية اللغة العربية في التعبير عن المصطلحات العلمية والغربية، على الرغم من أن اللغة العربية لغة مرنة وذات مفردات ومتراذفات واسعة.

كذلك فالاستعمار وضع نصب عينيه في البداية استهداف اللسان العربي أولاً بغية استهداف الهوية العربية بإضعاف أحد أركانها، ومن ثم استهداف الركنين الآخرين العقيدة والتراث. ومن أجل فرض أسلوب يعتمد التلقين من دون التفكير الإبداعي من أجل أن يكون الفرد العربي فرداً متلقياً فقط بدعوى أن الغربي هو المتحضر والمتقدم (الدجاني، 1997، 67).

وما عملية تغيير المذاهج التربوية والتعليمية التي تقوّم بها بعض بلداننا العربية إلا استجابة لهذا المخطط بداعي التطور، من دون الأخذ بنظر الاعتبار آثارها على القومية العربية وعلى الفكر العربي بالذات. فالفضائيات تقوم بدور كبير وخطير كغيرها من وسائل الاتصال العالمية الموجهة للجماهير في تقوية معتقدات وقيم اجتماعية جديدة ونشرها في المجتمعات لاسيما في الدول النامية. ومن خلال متابعة نهجها نجد أنها تقوم بدور أساسي في عدم استقرار العلاقات الاجتماعية وتعميق المشاعر الذاتية أكثر من الالتزام الجماعي، وإضعاف الولاء للمجتمع والوطن، وتعميق الإحساس بالاغتراب وإشاعة مشاعر الاستسلام للواقع وإضعاف الروابط الأسرية وقيمها (البياتي، 2001، 113). وهذا ما يذهب إليه معظم الخبراء في مجال الاجتماع والاتصال وعلم النفس بأن الفضائيات الوافدة للوطن العربي تخلف الكثير من المشاكل منها:

- عدم الاستقرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية وربما حدوث اضطراب اجتماعي.
- التأثير في القيم والأفكار والمواقف والاتجاهات، ومحو القيم المحلية واستبدالها بأنماط جديدة في السلوك والقيم الأخلاقية والعقائد التي قد تتعارض مع طبيعة الحياة العربية.
- إضعاف دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، وانشغال أفراد الأسرة بالفضائيات مما يقلل فرص الاهتمام بالواقع ويؤدي إلى الهرب بدلاً من مواجهته.
- إحداث خلل في التوازن التنموي وسيادة الروح الاستهلاكية وطغيان قيم وعادات مجتمعات تختلف بشكل كبير عن مجتمعاتنا.
- إحداث خلل في التوازن التنموي وسيادة الروح الاستهلاكية وطغيان قيم وعادات مجتمعات تختلف بشكل كبير عن مجتمعاتنا. إزدياد الانحراف الاجتماعي بين الشباب بسبب طبيعة المضامين

الإعلامية للفضائيات الوافدة، إذ تزداد اشربة الجنس والعنف والمخدرات والرعب وأساليب الجريمة الحديثة في ساعات الإرسال اليومي لهذه المحطات التلفزيونية.

2- أثر العولمة في تعميق الفوارق الاجتماعية والطبقية:

هناك حقيقة مفادها أن العولمة تؤدي إلى الفقر وتعمل على انقسام المجتمع على فئتين أغنياء وفقراء إذ لا وجود للطبقة الوسطى، أن اجراء الإصلاحات الاقتصادية المتوافقة مع تطبيقات العولمة، تقضي إلى استقطاب اجتماعي يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروة، وتضاعف حدة عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية، وهذا يؤثر سلباً في التوافق الاجتماعي ويعمل على تمزيق الكيانات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة (الجابري، 1997، 140). ففي الوقت الذي تعمل فيه على زيادة غنى الأغنياء فإنها في الوقت نفسه تعمل على زيادة فقر الفقراء، بالرغم من أن الفقر ظاهرة موجودة في مجتمعات العالم الثالث قبل العولمة أصلاً، وجاءت الأخيرة لكي تعمل على تفاقم هذه الظاهرة. إذ أن الفقر يعد من أكثر الأسباب الداعية إلى تصدع الأمن والسلم الاجتماعي المدني وتقويض دعائم الاستقرار في المجتمع ويضعف من عوامل الاندماج والوحدة الوطنية وهذا هو مطلب قوى العولمة ودعاتها.

فالفجوات بين الطبقات الثرية والميسورة والمحرومة، تزداد اتساعاً وعمقا. وفي ظل هذه البنية الطبقية الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلد، وتشغل الطبقة الوسطى وسط الهرم، وتتكون القاعدة من غالبية السكان (الجماهير الشعبية الفقيرة)، يعاني الشعب حالة تبعية داخلية شبيهة بالتبعية الخارجية ومتممة لها، فتمارس عليه وضده مختلف أنواع الاستغلال والهيمنة والقهر والإذلال اليومي. وفي ظل هذه الأوضاع أو السمات الاجتماعية يعيش الإنسان في مجتمعات العالم الثالث على هامش الوجود والأحداث لا في الصميم، مستباحا معرضا لمختلف المخاطر والاعتداءات، قلقا حذراً باستمرار من احتمالات السقوط والفشل والمخاطر، تحتل السلع والمقتنيات والاهتمامات السطحية روحه وفكره، يفعل بالواقع والتاريخ أكثر مما يعمل على تغييرهما، أنه إنسان مغرب ومغترب عن ذاته، ولأن إمكانيات المشاركة نادرة وضيقة، لا يجد من مخرج سوى بالخضوع أو الامتناع القسري أو الهرب (الصواني، 2002، 51).

فالحلم المتواضع الذي يتمني (العالم بلا فقر) إنما هو مهمة صعبة بشكل مضاعف لأن المشكلة الأساسية أن الفقر العالمي حالة متنامية، فماذا بوسعه فعله تجاه (١,٢) مليار شخص

حول العالم يعيشون على أقل من دولار يوميا او (٢,٨) مليار شخص ممن يعيش الفرد منهم على أقل من دولار ين يوميا وهذا أكثر من (٤٥ %) من سكان العالم (سكتلنز ، ب. د، 181).

ومن مظاهر العولمة هو تركيز النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي في يد مجموعات قليلة العدد، ومن ثم تهميش الباقي أو إقصاءه بالمرّة . والنتيجة الاجتماعية لهذا التركيز المفرط للثروة على الصعيد العالمي هي تعميق الهوة بين الدول، وبين شرائح المجتمع الواحد، ليس فقط بين الطبقات بل أيضا بين الفئات داخل الطبقة الواحدة وبين الفصائل والأفراد داخل الفئة الواحدة . وهكذا وعلى سبيل المثال فإن حاملي الشهادة العلمية نفسها لا يحصلون على الراتب نفسه ولا على الدخل نفسه، وكذلك الشأن بالنسبة للمنتمين إلى قطاع واحد وفئة عمرية واحدة . فقد يحصل، وهذا حاصل بكثرة ، إذ يساوي دخل فردين أو ثلاثة من رؤساء مؤسسة بنكية مثلا ما يعادل دخل نصف العاملين في تلك المؤسسة من الموظفين الصغار والمتوسطين . وإذا كانت هذه الظاهرة، (ظاهرة اتساع الفوارق) بهذه الصورة قد عدت من قبل خاصية من خاصيات التخلف الذي تعاني منه ما يسمى بالبلدان النامية بل العالم الثالث كله، فإن الظاهرة نفسها بدأت تظهر وبحدة في البلدان المتقدمة نفسها وعلى رأسها الولايات المتحدة والدول الأوربية (الجابري، 1997، 140). ويدل ذلك أن إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي قد أصابت الدول الغنية أيضاً في الصميم.

ثانياً-أثر العولمة في البعد الاقتصادي:

وهو البعد الأكثر بروزاً في أبعاد العولمة ، إذ أن مفهوم العولمة قد كرسه اتفاقية اقتصادية هي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات General Agreement for Trade and Tariffs التي عرفت اختصاراً بالجات GATT .

لقد بدأت مفاوضات تحرير التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، وإنشاء منظمة الأمم المتحدة ، وطال أمد هذه المفاوضات نظراً لتضارب المصالح ، واختلاف وجهات النظر ، فلما تعثرت ، رُوي عقد اتفاقية مؤقتة لحين الانتهاء من المفاوضات ، و استمرت المفاوضات على مدى نصف قرن إلى أن تم التوصل إلى صيغة وُقّع عليها في المغرب عام 1993م ، وقد شارك فيها مندوبو جميع دول العالم بما في ذلك الدول الإسلامية ودول العالم الثالث (عطيه، 1999، 5).

وبناءً على هذه الاتفاقية ، يتم إلغاء الرسوم الجمركية ، وغيرها من القيود ليصبح العالم سوقاً واحدة ، ومن ثم يتسنى للشركات أن تقيم المصانع ، وغيرها من الأنشطة التجارية في أي مكان شاعت من العالم ، كما يمكن تحويل ملكية الدولة للقطاع الخاص ، في إطار ما يسمى بـ (

الخصخصة) ، وتحرير أسواق المال والأوراق المالية من أي قيود . ومن ثم فإن هذه الاتفاقية تتيح للدول الغنية . وهي صاحبة رأس المال . أن تسيطر على الدول الفقيرة من خلال شركاتها العاملة هناك .

ثالثاً- أثر العولمة في البعد السياسي:

إن الحماية الاقتصادية التي تجدها الشركات الأجنبية داخل الدول ، تنعكس على النظام السياسي لهذه الدول ، إذ تؤدي إلى تقليص دور الدولة وتراجعها أمام تلك الشركات ، التي تتحرك بدعم ومساندة القوانين الدولية ، ومن ثم تتدخل الدول الأجنبية لحماية شركاتها ، فتظهر انعكاسات ذلك على الأوضاع السياسية عامة في الدولة ، ويكون ذلك أكثر وضوحاً في الدول النامية ، حيث يتم الحديث عن الديمقراطية ، و الحريات العامة ، و حرية الإعلام . ويتبعه الحديث عن قوانين الدولة ، وأنظمتها تجاه الأقليات ، وحقوق الإنسان ، والإرهاب ، وغير ذلك مما يسفر عن الأهداف والأبعاد السياسية جزاء الاتفاقيات الاقتصادية .

رابعاً- أثر العولمة في البعد الثقافي:

من أهداف العولمة في المجال الثقافي ، أن يسير البشر على النمط الغربي ، ووفق تقليده وسلوكه ، ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في أنشطة المؤسسات الغربية في الدول النامية ، وعلى سبيل المثال ما تقوم به هيئة المعونة الأمريكية ، والمعونة الأسترالية ، وسيدا كندا وهي تتبع للحكومة الكندية ، ودانيدا الدنمارك ، وفنيدا فنلندا ، ونورادا النرويج ، وسيدا السويد ، وغيرها . والمؤسسات المذكورة توفر التمويل للجمعيات الأهلية النسائية في دول العالم الثالث، مستغلة ندرة مواردها . ومما يشير إلى الاتجاه الاستغلالي لهذه المؤسسات ، أن تمويلها قاصر على الدول الفقيرة ، كمصر ، والمغرب ، وتونس ، والجزائر ، والسودان ، وموريتانيا . مؤخراً في سوريا نتيجة الأزمة التي أصابها منذ 2011 ، وإلضفاء الهدف الثقافي لمؤسسات التمويل ، فإنها لا تغيب عن النشاط الثقافي لهذه الجمعيات، بل تنفذ للمشاركة في الأنشطة المختلفة كالمؤتمرات ، والمعارض ، والمحاضرات .

